التحويل

في الدرس النحوي العربي

مفهومه

ضوابطه

مظاهره

دراسة نظرية تحليلية

د.ابتهال محمد علي البار

جامعة الملك عبدالعزيز- جدة

عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع
modernworldbook
2022

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جميع حقوق الطبع محفوظة

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

الأردن – اربد

E-MAIL: almalktob@hotmail.com
almalktob@yahoo.com
phone: +96227272272
@modernworldbook

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2022/4/2175)

ISBN(ردمك): (978-9923-14-398-8)

415
البار، ابتهال محمد علي
التحويل في الدرس العربي النحوي:مفهومه مظاهره ضوابطه دراسة نظرية تحليلية/ابتهال محمد علي البار .-اربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2022
( ) ص.
ر.إ.: 2022/4/2175
الواصفات:/النحو//قواعد اللغة//الدراسات اللغوية//اللغة العربية/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التحويل في الدرس النحوي العربي

مفهومه – مظاهره – ضوابطه

دراسة نظرية تحليلية.

د. ابتهال محمد علي البار.

جامعة الملك عبدالعزيز- جدة

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد- الأردن

2020

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	1
مقدمة	3
الفصل الأول **مفهوم التحويل ونشأته في النحو العربي**	15
المبحث الأول: مفهوم التحويل في النحو العربي وأصول التراكيب.	17
1- القوانين المؤثرة بالتحويل في التراكيب	18
2- العلاقة بين ظاهر الكلام والقواعد	21
3- التحويل ومفهومه لدى سيبويه	22
4- التحويل ومفهومه لدى عبدالقاهر الجرجاني	28
المبحث الثاني: نشأة التحويل في الدراسات النحوية العربية القديمة	35
أولا: الدراسات اللغوية القرآنية	35
ثانيا: الدراسات الشعرية	42
الفصل الثاني **التحويل في التراكيب النحوية العامة**	47
المبحث الأول: مظاهر التحويل بالحذف	49
أولا: مظاهر التحويل بالحذف في الجملة الاسمية	49
ثانيا: الإضافة	61
ثالثا: التوابع	61
المبحث الثاني: مظاهر التحويل بالزيادة	64
أولا: مظاهر التحويل بالزيادة	66

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: مظاهر التحويل بالاستبدال	**69**
أ- التحويل بالاستبدال في الحروف التي تعملُ عملَ "ليس"	**70**
ب- تحويلا الاستبدال وإعادة الترتيب في باب المفعول به	**70**
ج- تحويل الاستبدال في "المفعول المطلق"	**71**
د- تحويل الاستبدال في "المفعول فيه"	**72**
هـ- تحويل الاستبدال في النعت	**73**
و- تحويل الاستبدال في "البدل"	**74**
ط- تحويل الاستبدال في الحال	**75**
ي- تردد التحويل بين أن يكون حذفا أو استبدالاً	**76**
المبحث الرابع: مظاهر التحويل بإعادة الترتيب	**79**
أ- تحويل إعادة الترتيب في المبتدأ والخبر	**79**
ب- تحويل إعادة الترتيب في الأفعال الناسخة	**80**
الفصل الثالث **التحويل في التراكيب النحوية غير العامة**	**81**
المبحث الأول: مظاهر التحويل في التراكيب المشكلة	**83**
أولا: التراكيب غير المُطَّردة	**83**
ثانيا: باب الفاعل، ومنه لغة "أكلوني البراغيث"	**92**
ثالثا: التراكيب المُشكِلة أو المُلبِسة" دلاليًا"	**93**
المبحث الثاني: مظاهر التحويل في التراكيب الخاصة	**101**
أ- التعجب	**102**
ب- المدح والذم	**104**
ج- التحذير والإغراء	**105**
د- الإغراء	**107**

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الموضوع	الصفحة
هـ- الاختصاص	108
و- تركيب النداء	109
ز-حذف حرف النداء	110
ع- الاشتغال	111
ط- التنازع	111
الفصل الرابع **التحويل ومناهج النحو العربي ونظرياته**	115
المبحث الأول: التأويل في النحو	117
أولا: التأويل في النحو	121
ثانيا: أغراض التأويل	122
ثالثا: المظاهر التحويلية في التأويل	127
رابعا: إضعاف التأويل لحجية النص واحتياجه إلى دليل	137
الفصل الخامس **الأصول النظرية للتحويل في النحو العربي**	159
أولا: ضوابط التحويل بالحذف	161
ثانيا: قواعد وقوانين تقدير المحذوفات عند النحاة	164
ثالثا: ضوابط التحويل بالزيادة	166
رابعا: ضوابط التحويل بإعادة الترتيب	167
خامسا: ضوابط التحويل بالاستبدال	169
الخاتمة	171
مصطلحات البحث	175
المصادر والمراجع	177

شبكة الألوكة - قسم الكتب

تقديم

يتناول الكتاب بالدراسة والتحليل آلية من الآليات التصورية والإجرائية التي اعتمدها النحاة العرب القدامى - دون أن يصرحوا بذلك- في معالجتهم لبنية التراكيب العربية بمختلف أنواعها: إنها آلية التحويل أو القواعد التحويلية كما يُقال اليوم، وهي آلية تقوم على افتراض بنيتين: بنية أصل وبنية متفرعة عنها، أو بنية نواة وبنية مشتقة يتم الربط بينهما بواسطة القواعد التحويلية.

وعلى العكس مما هو شائع ومألوف في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، تجنبت الباحثة - عن وعي –موضوع موازنة أساليب التحليل القائمة على التحويلات بين النحاة القدماء ونظرائهم من أتباع النحو التوليدي التحويلي الذي وضع أسسه نعام تشومسكي. وبذلك نأت بنفسها – وحسناً فعلت- عن جملة من الاستنتاجات والأحكام التي تُعلِن دون سند أو مسوغات يقبلها منطق المعرفة العلمية وتقدم الفكر الإنساني عامة واللساني بصفة خاصة، أنّ اللغويين العرب سبقوا غيرهم إلى آخر النظريات في اللسانيات، وهي على أي حال استنتاجات لا تُقدّم ولا تُؤخّر شيئاً من البحث في الظواهر التركيبية العربية نفسها بل لعلها لا تفيد في التحليل النحوي للتراكيب العربية. وبالمقابل تتبعت الباحثة بصبر وثبات وبدون تحيز اشتغال آليات التحويل في صلب التراكيب العربية كافة من خلال رصد ما يعتريها من حذف وزيادة واستبدال وإعادة ترتيب، ومن ثمة العمل على إيضاح وبيان المسار المُتّبع في التحليل النحوي العربي لردّ تنوع التراكيب وتعددها الذي يبدو ظاهريا مخالفا للقسم الأوفر من التراكيب الشائعة والمطّردة في العربية حتى تخضع في النهاية إلى نمطين وحيدين فقط هما: الجملة الفعلية والجملة الإسمية. ذلك إن كثيراً من التباين والتعارض بين بنيات التراكيب العربية يمكن إرجاعه في النهاية إلى النمطين السالفين من خلال اللجوء إلى إحدى القواعد التحويلية سواء بالحذف أو الزيادة أو الاستبدال أو إعادة الترتيب أو الجمع بين قاعدتين أو أكثر. وميزة البحث أنه لم يقف عند القول بفرضية وجود آلية التحويل في النحو العربي بأنواعها المختلفة ليقدم نماذج وأمثلة بسيطة محددة ومحدودة على ذلك، وإنما سعت صاحبة البحث جادّة إلى رسم معالم صورة شاملة ودقيقة عن مختلف العمليات التحويلية والإجراءات المرتبطة بها التي استعملها النحاة العرب في

تعاملهم مع مختلف مظاهر التراكيب الواردة في أبواب النحو العربي. ويمكننا أن نقول -دون مبالغة- بأن البحث استطاع أن يقدم عناصر نظرية عامة ومتكاملة عن اشتغال القواعد التحويلية المعتمدة في منظومة النحو العربي. كما توفقت الباحثة في تحديد مجمل الخصائص والسمات العامة -أو لنقل مع صاحبة البحث الضوابط التي تحكم عمليات التحويل التي تطال التراكيب العربية بأشكالها وأنواعها إما دفعة واحدة أو عبر مراحل متتالية. نحن أمام عمل تحليلي شامل لمقومات التحليل النحوي العربي في أبعاده الإجرائية يتأسس على عملية تفكيك داخلي لمنظومة النحو العربي القديم تُراعى خصوصية التحليل النحوي في تعاطيه مع تراكيب اللغة العربية بأنواعها، بعيداً عما هو شائع اليوم من إسقاطات نظرية عارضة، وانتقاء اعتباطي وفج لأمثلة لغوية هجينة وركيكة لا تمتّ إلا بأواصر سطحية لأساليب اللغة العربية. وليس التحليل في هذا البحث عبارة عن تأويل ذاتي للنصوص النحوية واللغوية القديمة أو مجرد عرض تاريخي لآراء النحاة ومواقفهم إزاء التغييرات الطارئة على بنية التراكيب العربية، وإنما نحن أمام تحليل نحوي - لغوي بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى دقيق وصارم شكلا ومضموناً يضارع في كثير من جوانبه دقة ورصانة وقوة تقاليد التحليل النحوي العربي نفسه. فقد قامت الباحثة بتحليل نحوي- لغوي يناسب أنواع التراكيب المعروفة في كل أبواب النحو العربي مستخرجة بكل وضوح ودقة وضبط ما يطالها من تحويلات. ولدعم وجهات نظرها، دعّمت الباحثة تحليلاتها الشاملة بعشرات الأمثلة المُستمدة من معطيات لغوية ملموسة مُستمدة من المصادر اللغوية المعروفة في النحو العربي، وهي: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي وكلام العرب، ولي اليقين أن طلبة أقسام اللغة العربية سيجدون في هذا العمل سندا لهم من أجل تخطّي صعوبات دراسة النحو العربي كقضايا وأصول ومناهج ومفاهيم ومصطلحات كشف البحث عن قسط وافر منها بوضوح ودقة متناهية، وذلّل كثيرا من صعابها وهو يتتّبع مختلف تراكيب اللغة العربية انطلاقا من بنياتها النواة إلى البنيات المُفرَّعة بواسطة عمليات تحويلية مضبوطة. والله المستعان ومنه التوفيق.

أستاذ دكتور مصطفى غلفان
الدار البيضاء / المملكة المغربية

مقدمة

قام النحو العربي على أسس منهجية التزمها النحاة وساروا عليها، وَلِفَهْمِ فلسفة النحو - يتعين معرفة هذه الأصول الفكرية والمنهجية التي اعتمد عليها النحاة في بناء صرح النحو، ومن هذه الأسس مبدأ التحويل، الذي اعتمد عليه النحاة العرب في كثير من معالجتهم للظواهر اللغوية، وإن لم يتعاملوا معه كمصطلح لغوي عُرف في اللسانيات التوزيعية مع زليغ هاريس Zellig Sabbatei Harrisواشتهر في نظرية النحو التوليدي التحويلي للعالم الأمريكي تشومسكي منذ ظهور كتابه "الأبنية التركيبية" (Syntactic structures) الصادر سنة 1957.

والتحويل في النحو العربي يقوم على افتراض بنيتين للجملة، الأولى: باطنية، والثانية: سطحية، وعبر النحاة عن مفهوم البنية العميقة بعبارات مختلفة، منها: أصله كذا وقياسه كذا، هو على تقدير كذا، والجمل الأصلية المحوَّل عنها قد تكون افتراضية بحتة، وقد تكون من الجمل المستعملة ولكن تحولت لغرض المبالغة، أو بسبب كثرة الاستعمال، وأكثر افتراضات وتقديرات النحاة تقوم على اعتبار المعنى، وفي حالات كثيرة لجأ النحاة إلى مبدأ التحويل لِـتُوافِق بعضُ التراكيب القواعدَ الأصول.

ونلحظ أن النحاة العرب وظَّفوا مبدأ التحويل في صوره المختلفة مثل: "الحذف، والزيادة، والاستبدال، وإعادة الترتيب" لإدراج كل الجمل اللغوية تحت نمطين وحيدين التزم بهما النحاة، وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية.

ومن المبادئ التي اعتمد عليها النحاة في معالجتهم لكثير من الظواهر اللغوية، مبدأ التحويل الذي تعامل به النحاة، مستندين إلى مناهج نحوية احتكموا إليها في بحثهم النحوي؛ إذ توجد في اللغة العربية تراكيب مُشكلة تخالف القواعد المُطّردة الشائعة نتيجةً للاستقراء المحصور بقبائل معينة وبمدَّة زمنية محددة[1]، وعُدَّت هذه التراكيب من التعبيرات الشاذة التي لا يُقاس عليها نتيجةً لبناء القواعد على الاستخدامات اللغوية الشائعة، وترد نماذج من هذه التراكيب في كثير من أبواب النحو، كما توجد تراكيب خاصة لا تتفق مع الأسس التي وضعها النحاة لإيجاد التراكيب، فهي لا تشتمل على ركني الإسناد أو أحدهما، وقد تكون بعض التراكيب مُشكلة من حيث الدلالة؛ لأنها تحتمل أكثر من معنى أو تأويل، ويشتمل عدد من التراكيب العامَّة المُتَّفقة مع القواعد المطَّردة على مظاهر للتحويل. وفي كل هذه التراكيب يستند المتكلم إلى فهم المخاطب وإدراكه لعرف اللغة كي يفهم مقصوده، ويقف على الغرض من الاتصال وقصد الخطاب.

وقد وضع النحاة مبادئ لغوية جعلوها مناهج للدرس النحوي، مثل: التقدير والتأويل والحمل على النظير والتخريج، ودرسوا بها الظواهر التركيبية التي قد تكون مُشكلة أو خاصَّة من أجل إثبات صحّة بعض هذه المظاهر التركيبية وتوافقها مع القواعد أو لتفسير بعض التراكيب التي تحتمل أكثر من معنى، وهذه المناهج النحوية تُلجئ إلى افتراض تراكيب تحتية ليتوافق فيها التركيب مع القواعد المطّردة، واستخدم النحاة هذه المناهج كذلك في الدفاع عن رأيهم لإثبات صحة بعض القواعد أو عدم صحتها، أو لِربط تركيب بآخر بما يُعرف بالحمل على النظير، أو الحمل على المعنى، وهذه الملحوظات واردة في كثير من أبواب النحو، وفي تحديدهم لمبادئ النحو وتطبيقاتها.

---

(1) المدة الزمنية هي: قرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده في النقل عن أهل الحاضرة، وتمتد إلى أوائل القرن الرابع الهجري في النقل عن أهل البادية. والقبائل هي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. انظر: صالح، محمد سالم: **أصول النحو** (القاهرة: دار السلام، ط1، 2006 م)، ص252-254؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد الشافعي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، ص33.

ونجد أن كثيرا من هذه المظاهر التركيبية والمناهج النحوية تلتقي في خيط واحد هو مبدأ التحويل، وقد أشار إلى ذلك بعض الدارسين مثل محمد حماسة[1] الذي كتب في هذا الموضوع لإبراز منهج النحاة المعتمد على مبدأ التحويل في معالجة بعض الظواهر اللغوية، وهذه الفكرة تتّفق مع مبدأ النحو الكلي[2] Universal grammar في بعض الجوانب. ونفترض أن النحاة كانوا إذا أرادوا تصحيح التراكيب النحوية الخارجة عن القواعد المطّردة أو تفسير بعض التراكيب المُلبسة دلاليا أو إثبات الصّحة النحوية للتراكيب المفتقرة لركني الإسناد أو أحدهما، استخدموا مبادئ نحوية تتصل بمبدأ التحويل لمعالجة تلك التراكيب. و البحث الحالي يبحث في هذه الفرضية عبر الوقوف على مظاهر التحويل في النحو العربي، وأبعاده في التطبيقات المبنية على أدلة النحو ومبادئه، وأثره في الخلاف النحوي.

يجيب هذا البحث عن سؤال رئيس هو:

- ما أوجه استخدام النحاة لمبدأ التحويل في معالجة بعض التراكيب في الأبواب النحوية المختلفة عبر المبادئ النحوية المُقرَّرة؟

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة هي:

- ما مفهوم التحويل وكيف نشأ في الدراسات النحوية العربية القديمة؟
- ما مظاهر التحويل في التراكيب العامَّة؟
- ما مظاهر التحويل في التراكيب المشكلة الخارجة عن القواعد المطّردة؟
- ما مظاهر التحويل في التراكيب الخاصة المفتقرة لركني الإسناد أو أحدهما؟
- ما الأبعاد التحويلية في التطبيقات المبنية على أدلة النحو؟
- ما الضوابط النظرية للتحويل المؤسَّس على مبادئ النحو العربي وأدلته؟

---

(1) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي** (القاهرة: دار غريب، 2005م).

(2) "وهي قواعد تنطبق على جميع اللغات" الخولي، محمد علي، **معجم علم اللغة النظري** (بيروت: مكتبة لبنان، ط2، 1991م)، ص296، أو هو النحو الذي يُعنى بالهيئات العامة للغات أكثر من عنايته بالخصائص الخاصة، والفرضية الأساسية لعلماء النحو الكلي هي أن اللغات نادرا ما تختلف في مستوى البنية العميقة التي تعكس الخصائص الأساسية في التفكير والإدراك، ولكنها تختلف اختلافا كبيرا في المستوى الذي لا يهم كثيرا وهو مستوى البنية السطحية انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص10.

وثمّة دراسات عدَّة تناولت مفهوم التحويل بوصفه إحدى طرق التحليل اللغوي. وقد تتبَّعت الباحثة ما توافر لديها من مراجع حديثة تناولت الموضوع، والدراسات التي تناولت موضوع التحويل هي كما يأتي:

فقد تحدّث عبده الراجحي[1] عن الجوانب التحويلية في النحو العربي، ووقف على العناصر المشتركة بين النحو العربي والمنهج التحويلي، وخلص إلى أن الأصل العقلي فيهما واحد، فالمنهج التحويلي يرفض الاقتصار على دراسة البنية السطحية، ويعدّ ذلك وصفا محضا للغة لا يفيد كثيرا في فهمها، كما أن النحو العربي لم يقف عند الوصف المحض بل تعدّاه إلى تفسير بعض الظواهر اللغوية تفسيرا عقليا عن طريق الافتراضات والتقديرات والتأويلات النحوية.

وناقش نهاد الموسى[2] جوانب من نظرية النحو العربي في ضوء منهج النحو التوليدي التحويلي، محاولا الكشف عن وجوه الاتفاق والافتراق بين النحاة القدامى ونظرية تشومسكي في المنهج والتفكير والتطبيق؛ سعيا وراء تأصيل التراث، مثل: قضية الأصل والفرع، والبنية السطحية والبنية العميقة، لكن الكتاب لم يستكمل جميع جوانب نظرية النحو التحويلي؛ نظرا لطبيعة البحث الذي تناول عددا من المناهج اللسانية الحديثة، وليس نظرية تشومسكي فحسب.

وكتب خليل عمايرة في العامل النحوي، ودوره في التحليل اللغوي[3]، وقدّم تصورا واضحا للعامل النحوي وفق منهج وصفي تحليلي، إذ يرى أن الجمل في اللغة العربية تنقسم إلى قسمين: جمل توليدية، وجمل مُحوّلة ، والأولى قد تكون اسمية أو فعلية، وإن جرى عليها تغيير بدخول أحد عناصر التحويل أصبحت جملة مُحولة، والتوليدية تضمّ المعنى السطحي، والسطحي في رأيه هو الفكرة الإخبارية في أبسط صورها، أما الجملة المُحوّلة فهي الجملة المُشتقة من البنية العميقة بواسطة عدد من القواعد التحويلية، ويمتاز الكتاب بالتحليل لعدد

---

(1) انظر: الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988م).

(2) انظر: الموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** (عمان: دار البشير، ط2، 1987م).

(3) انظر: عمايرة، خليل، **العامل النحوي** (جدة: دار ثروت، د.ط، 1985م).

من الأساليب اللغوية قدّم فيه المؤلِّف تبريرا للحركة الإعرابية بالاعتماد على المعنى أكثر من الاعتماد على فكرة العامل. ولعمايرة دراسة أخرى تناول فيها أهم عناصر التحويل التي تطرأ على الجملة التوليدية، وهي: الترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية والتنغيم، وطبَّقها على الجمل العربية التوليدية الاسمية والفعلية[1].

وأسهم عمايرة بمقال[2] تحدّث فيه عن الصلة بين التراث النحوي والنظرية التحويلية التوليدية، ورأى أنها تتمثّل في جانبين، الأول: فكرة الأصل والفرع، وساق عددا من القواعد الأصولية التي ذكرها النحاة في كتب الأصول والخلاف النحوي، مما يدل على إدراكهم مبدأ الأصلية والفرعية، والثاني: فكرة العامل في النحو العربي التي ترتّب عليها مجموعة من المبادئ تتشابه إلى حد كبير مع قواعد التحويل في النظرية التوليدية التحويلية. والملاحظ أن المقال -نظرا لطبيعته-لم يستوف الموضوع بكل أبعاده؛ لأنه اقتصر على بعض صور التحويل، وهي: الترتيب، والزيادة، والحذف، والمعلوم أن أصول النظرية التحويلية في النحو العربي مبثوثة في كثير من أبواب النحو ومسائله المختلفة.

أما موضوع التحويل، فقد عالجه عبد اللطيف حماسة في الدرس الحديث وعند النحاة القدامى[3]، فتناول مظاهر التحويل في النحو العربي على مستوى الكلمة، والمركب الاسمي والجملة، ولكنه لم يستوفِ هذه الظواهر التحويلية بالدراسة، فمبحث التحويل على مستوى الكلمة لم يتجاوز بضعة أمثلة للجانب النحوي، وإشارات سريعة للتحويل على المستوى الصرفي، أما حديثه عن التحويل على مستوى المركب الاسمي فقد اقتصر فيه على صور التحويل في باب الإضافة والتوابع والمصدر العامل، وفي حديثه عن التحويل على مستوى الجملة تناول كيفية معالجة النحاة القدماء لبعض التراكيب التي تخالف القواعد الشائعة. وخرج في نهاية بحثه بنتيجةٍ مفادها أن منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية التركيبية كان يقوم على افتراض أصل أو بنية مقدّرة، وبنية سطحية، وقوانين تحكم

---

(1) انظر: عمايرة، خليل، **في التحليل اللغوي**، منهج وصفي تحليلي (الزرقاء: مكتبة المنار، د.ت).

(2) انظر: عمايرة، خليل، "النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي"، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، الخرطوم: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، العدد الأول، 1985م، ص35-46.

(3) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق.

تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وبالطبع لم يستخدموا هذه المصطلحات بل عبَّروا عنها بما يتناسب مع منهجهم في البحث اللغوي. ويُعدُّ الكتاب من المراجع الأساسية لهذا البحث، لكنه لم يتعرض لجميع مظاهر التحويل في النحو العربي وأدلته، بل هو معالجة لبعض القضايا التي اختارها الكاتب- كما نصّ على ذلك في مقدّمته- وانتقاها ليُبيِّن كيفية معالجة القدامى للظاهرة اللغوية عبر مبدأ التحويل، ويرى عبد اللطيف حماسة أننا ما زلنا في حاجة لدراسة هذا الموضوع وطرق أبوابه من جميع الجوانب.

وأسهم رابح بومعزة[1] في دراسة موضوع التحويل من جانبيه النظري والتطبيقي، فقد وضَّح الفرق بين مفهوم التحويل في النحو العربي ونظرية النحو التحويلي التوليدي. أما من الناحية التطبيقية فقد تناول أربع صور للتحويل هي: التحويل بالاستبدال، وبالحذف، وبالزيادة، وبالترتيب، وناقش التحويل على المستوى الصرفي. ويمتاز الكتاب بكثرة التحليلات التطبيقية، وكثرة الأمثلة القرآنية، ولكنه أهمل كثيرا من المناهج والأبواب النحوية المرتبطة بظاهرة التحويل، ومنها: استصحاب الحال، والعمل، ومن الأبواب النحوية التي أغفلها: باب التنازع، والاشتغال، والتعجب، والنداء.

وتناولت حليمة عمايرة[2] الأسس المنهجية التي سار عليها النحاة في بحثهم اللغوي ووازنت بينها وبين المناهج الحديثة، وهي: المنهج التاريخي، والوصفي، والتحويلي، وتناولت بعض الأساليب اللغوية النحوية، مثل: التنازع، والشرط، وتقدم الاسم على الفعل، وغيرها، ودرستها دراسة تطبيقية بالاعتماد على المناهج اللغوية السابقة، وأفردت مبحثا لدراسة المنهج التحويلي، وصلته بالاتجاه النحوي القديم، وبيّنت أوجه التشابه بين المنهجين، مثل: فكرة توحّد المعنى وتعدد المبنى والجمل المُلتبسة والجمل البسيطة والمركبة، وغيرها من النقاط المشتركة. ويمتاز الكتاب بكثرة التحليلات التطبيقية، والاعتماد على الشواهد والنصوص التراثية. لكن موضوع التحويل لم يُبحث بشكل واسع لأن الدراسة تناولت مناهج لغوية أخرى ولم تقتصر على المنهج التحويلي.

---

(1) انظر: بومعزة، رابح، **التحويل في النحو العربي** (إربد: عالم الكتب الحديث، ط1، 2008م).

(2) انظر: عمايرة، حليمة، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة** (عمّان: دار وائل، ط1، 2006م).

وقام حسام البهنساوي[1] بتطبيق نظرية النحو التحويلي التوليدي على نص لغوي قديم، هو ديوان حاتم الطائي، و قام بوصف تحليلي للتراكيب المحولة في الديوان، مثل: تراكيب الاستفهام والأمر والنهي والنفي والشرط والتمني والرجاء والقسم والنداء، واعتمد على مجموعة من القواعد التحويلية في بيان كيفية تحويل التراكيب من البنية العميقة إلى البنية السطحية التي جاء عليها الديوان، لكن الدراسة ركَّزت على الجانب التحليلي ولم تهتم بإبراز مظاهر التحويل في أبواب النحو العربي، أو في أدلة النحو ومبادئه.

وتعدّ دراسة شئت ثاني[2] دراسة تحليلية لمظاهر التحويل في الجملة الفعلية العربية، اعتمد فيها على نظرية الربط والعمل، وطبّق مبادئ هذه النظرية على الجملة الفعلية، مستفيدا من معطيات النحو العربي في اعتماد ما يتوافق مع خصائص اللغة العربية من هذه الأسس. ومن الواضح أن الباحث ركّز على نموذج واحد من نظرية النحو التوليدي التحويلي هو نظرية الربط والعمل، واقتصر على ظاهرة واحدة من النحو العربي هو الجملة الفعلية.

وتناول أحمد مجدي[3] ظاهرة الحذف بين التراث النحوي والنحو التوليدي التحويلي، وقارن الطريقة التي اتبعها النحو العربي بالطريقة التي اتبعها النحو التوليدي التحويلي في تعاملهما مع هذه الظاهرة من الجانبين النظري والتطبيقي. وهذه الدراسة المقارنة من المراجع المفيدة للبحث، وإن كانت مقتصرة على مظهر واحد من مظاهر التحويل، وهو الحذف.

---

(1) انظر: البهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي** (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت).

(2) انظر: شئت ثاني، عبد الرحيم، **التحويل في الجملة الفعلية العربية**، بحث ماجستير غير منشور (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، 1998م).

(3) انظر: مجدي، أحمد، **ظاهرة الحذف بين تراثنا النحوي والنحو التوليدي التحويلي**، بحث ماجستير غير منشور (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، 2004م).

وتُعدّ دراسة عبد الصاحب معصومة[1] دراسة مُقارِنة بين تحليل سيبويه وتحليل تشومسكي للجمل المُدمَجة ضمن جملة أخرى، أو ما يُعرف في النحو العربي بالجملة الصغرى، مثل جملة الحال وجملة الصفة وجملة الصلة وجملة الإضافة وغيرها، وهدف البحث إلى إبراز منهج سيبويه في تحليل الجمل المُدمَجة ومقارنته بتحليل تشومسكي. ومن الجليّ أن البحث اقتصر على نوع واحد من الجمل وهو الجمل المُدمجة بخلاف ما يطمح إليه هذا العمل.

وقام جابر التميمي[2] في دراسته بربط عناصر التحويل (الزيادة والحذف والتقديم والتأخير) في النظرية التحويلية بما قدّمه سيبويه في "الكتاب"، وخلص إلى وجود تشابه بين معالجة سيبويه وتشومسكي لبعض الظواهر اللغوية التي ركّزت عليها نظرية النحو التحويلي، واتفاقهما في مدلول بعض المصطلحات. وأغفل البحث بعض الجوانب التي يتناولها البحث الحالي بشيء من التفصيل، مثل: التحويل في مناهج النحو ونظرياته، وإبراز مظاهر التحويل في أغلب أبواب النحو العربي، والوقوف على الأصول النظرية التي اعتمدها النحاة القدامى في اعتمادهم مبدأ التحويل بالنظر إلى خصوصية النظرية اللغوية العربية.

وكتب عبد السلام أحمد شيخ[3] عن العلاقة بين المعنى والتحليل النحوي، وأوجه مراعاة المعنى، وأشار البحث إلى الطرق التي يُمكن اتِّباعها في تفسير مقصود المتكلم من الجمل وأدواته ومصادره، وتناول من طرق تحليل الجمل المُخالفة للقاعدة النحوية التي استخدمها النحاة العرب القدامى اعتمادِ النموذج الأصلي الصحيح للتركيب لرد التركيب الخارج عن الأصل إلى أصله، وإعادة صياغة التركيب، ومن أدوات فهم مقصود المتكلم: التقدير والتأويل النحوي، وغيرها. واهتم البحث بتقديم نماذج من التحليلات النحوية

---

(1) انظر: عبد الصاحب، معصومة، **الجمل الفرعية في اللغة العربية، بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية** (القاهرة: دار غريب، 2008م)

(2) انظر: التميمي، جابر، **جذور النظرية التوليدية في كتاب سيبويه**، بحث ماجستير غير منشور (العراق: جامعة بغداد، 2003م) نُسخة ورقية تمّ تحميلها كاملة من الإنترنت.

(3) انظر: عبد السلام، أحمد شيخ، "تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي"، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، دبي: العدد 20، 2001م، ص303-332.

لإثبات محاولات النحاة القدماء في اكتشاف مقصود المتكلم من التراكيب النحوية، وتُبرز هذه التحليلات جوانب من التحويل.

وجميع الدراسات السابقة وإن كانت رائدة في الالتفات إلى مظاهر التحويل في نظرية النحو العربي ومقارنتها بنظرية النحو التوليدي التحويلي إلا أنها كانت جزئية بحيث لم تدْرس التحويل بشكل شمولي، بل اقتصرت على بعض الجوانب منه، مثل: تحليل بعض الأبواب النحوية وإبراز ما فيها من قواعد تحويلية نحو دراسة عبداللطيف حماسة، أو التركيز على بعض أمثلة توضِّح صِلَة التحويل بأصول النحو العربي، نحو دراسة بو معزة التي تناول فيها جوانب كثيرة من صور التحويل؛ لكنه أغفل بعض المناهج النحوية المرتبطة بالتحويل، أما هذه الدراسة فتهدف إلى مناقشة مفهوم التحويل لدى النحاة العرب القدامى، وإبراز المظاهر التحويلية في أبواب النحو المختلفة، وفي أصول النحو وأدلَّته، وأخيرا استنباط الضوابط النظرية للتحويل في التراث النحوي العربي؛ مما يُمكن أن يُشكِّل النظرية التحويلية في النحو العربي.

وهذا العمل الذي نقدمه للقارئ العربي تكمن أهميته في الوقوف على مبادئ التحويل في النحو العربي، وإبراز مظاهره المختلفة بالاعتماد على ما ورد في التراث النحوي، مع مراعاة خاصِّيته ومنهجيته، وظروفه الفكرية والحضارية، ولا يهدف إلى مقارنة التحويل في النحو العربي بنظرية النحو التوليدي التحويلي للعالم تشومسكي؛ إذ لكلٍ منهما غاياته ومنهجيته الخاصة وظروفه الزمنية والفكرية، وينتقد أحد الباحثين ما يقوم به بعض الدارسين في مجال الدراسات العربية الحديثة التي تنظر إلى تصورات النحاة واللغويين العرب القدامى في ضوء النظريات اللسانية الحديثة وهو ما أطلق عليه (لسانيات التراث)، بأن ما يقومون به لا يقوم على تحليل بنيات اللغة العربية وإنما يقوم على تأويل فكر اللغويين القدماء بأسلوب حديث، وهو عمل لا ينتمي إلى اللسانيات بالمعنى الدقيق[1].

---

(1) انظر:غلفان، مصطفى،اللسانيات العربية الحديثة،دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، (كلية الآداب: الدار البيضاء)،1998م

يُسهم البحث الحالي في دراسة الأدلة النحوية التي توجِّه المظاهر التحويلية في النحو العربي كما عالجها النحاة العرب مستفيدا مما قدَّمه التحويليون المحدثون. فضلا عن أنَّ البحث الحالي يسعى إلى جمع أشتات مظاهر التحويل الموزّعة في أبواب النحو وفي كتب أصول النحو لتكوّن نسيجا متكاملا، يُمكن أن يُمثِّل الأسس التحويلية في النحو العربي، مع محاولة تأصيل الضوابط لاعتماد مبدأ التحويل في النحو العربي.

ويتَّبع هذا البحث المنهج التحليلي والاستنباطي الذي سيتم عبره الوقوف على مبدأ التحويل ومظاهره المبثوثة في أبواب النحو العربي، وسيقف على الأصول النحوية المتصلة بمبدأ التحويل التي استخدمها النحاة في معالجة المظاهر التحويلية في التراكيب النحوية، ويتَّبع المنهج الاستنباطي الذي سيتم عبره إبراز الضوابط النظرية للتحويل الموجِّهة للتطبيقات النحوية في النحو العربي، عن طريق تحليل وترتيب المعطيات الواردة في أبواب النحو العربي، وفي الأصول والأدلة النحوية المتصلة بمبدأ التحويل، إذ ستقوم الباحثة بتتبّع القضايا النحوية التي تعامل معها النحاة وَفْق مبدأ التحويل، مثل: التقديم والتأخير والحذف والزيادة وإعادة الترتيب وغيرها من مظاهر التحويل الواردة في أبواب النحو وفي الأدلة النحوية التي وجّهت النحاة في تطبيقاتهم المختلفة، وإبرازها بأسلوب اللسانيين المعاصرين التحويليين، للوصول إلى الضوابط النظرية للتحويل في النحو العربي. واستلزم الموضوع أن يُقسَّم إلى خمسة فصول:

عالج الفصل الأول: التحويل في الدراسات التراثية النحوية العربية، واستلزم أن يُقسّم على مبحثين، هما: مفهوم التحويل في الدراسات النحوية القديمة، ووقف على معالجة عالمين لمفهوم التحويل، وهما: سيبويه وعبد القاهر الجرجاني من خلال تحليل بعض ما جاء في كتابي: (الكتاب) و(دلائل الإعجاز)

المبحث الثاني: تناول نشأة مفهوم التحويل في الدرس النحوي القديم، وخلص إلى أن أهم مجالين نبت فيهما التحويل في النحو العربي، هما: الدراسات القرآنية، والدراسات الشعرية.

وناقش الفصل الثاني: مظاهر التحويل بالحذف والزيادة والاستبدال وإعادة الترتيب في التراكيب النحوية العامة.

أما الفصل الثالث فتعرض في المبحث الأول: لمظاهر من التحويل في التراكيب المُشكِلة وهي التراكيب الخارجة عن القواعد الأصول العامة، والتراكيب التي يدلُّ أحد مكوناتها على أكثر من معنى، والمبحث الثاني ناقش التحويل في التراكيب الخاصة ومنها تراكيب الاشتغال، والتنازع، والتعجب، والنداء، والاختصاص، والتحذير والإغراء، وكلُّها تراكيب خلت من أحد ركني الإسناد؛ فلم يرتض النحاة الخروج عن القاعدة الأساسية: التي تنص على وجود ركني الإسناد في الجملة، واستخدموا مفهوم التحويل لتنسجم هذه التراكيب الخاصة مع القواعد الأصول العامّة.

وناقش الفصل الرابع: الأبعاد التحويلية في التطبيقات المبنية على مناهج النحو العربي ونظرياته، نحو: التأويل والحمل على المعنى والتضمين واستصحاب الحال والقياس والتعليل. والفصل الأخير أصَّل الضوابط النظرية للتحويل في النحو العربي.

وقد ختمنا البحث بقائمة من المصادر العربية والأجنبية ومعجم صغير ضم أبرز المصطلحات التي استعملناها.

الفصل الأول

مفهوم التحويل ونشأته في النحو العربي

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم التحويل في الدرس النحوي العربي.

المبحث الثاني: نشأة مفهوم التحويل في الدرس النحوي العربي.

المبحث الأول

مفهوم التحويل في النحو العربي وأصول التراكيب.

يرتبط مفهوم التحويل عند النحاة القدامى بتفسير كثير من التراكيب والجمل، وقد صرَّحوا به بوصفه مصطلحا في مناقشتهم لتمييز الجملة، فهم يفترضون أصلا مقدرا هو البنية العميقة -باصطلاح الدرس الألسني الحديث- عبروا عنه باصطلاحات مختلفة، منها: أصله كذا، هو على تقدير كذا [1]، فالظرف والجار والمجرور على سبيل المثال إذا وقعا صفة، مثل: "مررت برجلٍ عندك، أو في الدار" أو حالا: مثل"مررت بزيدٍ عندك"، أو خبرا "زيد عندك" يتعلَّقان بعامل محذوف، ويقدِّر النحاة التركيب الأصلي بـ"استقرَّ أو كائن عندك" [2].

ويقول ابن يعيش في ذلك: والخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: "زيد في الدار"، و"عمروٌ عندك" فليس الظرف هو الخبر على الحقيقة؛ لأن الدار" ليس من "زيد" في شيء، وإنما الظرف نائبٌ عن الخبر، والتقدير: "زيدٌ استقر عندك"، فهذا هو الخبر في الحقيقة وإنما حُذف وأُقيم الظرف مكانه إيجازا لما في الظرف من دلالةٍ عليه [3].

واستدلوا على تقديرهم لذلك المحذوف أنه يظهر ويُصرّح به في بعض التراكيب، مثل قول الشاعر:

لك العزُّ إنْ مولاك عزّ وإن يَهُنْ ... فأنت لدى بُحْبُوحةِ الهُونِ كائنُ

فصرّح الشاعر بالعامل في الظرف الواقع خبرا "كائن"، والأصل عند الجمهور أن يُحذف [4].

---

(1) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، من **الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص38.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل** (بيروت: المكتبة العصرية، 1995)، ج1، ص528.

(3) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش، **شرح المفصل** (بيروت: عالم الكتب، د. ت)، ج1، ص90.

(4) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل، مرجع سابق**، ج1، ص198-ص199.

وانتصب قولهم: "إياك والشرَّ"؛ لأن أصله "أحذِّر إياك من الشر"، فموضع الجار والمجرور النصب، فلما حذف حرف الجر صار النصب فيما بعده [1].

1- القوانين المؤثرة بالتحويل في التراكيب

تعامل النحاة مع عدد من القوانين التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية[2]، مثل قانون الزيادة الذي تناولوه في أبواب كثيرة منها باب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فجملة "ظننتُ محمدا حاضرا"، يرى النحاة أنها في الأصل جملة اسمية تحوّلت إلى جملة فعلية بزيادة الفعل "ظن"[3]. وتناولوا قانون إعادة الترتيب بشكل واسع في حديثهم عن التقديم والتأخير، وحالات وجوبه وجوازه[4]، مثل تقديم الخبر على المبتدأ[5]، وتوسيط خبر كان وأخواتها بين الفعل الناقص والاسم، وتقديم الخبر على الفعل الناقص[6]، وتقديم المفعول به على الفاعل[7]، فمن أغراض التقديم أن العرب تُقدِّم في كلامها الذي بيانُه أهمُّ، وهم على بيانه أحرص[8]، وتناولوا قانون الاستبدال في حديثهم عن المشتقات التي تعمل عمل الفعل، كما يرى سيبويه، إذ يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه، وذلك كقولك: مررت برجلٍ يقول ذاك، فـ(يقول) في موضع (قائل) وليس إعرابه كإعرابه[9]. وأشار سيبويه إلى الاستبدال بين اسم الفاعل والفعل المضارع لاشتراكهما في

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م)، ص 102.

(2) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مرجع سابق، ص38.

(3) انظر: الموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ص67.

(4) انظر: الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، مرجع سابق، ص155.

(5) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، ج1، ص331-333

(6) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص371، 372

(7) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج 1، ص515.

(8) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون (بيروت، عالم الكتب، د.ط، 1983)، ج1، ص34.

(9) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص132.

المعنى والعمل[1]، مثل قولك: هذا ضاربٌ عمْرًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ عمْـرًا غدًا[2].

واشترط النحاة في إعمال المصدر عمل فعله أن يكون نائبا عن الفعـل مثـل: (إكرامـا ضيوفك)، أو أن يصح إحلال الفعل محلـه مـسبوقا بـأن أو مـا مـصدريتين[3]، مثـل (يـسرني فهمك الدرس)، وكأن البنية العميقـة للتركيـب الأول (أكْـرِم ضـيوفك)، وفي الجملـة الثانيـة (يسرني أن تفهم الدرس)، ومن ثـمَّ منعـوا أن يعمـل عمـل الفعـل المـصدر المؤكـد، والمـبين للعدد؛ لأنه ليس محولا من تلك البنية العميقة الـتي اشـترطوها، ولا تـصلح أن تكـون أصـلا لـه[4]. وأشـار سـيبويه إلى الاسـتبدال بـين الفعـل المـضارع و المـصدر؛ لاتفاقهمـا في المعنـى والعمل، كقولهم: "عجبتُ من ضربٍ زيداً"، معناه أنه "يُضرب زيدٌ"، وقد نصب المصدر المفعـول به، وكقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلـد: 14-15)[5]، فالمصدر إطعام نصب يتيما، ويمكن تمثيل عمليات التحويل بالرسم الآتي:

أو أن يُطعِم يتيما في يوم ذي مسغبة ⇐ تقديم

أو أن يُطعم في يوم ذي مسغبة يتيما ⇐ استبدال

أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيما.

وأشار النحاة إلى أن صيغة اسم المفعول تحـلُّ محـلّ اسـم الفاعـل، مثـل قولـه تعـالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ (هود: 43) بمعنى: لا معصوم، وقولـه تعـالى: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا

---

(1) انظر: ياقوت، سليمان، **التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص458.

(2) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص164.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص88.

(4) انظر: عبدالرحمن ممدوح، **من أصول التحويل في نحو العربية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999م)، ص216.

(5) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص189.

(العنكبوت: 67) بمعنى مأمونا، ويُقال: (سرٌّ كاتم) بمعنى مكتوم[1]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

- لا معصوم من أمر الله ⇐ استبدال
  لا عاصم من أمر الله.
- وجعلنا حرما مأمونا ⇐ استبدال
  وجعلنا حرما آمنا.
- سرٌّ مكتوم ⇐ استبدال
  سرٌّ كاتم.

وتنوب صيغة اسم المفعول عن صيغة اسم الفاعل، مثل قولهم: (عيشٌ مغبون) بمعنى: غابن غيرَ صاحبه. ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ (مريم: 61)[2]. فيكون من استبدال صيغة اسم المفعول بصيغة اسم الفاعل.

ونصّ النحاة على أن التمييز محول عن الفاعل أو المفعول، فقوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: 4)، التمييز فيه مُحوَّل عن الفاعل، إذ أصل التركيب: (واشتعل شيب الرأس)، وقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: 12)، التمييز فيه مُحوَّل عن المفعول؛ إذ أصل التركيب: (وفجرنا عيون الأرض)[3].

كما لاحظوا أن تركيب النداء محول عن تركيب آخر، ناب فيه حرف النداء مناب الفعل (أدعو)، فالمنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه. فأصل

---

(1) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، تعليق: أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م)، ص168.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**.

(3) انظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني على الألفية**، رتّبه وصحّحه: مصطفى حسين (بيروت، دار الفكر، د.ت)، ج1، ص201.

عبارة: (يا زيد): (أدعو زيدا)، فحذفت جملة (أدعو) وأُنيبت (يا) منابها[1]. ومن هنا لاحظوا أنَّ المحل الإعرابي للمنادي هو النصب.

أدعو زيدا ⇐ استبدال

يا زيدا ⇐ استبدال العلامة الإعرابية

يا زيدُ.

2- العلاقة بين ظاهر الكلام والقواعد

لجأ النحاة إلى التقدير ضبطا للعلاقة بين سطح الكلام والقواعد المطردة، وأدركوا أن اللغة ليست ظاهرا سطحيا متوحدا، وأنها قد يتوحد فيها الظاهر ويتعدد المعنى، وقد يختلف الظاهر والمعنى متفق[2]. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

جملة: "نمتُ طويلا" تحتمل أكثر من بنية عميقة، هي:

- نمت نوما طويلا، على المصدرية.
- نمت وقتا طويلا، على الظرفية.

وجملة "اِضربْ زيداً" و"ضربًا زيدًا" تختلفان في التركيب السطحي، لكن المعنى فيهما متّفق.

وفلسفة التقدير في النحو العربي تتصل بمجموعة من القضايا لا تقتصر على الحذف فحسب، بل تشمل الزيادة وإعادة الترتيب والحمل على الموضع، واستعمال حرف بمعنى حرف آخر، والحمل على المعنى[3].

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، 2ج، ص236.

(2) انظر: عبدالرحمن، ممدوح، **من أصول التحويل في نحو العربية**، مرجع سابق، ص49.

(3) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص 159.

3- التحويل ومفهومه لدى سيبويه

ناقش سيبويه في كتابه مبدأ التحويل وتعامل به في معالجته بعض التراكيب النحوية، وإن لم يرد عنده هذا المصطلح الحديث صراحةً، وقد وضع بابا في كتابه بعنوان: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض" قال فيه: "اعلم إنهم مما يحذفون الكلم - وإن كان أصله في الكلام غير ذلك- ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا"[1] ومن أبرز نصوص هذا المبحث قول سيبويه في باب التعجب: هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسنَ زيداً. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ حسَّنَ زيداً، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به[2].

إن تحليل الجملة عند الخليل حسب سيبويه يتم كما يأتي: جملة التعجب (ما أحسنَ زيداً)= معنى التعجب+ شيءٌ حسَّنَ زيداً. فالتصور النحوي للخليل أرجع الجملة إلى مرحلة قبلية لغوية، ويُفهم هذا السبق على أنه البناء العميق للجملة، وهو عبارة: "شيءٌ حسَّنَ زيداً". وقوله: ودخله معنى التعجب، نص واضح على أن تكوين الجملة يكون عبر أكثر من مرحلة، بمعنى أن العبارة تكون في مرحلة البنية العميقة مجرد مضمون قبل مرحلة ظهورها اللغوي المنطوق أو المكتوب على شكل بنية سطحية من خلال عمليات التحويل. وقوله: "وهذا تمثيل ولم يتكلم به" عبارة استخدمها سيبويه في مواضع عِدَّة تدلُّ على الطابع الافتراضي للبنية العميقة (شيءٌ حسّن زيداً)[3].

وتحدّث سيبويه عن الأصول المقدّرة في مجمل حديثه عن التقدير في بعض التراكيب والجمل والأساليب، وفي بيانه لأصول بعض الكلمات التي أصابها الحذف أو الزيادة، من ذلك استخدامه بعض العبارات مثل: (كأنك قلت)، (فهذا تمثيل)[4]، يقول في ذلك: "ومثل

---

(1) سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج 1، ص24، و25.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص72.

(3) انظر: الأسدي، حسن، **مفهوم الجملة عند سيبويه** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2007)، ص252.

(4) انظر: ياقوت، محمود سليمان، **التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه**، ص414.

ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريقُ، يريد: يطؤهم أهلُ الطريق. وقالوا: صِدنا قَنَويْنِ، وإنما يريد: صِدْنا بقَنَويْن، أو صدنا وحش قنوين، وإنما قَنَوان اسمُ أرضٍ"[1]. ويمكن توضيح ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

بنو فلان يطؤهم أهلُ الطريقِ ⇐ حذف

بنو فلان يطؤهم ∅ الطريقِ ⇐ استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

بنو فلان يطؤهم الطريقُ.

وتحدث سيبويه عن أصول التراكيب وما أصابها من الحذف أو الزيادة وغيرها من مظاهر التحويل[2]، ومن ذلك تعليقه على قول الحطيئة:

وشرُّ المنايا ميِّتٌ بين أهله كهُلْكِ الفتى قد أسلم الحيَّ حاضِرُه[3]

يريد: منيّة ميّت[4].

فالبنية العميقة للتركيب هي: وشر المنايا منية ميت، وطرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف المضاف، ثم طرأ عليها تحويل بالاستبدال فأُقيم المضاف إليه مقام المضاف. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

وشر المنايا منيةُ ميِّتٍ ⇐ حذف

وشر المنايا ∅ ميِّتٍ ⇐ استبدال (أُقيم المضاف إليه مقام المضاف)

وشر المنايا ميِّتٌ.

---

(1) سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، ج1، ص213.

(2) انظر: ياقوت، محمود سليمان، **التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه**، مرجع سابق، ص416.

(3) الأنباري، عبدالرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف** (دمشق: دار الفكر) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ج1، ص61.

(4) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص215.

واستخدم سيبويه عبارة: "تمثيل ولم يُتكلَّم بـه"، وهـي تتـصل بمفهـوم البنيـة العميقـة بوصـفها تمثّـل المعنـى، وتتحـوّل هـذه البنيـة إلى الـسطح وتظهـر في التعـبيرات المكتوبـة أو المنطوقة[1]، كما في تعليقه على قول عمر بن أبي ربيعة:

ثـــم قـــالوا تحبهـــا قلـــت بَهْـــرا عـــدد الـــنجم والحـــصى والـــتراب[2]

"كأنك جعلت بَهرا بدلا من بهرك الله، فهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به"[3].

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي:

البنية العميقة: بهَرك الله، (تمثيل ولم يُتكلّم به) ⇐ البنية السطحية: بهرًا.

ويقول سيبويه في تحليله تركيب: "مررتُ بهم قاطبةً، ومررت بهـم طُـرًّا"، أي: مـررت بهم جميعا، فهـذا تمثيـل ولم يُـتكلَّم بـه[4]. وقـولهم "سـبحانَ الله" مـن المـصادر المنـصوبة بفعـل محذوف، والتقدير: أسبح الله تسبيحا، وزعموا أن "سبحان الله" كقولـك: "بـراءَةَ اللهِ مـن الـسوء" وهو تمثيل ولم يُستعمل، كأنك قلت: أُبرِّئ براءةَ اللهِ من السوء[5].

فالبنية العميقة قـد تكـون مـستعملة وتظهـر في بعـض التراكيـب، وقـد تكـون غـير مستعملة مثل: أبرئ براءة الله، وإنما يلجأ النحاة لتقديرها لتوضيح المعنى.

وأشار سيبويه إلى بعض التراكيب التي تحتوي على موضع النـصب لكنهـا تخلـو مـن العامل، وأوردها في القسم الأول مـن كتابـه، في الموضـع الخـاص بعمـل الفعـل، إذ يـرى أن الناصب هو الفعل الذي تم الاستغناء عنه لوضوح معناه. وقـد أدرك سـيبويه ذلـك في تحليلـه وفهمه لهذه التراكيب، بقوله: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه اسـتغناءً

---

(1) انظر: ياقوت، محمود سليمان، **التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه**، مرجع سابق، ص416.

(2) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، **الأغاني**، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر (لبنان: دار الفكر)، ج1، ص88، وحداد، حنّا جميل، **معجم شواهد النحو الشعرية** (الرياض: دار العلوم، 1984م، ص39.

(3) سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص312.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص376.

(5) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص324، وص 353.

عنه، وسأمثله لك مظهرا لتعلم ما أرادوا"[1]. وسوف يتناول البحث هذه التراكيب بشكل مفصَّل عند مناقشة مظاهر التحويل في التراكيب النحوية، ونسوق في هذا الموضع مثالا لتركيب التحذير والإغراء لتوضيح الفكرة.

يقول سيبويه: "هذا ماجرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك: إذا كنت تحذِّر: إياك. كأنك قلتَ: إياك نحِّ. وإياك باعِد، وإياك اتَّقِ، وما أشبه ذا، ومن ذلك أن تقول: نفسَك يا فلان، أي اتَّقِ نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُه لأمثل لك ما لا يُظهَر إضماره"[2]، فـ"إياك" جملة فعلية لكن استغني عن الفعل لوضوح المراد عند المخاطب. وكذلك قولهم: شأنك والحجَ، وامرءا ونفسه، وغير ذلك[3]. والتقدير في التركيب الأول: عليك شأنك مع الحج، وفي الثاني: دع امرءا مع نفسه، فصارت الواو في معنى مع. ويرى سيبويه أن سبب ذلك يعود لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر[4]. ويمكننا تمثيل البنية العميقة في تركيب التحذير بالرسم الآتي:

إيَّاك نحِّ.

"البنية العميقة": إياك نحِّ ⇐ حذف

"البنية السطحية": إياك ∅

ويقول سيبويه في باب بعنوان: "هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك، وما اشتقا منه"، "فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلانُ؛ فقال: لبيك وسعديك فقد قال له: قربا منك، ومتابعةً لك. فهذا تمثيل، وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان "براءةَ اللهِ" تمثيلا لـ"سبحانَ اللهِ" ولم يُستعمل"[5]. ومن ذلك أيضا ما ذكره في حديثه عن التمييز، في نحو قولك: "ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سحابا" وجملة: "ما في الناس مثله فارسا"، ولي مثله عبدا" بأن أصل هذه التراكيب:

---

(1) **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص273.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص273

(3) الأسدي، حسن، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، مرجع سابق، ص259.

(4) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب، مرجع سابق**، ج1، ص275.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص353.

"ما في السماء موضع كفٍ من السحاب"، و"ما في الناس مثله من فارس"، و"لي مثله من العبيد" وحُذف حرف الجر تخفيفا[1]. ويمكن تمثيل التحويل بالشكل الآتي:

ما في السماء موضع كفٍّ من السحابِ ⇐ حذف (حذفت من)

ما في السماء موضع كفٍّ ∅ السحابِ ⇐ حذف (حُذفت ال)

ما في السماء موضع كفٍّ ∅ سحابِ ⇐ استبدال (استبدلت بعلامة الجر علامة النصب)

ما في السماء موضع كفٍّ سحابًا.

ويشير في تعليقه على قولهم: "ما شأنك وزيدا" بأن أصله "ما شأنك وتناولك زيدا"[2].

ويمكن تمثيل التحويل بالرسم الآتي:

ما شأنك وتناولُك زيدا ⇐ حذف

ما شأنك و ∅ زيدا.

والجملة النواة (الاسمية والفعلية المكونة من مسند ومسند إليه) هي الأصل وكل ما يطرأ على هذه الجملة من عوامل يحول الجملة النواة إلى فرع. جاء في كلام سيبويه عن المسند والمسند إليه: "وهما مما لايغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء...، واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء، والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدَعَه. وذلك أنك إذا قلت عبدُالله منطلقٌ، إن شئتَ أدخلت (رأيت) عليه فقلت: رأيتُ عبدَالله منطلقا، أو قلت: كان عبدُالله منطلقا،

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص172.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص307.

أو مررتُ بعبدالله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"[1].

فجمل كان وأخواتها وكاد أخواتها وإن وأخواتها ولا النافية للجنس-على سبيل المثال- تعدُّ فروعا متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية، بل إن باب (ظن) ما زال يحمل عنوانه دلائل على هذا التأصيل والتفريع في بناء الجمل، فهو يُعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر[2].

وقد استخدم سيبويه مصطلح الأصل بقوله: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض. اعلم أنهم مما يحذفون الكلم؛ وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا"[3].

فالأصل في الألفاظ هو الذي لم يعرض له أي من التغيُّرات السابقة وهي: الحذف، والتعويض، والاستغناء (الإعلال والتغيير) أي أن الأصل هو البناء الأساسي للفظ[4]، ومن ذلك ما ذكر سيبويه بقوله: "قولهم في هارٍ: هوير، وإنما الأصل: هائر، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميِّت وكلاهما بدل من العين"[5] ويقول في موضعٍ آخر: "لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنُه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[6].

ونخلص من ذلك أن سيبويه استخدم مصطلح الأصل الذي لوحظ فيه اطراد قوانين اللغة بخضوع المفردات في مرحلة تعتبر من الناحية اللغوية سابقة لمرحلة الاستعمال، أو الاشتقاق، والمعنى اللغوي يوضح هذا المفهوم[7]، فالأصل هو: "أسفل الشيء"، وكان سيبويه

---

(1) سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مصدر سابق، ج1، ص23، 24.

(2) انظر: الموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغو ي الحديث**، مرجع سابق، ص67.

(3) سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مصدر سابق، ج، ص24، و25.

(4) انظر: الأسدي، حسن، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، مرجع سابق، ص233.

(5) سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ج3، ص456.

(6) **المرجع السابق نفسه**، ج 1، ص328.

(7) انظر: الأسدي، حسن، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، مرجع سابق، ص235، و236.

يشير إلى مرحلة سُفلى في السُّلم اللُّغوي هي الأصل. وقد يُستعمل هذا الأصل مباشرة، وقد يُمر بمرحلة فوقه هي قوانين اللغة، مثل القوانين التي تسبب حدوث التغيرات الصوتية كالإعلال والإبدال ونحوهما. والقوانين الصرفية كاشتقاق الأبنية وصيغ التثنية والجموع وغيرها من الأبنية المعبرة عن مختلف المعاني، وكذلك بقية القوانين المتعلقة بالبنية النحوية للكلام[1].

فالأصل عند القدامى أُشير به إلى المفردات، كما أُشير به إلى بناء الجملة[2].

4- التحويل ومفهومه لدى عبدالقاهر الجرجاني

وضَّح عبد القاهر الجرجاني فكرة النظم بأنه: تعليق الكلم بعضِها ببعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما، واحتمالات توالد الجمل داخل هذه الأقسام لا نهائية، والاحتمالات التركيبية في تعلق الكلمات بعضها ببعض ما هي إلا معاني النحو وأحكامه، والمتحدث يختار منها، فالاسم يتعلق بالفعل بأن يكون فاعلا له أو مفعولا به أو ظرفا أو مفعولا لأجله أو تمييزا أو استثناء أو حالا أو يكون الاسم خبرا لكان، والاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا أو حالا أو تمييزا، أو يكون الأول مضافا إلى الثاني أو تابعا له، نحو أن يكون: معطوفا أو بدلا أو نعتا أو توكيدا، أو يكون الاسم الأول عاملا في الثاني عمل الفعل، والحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها في العمل، مثل: حروف العطف، ويتعلّق الحرف بمجموع الجملة، كتعلّق حروف النفي والاستفهام والشرط بما تدخل عليه، ويتوسط الحرف بين الفعل والاسم، مثل: حروف الجر، و"واو المعيَّة" و"إلا" الاستثنائية، ويتعلق الحرف بالاسم في حالة واحدة هي: علاقة النداء[3].

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص 236.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص247.

(3) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود شاكر (القاهرة: مطبعة المدني، ط3، 1992م)، ص4-8

وتناول الجرجاني تنوّع التراكيب الممكنة في العربية مثل: زيد منطلق، وزيد المنطلق و المنطلق زيد، وقولنا: "زيدٌ يقوم"، و"زيدٌ قائم" وأشار إلى أن كل تركيب له غرضٌ خاص، وفائدة لا تكون في التركيب الآخر[1]. وقدَّم نماذج من الجمل العربية تُمثل الجمل الأصولية (باصطلاح نظرية النحو التوليدي التحويلي) التي توافق القواعد النحوية الصحيحة التي وضعها علماء النحو، ونماذج أخرى خرقت في نظمها القواعد الأصولية فهي جمل ليست أصولية[2]، ومثال النوع الأول ما يراه من أن المتكلم ينظر في الحروف مثلا ويضع كلا منها في معناه الخاص به فيجيء بـ (ما) في نفي الحال، وبـ (لا) في نفي الاستقبال، وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون أو لايكون، وبـ (إذا) فيما عُلم أنه كائن، ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب بكلٍ من ذلك مكانه، ويستعمله عاى الصحة وعلى ما ينبغي له[3].

ومثال النوع الثاني الذي خرج في نظمه عن أحكام النحو التي ينبغي التزامها، قول الفرزدق:

وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكا أبو أمِّه حيٌّ أبوه يُقاربه[4]

فالفساد والخلل كان من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه في هذا الشأن على غير صواب، من تقديمٍ أو تأخير أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يضعه، ومما لا يصح على أصول هذا العلم[5].

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص177.

(2) انظر: البهنساوي، حسام، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث**، مرجع سابق، ص32، 33.

(3) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص82.

(4) لم أعثر عليه في ديوان الفرزدق، والتقدير: وما مثله في الناس حيٌ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه" فدل بذلك على أنه خاله، انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص215، هامش رقم (50)؛ وحداد، حنّا جميل، **معجم شواهد النحو الشعرية**، مرجع سابق، ص34.

(5) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص83-84

وأشار الجرجاني إلى ما يُعرف عند المعاصرين بالدور الفعّال للقواعد التحويلية في التراكيب النحوية فجعل التقديم على نوعين[1] هما:

- الأول: تقديم على نية التأخير: وذلك في كل شيء بقي مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، مثل تقديم خبر المبتدأ، وتقديم المفعول به، نحو: منطلقٌ زيد، وضرب عمرا زيدٌ، فـ"منطلق" و"عمرا" لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون الأول خبرا والثاني مفعولا به.
- الثاني: تقديم ليس على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكمٍ وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه، الأول مثل قولنا: ضربت زيدا وزيدٌ ضربته، فالتقديم نقل حكم الكلمة من كونها مفعولا به لتصبح مبتدأ[2].

فالنوع الأول لا يؤدي إلى تحولات قواعدية بمعنى أن الحكم لا يخرج بالتقديم عما كان عليه، أما النوع الثاني فيؤدي إلى تحولات قواعدية[3]. وناقش بومعزة التقديم على نية التأخير وسماه التحويل المحلي، على حين أطلق على النوع الآخر التحويل الجذري بمعنى أنه تحويل يقع في وظائف كلمات التركيب، مثل التمييز الذي يتحول جذريا من حكم الابتداء إلى التمييز، كقوله تعالى: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (الكهف: 34)[4].

وتدل أبواب كتاب (دلائل الإعجاز) على تناول عبدالقاهر الجرجاني بعض مظاهر التحويل مثل: التقديم والتأخير الذي تحدث فيه عن تقديم الفعل، وتقديم المفعول وتقديم الفاعل وغيرها من الصور. فقولنا: "أفعلتَ؟" يدل على أن الشك في الفعل نفسه، أما قولنا: "أأنتَ فعلتَ؟" بتقديم الاسم فيدل على أن الشك في الفاعل من هو؟[5].

---

(1) انظر: البهنساوي، حسام، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث**، مرجع سابق، ص43

(2) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص106-107.

(3) انظر: عباس، محمد، **الأبعاد الإبداعية في منهج عبدالقاهر الجرجاني** (دمشق: دار الفكر، ط1، 1999م)، ص30

(4) انظر: بومعزة، رابح، **التحويل في النحو العربي**، مرجع سابق، ص49-ص54.

(5) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص111.

ومن تقديم المفعول به على الفعل، قولنا: "أزيدا تضْرِب؟" والغرض من تقديم "زيدا" الاستنكار أن يكون "زيد" بمثابة أن يُضرب أو يُجترأ عليه، ومثله قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ (الأنعام: 14) فحصل بالتقديم معنى: أيرضى عاقلٌ من نفسه أن يتخذ وليا غير الله، ولا يظهر هذا المعنى إذا قيل: "أأتخذُ غير الله وليا"؛ لأنه يتناول الفعل فقط ولا يزيد على ذلك[1]. ويمكن تمثيل عملية التحويل بالشكل الآتي:

قل أأتخذ غيرَ اللهِ وليًّا ⇐ تقديم

قل أغير الله أتخذُ وليا.

ومن تقديم المفعول به قوله تعالى: **(وجعلوا لله شركاء الجن)**(الأنعام: 100) وأصل الكلام: وجعلوا الجنَّ شركاء لله، والتقديم أفاد معنى: أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن ولا غير الجن، وإذا جاء التركيب على أصله لم يُفد سوى الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى، أما معنى: إنكار الإشراك بالله فلا يتحقّق إلا بتقديم لفظ "شركاء"[2]. ويمكن تمثيل التحويل الذي طرأ على الجملة بالرسم الآتي:

وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله ⇐ تقديم وتأخير

وجعلوا لله شركاءَ الجنَّ.

وذكر في باب الحذف كثيرا من الصور التحويلية مثل: حذف المفعول به وحذف الفاعل وغيرها، مثل، وقوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ (النجم: 48) فحذف المفعول به لأن الغرض إثبات الفعل للفاعل، أي أنه سبحانه وتعالى منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء، فالغرض أن تُخبر أن من شأن الفاعل أن يكون منه هذا الفعل أو لا يكون منه، والفعل لا يُعدَّى هنا؛ لأن تعديته في مثل هذه المواضع تُنقص الغرض وتُغيِّر المعنى، فمثلا إذا ذكرتَ المفعول به ولم تحذفه في نحو قولنا: "هو يعطي الدنانير" كان المعنى أنه يُعطي الدنانير خصوصا دون غيرها وكان الغرض من الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص121-122.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص286-287.

نفسه، بخلاف قولنا: "هو يُعطي" فالمعنى: إثبات العطاء له على الإطلاق وعلى الجملة من غير ذكر المفعول به[1]. ويمكن تمثيل عملية التحويل على النحو الآتي:

يُعطي هو الدنانيرَ ⇐ تقديم

هو يُعطي الدنانير ⇐ حذف

هو يُعطي ∅

وقد يُحذف المفعول به؛ لأنه معلومٌ لدى السامع، مثل قولهم: "أصغيت إليه" و"أغْضَيْت عليه"، فالمفعول به المحذوف في الجملة الأولى: "أذني"، وفي الثانية: "جفني"[2]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

أصغيتُ إليه أُذني ⇐ حذف

أصغيتُ إليه ∅

أغضيتُ عليه جفني ⇐ حذف

أغضيتُ عليه ∅

وتحدّث عن الاستبدال في شرحه الفرق بين الخبر إذا كان فعلا وبينه إذا كان اسما، فالإخبار بالاسم يدل على الثبوت وعدم تجدد المعنى، كقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ (الكهف: 18) فإن الفعل لا يُؤدِّي الغرض هنا لأن الفعل يقتضي تجدد الصفة، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير تجدد، والغرض هنا تأدية هيئة الكلب وهي هيئة ثابتة[3]. ويمكن تمثيل العملية التحويلية بالشكل الآتي:

ويبسط كلبهم ذراعيه بالوصيد ⇐ تقديم

وكلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد ⇐ استبدال

وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد.

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص154، و155.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص155.

(3) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص174، ص175.

ومن ذلك قولنا: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق" فالتركيب الأول أثبت الانطلاق لزيد من غير تجدد، بل المعنى فيه كالمعنى في قولنا: "زيد طويل"، و"عمرو قصير"، فالطول والقِصر لا يتجددان بل تثبتهما وتوجبهما للشخص فحسب، بخلاف قولنا: "زيد ينطلق" فالمعنى أنه يزاول الفعل وليس هيئة ثابتة فيه[1].

وتحدَّث الجرجاني عن الزيادة، فالجملة الفعلية والاسمية تتكوّن كل منهما من عمدتين هما: المسند والمسند إليه اللذان يتحقق بهما الأصل في الفائدة، وهناك زيادة قد تلحق الجملة وهي ليست جزءا أساسيا في تكوينها، من ذلك: الحال، كقولنا: "جاءني زيدٌ راكبا" فقد أثبتَّ المجيء، ثم زدْت عليه معنى: هو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه[2]. ويمكن تحليل ذلك بالشكل الآتي:

جاءني زيد ⇐ زيادة

جاءني زيد راكبا.

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص174.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص173.

المبحث الثاني

نشأة التحويل في الدراسات النحوية العربية القديمة

على الرغم من أن النحاة وظّفوا مبدأ التحويل في تحليل التراكيب اللغوية فإن هذا المبدأ نبت فيما يبدو في حقلين، هما: (1) الدراسات اللغوية القرآنية، و(2) الدراسات الشعرية.

أولا: الدراسات اللغوية القرآنية

هدفت الدراسات القرآنية إلى الوقوف على معاني النص القرآني وإعرابه، فقد وجب على مفسّر القرآن ومعربه أن يبحثا عما تقتضيه الصناعة من التقدير ولا يكتفيا بالظاهر[1].

وقد حرص النحاة على جانب المعنى بقدر ما كانوا يحرصون على جانب الصناعة، فاعتنوا بأن يتحقق المعنى في عبارة تستوفي شروط الصحة النحوية واللغوية[2]، ومن هنا وُجدت دراسات هائلة ظهرت في مجال إعراب القرآن وتفسيره، ومجازه، ومشكله، مثل تفسير الكشاف للزمخشري، و مجاز القرآن لأبي عبيدة، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة.

ولعل أهم الأسباب التي ساعدت على ظهور مبدأ التحويل في مجال الدراسات القرآنية ما يأتي:

1- مراعاة المعنى.

2- مخالفة العبارة القرآنية لظاهر القواعد النحوية المطردة.

3- الاحتجاج للقراءات القرآنية.

---

(1) انظر: الزركشي، محمد، **البرهان في علوم القرآن** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م)، ج1، ص383.

(2) انظر: راضي، عبدالحكيم، **نظرية اللغة في النقد العربي** (مصر: مكتبة الخانجي، د.ت) ص 407.

(1) مراعاة المعنى

في القرآن الكريم مواضع لا يصحُّ حمل النص القرآني فيها على ظاهره؛ إذ لو حمل عليه لفسد المعنى[1]. فمثلا قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: 22) والتقدير: (وجاء قدرته أو سلطانه)[2]، فأصل العبارة في تقدير النحاة: (وجاء سلطان ربك)، ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، فحُذف المضاف، ثم طرأ عليها تحويل بالاستبدال إذ أُقيم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف. ويمكننا تمثيل التحويل بالرسم الآتي:

وجاء سلطان ربِّك ⇐ حذف

وجاء ∅ربِّك . ⇐ استبدال (استبدلت بعلامة الجر الرفع)

وجاء ربُّك.

وقوله تعالى ﴿أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾(البقرة: 210) والتقدير: (أن يأتيهم أمر الله) على حذف مضاف[3]. فأصل التركيب: (أن يأتيهم أمر الله)، ثم طرأ عليه تحويل بالحذف، ثم تحويل بالاستبدال كالتركيب السابق، كما في الشكل الآتي:

ن يأتِيَهُم أمرُ اللهِ ⇐ حذف

أن يأتِيَهُم ∅ اللهِ ⇐ استبدال

أن يأتِيَهُم اللهُ.

وافتراضهم لتركيب باطني حُذفت منه هذه العبارات قُصِد به الحيلولة دون إسناد المجيء أو الإتيان إلى الله[4]. وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةً﴾ (الأنفال: 45)، أي: فئة كافرة، حُذفت الصفة؛ لأنَّ المؤمنين ما كانوا يَلْقَون إلا الكفار[5].

---

(1) انظر: الحموز، عبدالفتاح، **التأويل النحوي في القرآن الكريم** (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1984م)، ج1، ص23.

(2) الأندلسي، أبوحيان، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبدالجواد وعلي معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001) ج8، ص466.

(3) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص133.

(4) انظر: راضي، **نظرية اللغة في النقد العربي**، مرجع سابق، ص 409.

(5) انظر: الأندلسي، أبوحيان، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ج4، ص498.

إذا لقيتم فئة كافرة ⇐ حذف

إذا لقيتم فئة ∅

وقوله تعالى:] إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ Z(المائدة: 6)، لا بد فيه من تقدير، قال زيد بن أسلم: أي قمتم من المضاجع- يعني النوم - وقيل: إذا قمتم محدثين[1]. فأصل التركيب: (إذا قمتم من المضاجع إلى الصلاة) ثم حدث تحويل بحذف الجار والمجرور. وعلى التقدير الآخر أصل التركيب: إذا قمتم محدثين إلى الصلاة. فحُذف الحال، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

إذا قمتم من المضاجع إلى الصلاة ⇐ حذف

إذا قمتم ∅ إلى الصلاة.

أو: إذا قمتم محدثين إلى الصلاة ⇐ حذف

إذا قمتم ∅ إلى الصلاة.

(2) مخالفة العبارة القرآنية لظاهر القواعد النحوية المطردة

من أسباب التقدير والبحث عن تركيب باطني لبعض العبارات ما يعود إلى مخالفة ظاهر التركيب لمثالية اللغة وقواعدها المطردة[2]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:] إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ Z (المائدة: 69)، فجاءت "الصابئون" بالرفع وما قبلها منصوب، "وفي توجيه هذه القراءة وجوه، أحدها: مذهب سيبويه، والخليل، ونحاة البصرة: أنه مرفوع بالابتداء، وهو منويّ به التأخير، ونظيره: إن زيدا وعمرو قائم، التقدير: إن زيدا قائم وعمرو قائم، فحُذف خبر عمرو لدلالة خبر إن عليه..... والوجه الثاني: أنه معطوف على موضع اسم إن؛ لأنه قبل دخول إن كان في موضع رفع، وهذا مذهب الكسائي والفراء"[3].

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون كذلك ⇐ حذف

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ∅

---

(1) انظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج3، ص127.

(2) انظر: راضي، **نظرية اللغة في النقد العربي**، مرجع سابق، ص 411.

(3) الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ج3، ص541.

وقوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (النساء: 162) "انتصب المقيمين على المدح"[1] وحُذف العامل فيه كما في الشكل الآتي:

وأمدح المقيمين الصلاة ⇐ حذف

و ∅ المقيمين الصلاة.

﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ (النساء: 162) فيه وجوه، أحدها: أنه ارتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، على سبيل قطع الصفات في المدح، والتقدير: هم المؤتون، والوجه الثاني: أن يكون معطوفا على "الراسخون"، والوجه الثالث: أنه مبتدأ، وما بعده خبر وهو اسم الإشارة وما يليه[2]. فعلى التقدير الأول يكون التحويل الذي طرأ على التركيب على النحو الآتي:

وهم المؤتون الزكاة ⇐ حذف

و ∅ المؤتون الزكاة.

ونحو: (أهلا وسهلا ومرحبا)، وتقديره: (وجدتَ أهلا وسلكتَ سهلا، وصادفتَ مرحبا). ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ (النساء: 1)، والتقدير: واحفظوا الأرحام، فحُذف العامل في المفعول به[3].

واحفظوا الأرحام ⇐ حذف

و ∅ الأرحام.

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾ (البقرة: 130)، يُلحظ أن من شروط التمييز أن يكون نكرة، وجاءت كلمة (نفسه) معرفة، فخّرج النحاة نصبها على وجوه: أن يكون مُشبَّها بالمفعول به على قول بعض الكوفيين، أو مفعولا به لكون الفعل (سفِه) اللازم ضُمِّن معنى ما يتعدّى، أي: (جهل)، وهو قول الزجاج وابن

---

(1) **المرجع السابق نفسه**، ج3، ص411

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج3، ص412.

(3) انظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، مصدر سابق، ج3، ص126.

جني، أو (أهلك)، وهو قول أبي عبيدة، أو على إسقاط حرف الجر، وهو قول بعض البصريين [1].

ويمكن تحليل ذلك بالرسم الآتي:

جَهِل نفسه ⇐ استبدال

سَفِه نفسه.

وعلى تقدير البصريين يكون أصل التركيب:

سفه بنفسِه ⇐ حذف

سفه ∅ نفسِه ⇐ استبدال (استبدلت بعلامة الجر النصب، لانتصاب الاسم على جر الخافض)

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (يوسف: 18). الأصل أن اسم الذات (دم) لا يوصف باسم المعنى. وجاءت (كذب) وصفا لـ(دم) "على حذف مضاف، أي: ذي كذب، لمّا كان دالا على الكذب وُصف به، وإن كان الكذب صادرا من غيره"[2] فالعمليات التحويلية التي حدثت هي: الحذف، إذ حُذف المضاف، ثم الاستبدال، إذ أُقيم المضاف إليه مقام المضاف.

بدم ذي كذبٍ ⇐ حذف

بدم ∅ كذبٍ ⇐ استبدال (أُقيم المضاف مكان المضاف إليه)

بدمٍ كذب

(3) الاحتجاج للقراءات القرآنية

لقد كان للقراءات القرآنية السبعة والشاذة أثر قوي في لجوء النحاة للتأويل، إما لإبعادها عن الضعف والشذوذ، أو لإخضاعها للقواعد النحوية المطردة[3]. مثل: قراءة ابن

---

(1) انظر: الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ج1، ص565.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ج5، ص289.

(3) انظر: الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، مرجع سابق، ج 1، ص33.

كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر (وجاعلُ الليلِ سكنا) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾ (الأنعام: 96)، فاسم الفاعل إذا كان ماضيا لايعمل عند البصريين، ولا بد من تقدير فعلين مضمرين نصبا (سكنا، والشمس والقمر)[1].

ومن القراءات الشاذة، قراءة علي بن أبي طالب ﷺ: ﴿وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ (يوسف: 8) بنصب (عصبةً)، والتقدير: (ونحن نتعصّب عصبةً). فتكون حالا قد سدت مسد الخبر[2].

وطرأ على الجملة تحويل بالحذف، أي حُذف الفعل ثم تحويل بالاستبدال، إذ سدّ الحال مسدّ الخبر:

ونحن نتعصّب عصبةً ⇐ حذف

ونحن ∅ عصبةً ⇐ استبدال

ونحن عصبةً.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ (النساء: 100) قرئ (يدركُه) بالرفع، وخُرِّج على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو يدركه، فعطف الجملة الاسمية على الفعل المجزوم بفاعله (يخرج)، فكأنه عطْفُ جملةٍ على جملةٍ[3].

ثم هو يدركُه الموت ⇐ حذف

ثم ∅ يدركه الموت.

وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗا﴾ (هود: 72) قُرئت (شيخا) بالرفع وبالنصب، فالنصب على الحال من المُشار إليه، والعامل فيها ما في (هذا) من معنى الإشارة، فكأن

---

(1) انظر: الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ج4، ص190.

(2) انظر: العكبري، عبدالله، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق محمد السيد عزوز (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1996م)، ج1، ص683.

(3) انظر: ابن جني، عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: محمد عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، ج 1، ص299.

المعنى: أُشير إليه شيخا. أما الرفع فيكون (شيخ) لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا شيخ[1].

ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على البنية العميقة وِفقا لتقديرات النحاة بالشكل الآتي:

أُشير إلى بعلي شيخا ⇐ استبدال

هذا بعلي شيخا.

هذا بعلي. هذا شيخٌ ⇐ حذف

هذا بعلي. ∅ شيخ.

وقوله تعالى:]فِي يَوْمٍ عَاصِفٍZ (إبراهيم: 18) قُرئت (بتنوين يوم)، والتقدير: في يومٍ عاصفٍ ريحُه، كقولنا: مررتُ برجلٍ حسنٍ خُلُقه، ثم حُذف الفاعل؛ لأن المعنى عُلم[2].

في يومٍ عاصفٍ ريحُه ⇐ حذف

في يومٍ عاصفٍ ∅

ونخلص من مناقشة هذه الأسباب الثلاثة إلى أن النحاة صرفوا النظر عن المعنى المباشر للعبارة القرآنية في بعض المواضع، كالمواضع غير المتوافقة مع المعنى، أو المخالفة لظاهر القواعد اللغوية والنحوية، ونفَّذوا على مستوى التطبيق مبدأ التقدير لصورة أخرى من العبارة يتحقق فيها كل الصفات المثالية التي ترتضيها قواعد النحو، ويكفي رأي أبي عمرو بن العلاء الذي يلخِّص عمل النحوي في قدرته على التوجيه والتقدير، فالنحوي يُسمّى نحويا لأنه يوجّه الكلام إلى الإعراب، فعلى النحوي أن يقوم بتوجيه ظاهر التركيب غير الملائم (لأي سبب) في اتجاه الباطن المثالي المُقدَّر الذي يحمل المعنى المراد، أو يكشف عنه[3].

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **البيان في غريب إعراب القرآن**، علّق عليه: بركات يوسف هبود (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، د.ت)، ج2، ص17، 18.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص46.

(3) انظر: راضي، عبدالحكيم، **نظرية اللغة في النقد العربي**، مرجع سابق، ص416.

ثانيا: الدراسات الشعرية

الشعر ديوان العرب وهو مصدر من مصادر التقعيد النحوي، لكن النحاة اصطدموا بكثير من التراكيب الشعرية المخالفة لظاهر القواعد النحوية المطردة، فدرسوها تحت مسمى الضرورات الشعرية ولجؤوا إلى تقدير بنى تحتية لهذه التراكيب تتوافق وتنسجم مع القواعد المطردة.

وفي المقابل فإن جوهر النظرية التحويلية هو التمييز في التركيب بين ظاهر وباطن، أو باصطلاحهم بين البنية العميقة والبنية السطحية، وتُمثِّل البنية العميقة الصورة المثالية الكاملة للجملة كما تحددها شروط الصحة النحوية، ولا تظهر هذه البنية ولا يُلفظ بها في كل الأحيان، وإنما هي تكوين تقديري يحمل معنى الجملة وصورتها المثالية من الناحية التركيبية والدلالية. أما البنية الظاهرة أو السطحية فهي الصورة الفعلية المحسوسة للجملة، ويمكن أن تتمثَّل في عدة أشكال لغوية ظاهرية وهي مُحولة عن البنية العميقة، فالجملة الخبرية المثبتة هي الأساس، وتشتق منها عن طريق القواعد التحويلية الصور الأخرى مثل الجملة الاستفهامية، والمنفية والمبنية للمجهول وجملة الأمر والنهي[1]. وهذا ما حاول النحاة أن يفعلوه في دراستهم للتراكيب الشعرية بردِّها إلى بنية تحتية لا تخالف القواعد ولا تخرج عنها، فإن أَبَتْ اضطروا أن يصفوها بأنها من المسموع الذي لا يُقاس عليه.

واللغة الأدبية في مجملها هي عدول عن النمط المثالي للغة، واستغلالٌ من قبل الأديب أو الشاعر لأنواع بعينها من التحويلات يشكل أسلوبه التركيبي حيث يكون بمقدوره، مع وجود عدد من القوالب التحويلية المتاحة للتعبير عن بنية عميقة، أن يُفضِّل ويختار قوالب بعينها على قوالب أخرى، فالكلام المُنزاح أو المحوَّل هو الاستعمالات غير العادية، وكلُّ خروج عن الكلام المألوف هو انحراف عن اللغة المثالية لأغراضٍ فنِّية[2]، واستغلال الأديب للطاقة الكامنة في اللغة استغلالا خاصا يعني أن العملية الإبداعية تقع في إطار النظام اللغوي

---

(1) انظر: خرما، نايف، وعلي حجاج، **اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1988م)، ص36

(2) انظر: راضي، عبدالحكيم، **نظرية اللغة في النقد العربي**، مرجع سابق، ص 495؛ و حمر العين، خيرة، "جمالية العدول في التراث البلاغي"، **مجلة جذور**، جدة، العدد14، 2003 م، ص206.

الذي يسمح بصورٍ مختلفة من التحويلات يستطيع الأديب أن يوظّفها في عمله الإبداعي[1]، والأسلوب الأدبي هو البنية السطحية أو هو انزياح عن البنية العميقة للأسلوب، والأسلوب باعتباره انحرافا أو انزياحا يقع ضمن ما يُعرف بالمقدرة اللغوية عند التحويليين، فالمتلقي يملك مقدرة لغوية تمكّنه من المقارنة بين ما هو مُنحرف في النص مع ما هو نمطي أو مألوف[2].

وقد أدرك النحاة ذلك في دراستهم للشعر العربي، فميزوا بين ظاهر العبارة وباطنها وخرّجوا الباطن على أنه البنية المثالية المتوافقة مع قواعد الصواب لغويا ونحويا، خلافا للظاهر الذي قد يكون خارجا على هذه القواعد وبليغا في الوقت نفسه[3].من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة [4]:

صددتِ فأطولتِ الصُّدود وقلَّما وصالٌ على طول الصُّدود يدومُ

فـ(قلَّ) إذا اتصلت بـ(ما) كُفَّت عن العمل في الفاعل، وفي البيت ما يُخالف ذلك، وأشار سيبويه إلى أنه ضرورة، وتأوَّله النحاة على وجوه، أحدها: أن (وصال) فاعل مقدّم، تقدم على فعله (يدوم) والأصل: وقلما يدوم وصال، وبعضهم جعل (ما) بعد (قلَّ) زائدة لا كافَّة، فارتفع به الفاعل[5].

يدوم وصال على طول الصدود ⇐ زيادة

وقلما يدوم وصال على طول الصدود ⇐ تقديم

وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم.

---

(1) انظر: بحيري، سعيد، **دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة** (القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2005م)، ص58.

(2) انظر: أبو العدوس، يوسف، **الأسلوبية: الرؤية والتطبيق** (عمّان: دار المسيرة، ط1، 2007م)، ص46.

(3) انظر: راضي، عبدالحكيم، **نظرية اللغة في النقد العربي**، مرجع سابق، ص 500.

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، قدّم له ووضع حواشيه: فايز محمد (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1992م)، ص358.

(5) انظر: سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ج1، ص31.

وأنواع الضرورة عند النحاة تنحصر وفقا لابن عصفور، في خمس صور، هي: الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل[1]. وترى الباحثة أن هذه الصور هي مظاهر للتحويل تطرأ على التركيب الشعري فتحوله من اللغة النمطية العادية إلى لغة أدبية بليغة. فمثلا في قول عامر بن جوين الطائي:

فـــلا مزنـــةٌ ودقَـــتْ ودْقَهَـــا ولا أرضَ أبْقَـــــلَ إبْقالهـــــا

فحذف الشاعر علامة التأنيث من (أبقلت)، والأصل إثباتها، والتقدير: (ولا أرض أبقلت إبقالها)، وإنما جاز ذلك لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: (ولا مكان أبقل إبقالها)[2].

ولا مكان أبقل إبقالها ⇐ استبدال

ولا أرض أبقل إبقالها.

وذكر سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر) أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف؛ لأنهم يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء، ويجوز حذف ما لا يجوز حذفه؛ لأنهم يشبِّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفا[3].

وقول المرَّار بن سَلامة العِجليّ:

ولا ينطقُ الفحشاءَ مَنْ كان منْهُم إذا جلسوا منَّا ولا مِنْ سَوائنا

---

(1) انظر: الإشبيلي، علي ابن عصفور، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبرهيم محمد (بيروت: دار الأندلس، ط2، 1982م)، ص17.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص275، ص276.

(3) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص26.

فاستخدم الشاعر كلمة "سواء" استخدام "غير"؛ لأنها لا تُستعمل في الكلام إلا ظرفا[1]، فخرجت هنا عن الظرفية واستعملت مجرورة بـ(من) مثلما تُجرّ (غير) بـ (من)، ويمكن تمثيل التحويل الذي طرأ على التركيب بالرسم الآتي:

إذا جلسوا منّا ولا من غيرنا ⇐ استبدال

إذا جلسوا منّا ولا من سَوائنا.

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص31؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص555، ص556.

الفصل الثاني

التحويل في التراكيب النحوية العامة.

وتحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر التحويل بالحذف

المبحث الثاني: مظاهر التحويل بالزيادة

المبحث الثالث: مظاهر التحويل بالاستبدال

المبحث الرابع: مظاهر التحويل بإعادة الترتيب.

المبحث الأول

مظاهر التحويل بالحذف

يتمّ بموجب هذا القانون Deletion حذف كلمة أو عبارة من الجملة، ويمكن تمثيله بالرسم الآتي:

أ + ب ⇐ أ+ ∅ [1].

مثل: السؤال: ما اسمك؟

فالجواب: اسمي محمد. ويمكن تطبيق قاعدة الحذف، بالشكل الآتي:

اسمي محمد ⇐ حذف

∅ [2] محمد.

فهو حذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملة الرئيسة لغرض معنوي[3]،

أولا: مظاهر التحويل بالحذف في الجملة الاسمية

الجملة الاسمية المُعتدُّ بها في هذا العمل هي التي صدرها اسم، ولا عبرة بما تقدَّم عليه من الفضلات، فجملة "لعل أخاك منطلقٌ"، و"ما محمدٌ حاضراً" جمل اسمية، والمُعتبر أيضا ما هو صدرٌ في الأصل، فجملة "كيف جاء محمد" جملة فعلية وليست اسمية؛ لأن الاسم على نية التأخير[4].

---

(1) انظر: الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص68.

(2) هذه العلامة تعني أن هناك عنصرا محذوفا zero morphemeوهو دلالة غير ملفوظ بها. انظر: استيتة، سمير، **اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج**، مرجع سابق، ص110

(3) انظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية**، مرجع سابق، ص156.

(4) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج2، ص433، ص434.

أ- مظاهر التحويل بالحذف في باب "المبتدأ"

قد يكون الخبر مفردا، وقد يكون شبه جملة، مثل: "محمدٌ عندي" و"محمدٌ في الدار"، والأخيران متعلِّقان بمحذوف واجب الحذف، واختلف النحاة في تقديره على النحو الآتي:

يرى الأخفش أنّهما متعلقان بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: "محمدٌ كائنٌ عندي، أو مُستقِرٌّ عندي، أو في الدار"، ويرى جمهور البصريين أنَّهما متعلقان بمحذوف هو فعل، والتقدير: "محمدٌ استقرَّ أو يستقرُّ عندي، أو في الدار"[1]. ويمكن توضيح اختلاف النحاة في تقدير البنية العميقة وما طرأ عليها من تحويل بالرسم الآتي:

محمدٌ مستقرٌّ عندي ⇐ حذف

محمدٌ ∅ عندي. أو

محمدٌ يستقرُّ عندي ⇐ حذف

محمدٌ ∅ عندي.

ويقع ظرف المكان خبرا عن الجُثّة[2]، نحو: "محمدٌ عند المسجد"، كما يقع خبرا عن أسماء المعاني، نحو: "القتالُ عند ساحة المعركة"، وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن أسماء المعاني، نحو: "الصومُ اليومَ"، ولا يقعُ خبرا عن الجثة إن لم يُفد، نحو: "محمدٌ اليوم"، لكن ورد في كلام العرب ذلك، نحو قولهم: "الليلةَ الهلالُ"، و"الرُّطبُ شهريْ ربيعٍ" فقد أوَّل النحاة ذلك بأن أصل الكلام: "طلوعُ الهلالِ الليلةَ"، و"وجودُ الرطبِ شَهريْ ربيعٍ"[3].

طلوعُ الهلالِ الليلةَ ⇐ حذف (حُذف المضاف)

∅ الهلالِ الليلةَ ⇐ استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

الهلالُ الليلةَ.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص197، ص198؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج1، ص200، ص201؛ والأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح** (دار الفكر، د.ت) ج1، ص166.

(2) كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص200، ص201؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص202، ص203؛ والأزهري، خالد، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص167- ص168.

وجودُ الرطبِ شهريْ ربيعٍ ⇐ حذف (حُذف المضاف)

∅ الرطبِ شهريْ ربيعٍ ⇐ استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

الرطبُ شهريْ ربيعٍ.

وقد يُحذف المبتدأ أو الخبر إذا دلَّ دليل على الحذف، مثل: "من عندك؟" فتقول: "زيدٌ"، والتقدير: "زيدٌ عندي"، ومثال حذف المبتدأ أن يُقال: "كيف محمدٌ" فتقول: "صحيحٌ"، وأصل الكلام: "محمدٌ صحيح"[1]. ويمكن توضيح أصل الكلام وما طرأ عليه من تحويل بالرسم الآتي:

زيدٌ عندي ⇐ حذف

زيدٌ ∅

محمدٌ صحيحٌ ⇐ حذف

∅ صحيحٌ.

ومن المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوبا، ما يأتي:

- إذا أُخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ إلى الرفع: في مدح، مثل: "الحمدُ للهِ الحميدُ" والتقدير: "هو الحميد"، أو ذمٍ، مثل: "مررتُ بعمروٍ الخبيثُ" والتقدير: "هو الخبيثُ"، أو ترحُّم، نحو: مررتُ بعبدك المسكينُ" والتقدير: "هو المسكينُ"[2]. ويمكن توضيح أصل الكلام وما طرأ عليه من تحويل بالرسم الآتي:

الحمدُ للهِ هو الحميدُ ⇐ حذف

الحمد لله ∅ الحميدُ.

مررتُ بعمروٍ هو الخبيثُ ⇐ حذف

مررتُ بعمرو ∅ الخبيث.

مررتُ بعبدك هو المسكينُ ⇐ حذف

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص227-229.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص237؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص217.

مررتُ بعبدك ∅ المسكينُ.

ويجوز تعدد خبر المبتدأ الواحد، مثل: "محمدٌ شاعرٌ كاتبٌ"، ومن يمنع ذلك من النحاة يُقدِّر مبتدأ محذوفا للخبر الثاني، وتقدير الكلام: "محمدٌ كاتبٌ، وهو شاعرٌ"[1]. ويمكن توضيح اختلاف النحاة في تقدير البنية العميقة بالشكل الآتي:

محمدٌ شاعرٌ ⇐ زيادة

محمدٌ شاعرٌ كاتب.

أو على التقدير الثاني:

محمدٌ شاعرٌ، وهو كاتبٌ ⇐ حذف

محمد شاعر و ∅ كاتب.

ب- مظاهر التحويل بالحذف في باب "كان" وأخواتها

تُحذف "كان" مع اسمها ويبقى الخبر، في نحو قولهم: "الناسُ مجزيُّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ"، فيجوز أن يكون أصل الكلام: "إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير"، ويجوز نصبهما جميعا على تقدير: "إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا"، ومنه قولهم: "ألا طعامَ ولو تمرا"، والتقدير: "ولو كان الطعامُ تمراً"، ويجوز: "ولو تمرٌ" بالرفع على تقدير: "ولو كان عندنا تمرٌ"، ومنه أيضا قولهم: "ادفعْ الشرَّ ولو إصبعا" والتقدير: "ولو كان الدفعُ قدر إصبعٍ"[2]. ويمكن تحليل تقديرات النحاة المختلفة للبنية العميقة بالشكل الآتي:

إنْ كان عملُه خيراً فجزاؤُه خيرٌ ⇐ حذف

إن ∅ + ∅ خيراً فجزاؤه خيرٌ ⇐ حذف

إن خيرا فـ ∅ خيرٌ.

وعلى التقدير الثاني:

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص238، ص239؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص228.

(2) انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج2، ص97-98.

إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا ⇐ حذف

إن ∅ + ∅ خيراً فيكون جزاؤه خيرا ⇐ حذف

إن كان خيرا، فـ ∅ ∅ خيرا.

ولو كان الطعامُ تمراً ⇐ حذف

ولو + ∅ الطعام تمراً ⇐ حذف

ولو + ∅ تمرا.

وعلى التقدير الثاني:

ولو كان عندنا تمرٌ ⇐ حذف

ولو + ∅ عندنا تمرٌ ⇐ حذف

ولو + ∅ تمرٌ.

_ ولو كان الدفعُ قدر إِصْبعٍ ⇐ حذف (حُذفت كان)

- ولو + ∅ الدفعُ قدرَ إصبعٍ ⇐ حذف (حذْف اسم كان)

- ولو + ∅ قدرَ إِصبعٍ ⇐ حذف (حُذف المضاف)

- ولو + ∅ إصبعٍ ⇐ استبدال (أقيم المضاف إليه مقام المضاف)

- ولو إصبعا.

ويكثر حذف "كان" وحدها بعد "أن" المصدرية، نحو: "أمَّا أنت منطلقاً انطلقْتُ"، وأصل الكلام: انطلقتُ لأنْ كنتَ منطلقاً، ثم قدِّمت "اللام" وما بعدها على "انطلقت"، ثم حُذفت "اللام" للاختصار، ثم حُذفت "كان"، ثم زيدت "ما" للتعويض، ثم أُدغمت النون في الميم[1].

ويمكن تحليل تقدير النحاة للبنية العميقة وما طرأ عليها من تحويلات بالشكل الآتي:

- انطلقتُ لأن كنتَ منطلقا ⇐ تقديم

- لأن كنتَ منطلقا انطلقتُ ⇐ حذف (حُذفت اللام)

- ∅ أن كنتَ منطلقا انطلقتُ ⇐ حذف (حُذفت كان)

---

(1) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق،، ج1، 264؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص98، ص99.

- أنْ ∅ أنت منطلقا انطلقتُ ⇐ زيادة
- أنْ + ما أنت منطلقا انطلقتُ ⇐ تقلص
- أمَّا أنت منطلقا انطلقتُ.

ج- مظاهر تحويل بالحذف في باب(ما) العاملة عمل ليس.

إذا عُطف على خبر "ما" العاملة عمل "ليس" بـ "لكن"، أو "بل" وجب في المعطوف الرفع، نحو: "ما محمدٌ قارئاً لكن كاتبٌ"، والتقدير: "لكن هو كاتبٌ"، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر "ما"؛ لأنها لا تعمل إلا في المنفيِّ، أما المعطوف بغير "لكن" أو "بل" فيجوز فيه النصب والرفع، نحو: "ما محمدٌ قارئٌ ولا كاتبٌ" والتقدير: "ولا هو كاتبٌ"، ويجوز تقدير: "ولا كاتباً"[1]. ويمكن تحليل تقديرات النحاة المختلفة بالشكل الآتي:

ما محمدٌ قارئاً لكن هو كاتبٌ ⇐ حذف

ما محمدٌ قارئاً لكن ∅ كاتبٌ.

ما محمدٌ قارئاً و لا هو كاتبٌ ⇐ حذف

ما محمدٌ قارئاً ولا ∅ كاتبٌ.

أو على التقدير الثاني:

ما محمدٌ قارئاً ولا محمدٌ كاتباً ⇐ حذف

ما محمدٌ قارئاً ولا ∅ كاتباً.

د- مظاهر التحويل بالحذف في باب أفعال المقاربة

وهي "كاد" وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر، ويكون جملةً، ويأتي مفردا شذوذا، نحو قولهم: "عسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً"، وتقدير الكلام: عسى

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص284؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص393.

الغوير أن يكون أبؤسا، ومنه قوله تعالى:] فَطَفِقَ مَسْحًاZ (سورة ص: 33)، والتقدير: "فطفق يمسح مسْحا" على أنه مفعول مطلق[1]. ويمكن تحليل ذلك بالشكل الآتي:

عسى الغُويرُ أن يكونَ أبؤساً ⇐ حذف

عسى الغويرُ ∅ يكون أبؤساً ⇐ حذف

عسى الغوير ∅ أبؤسا.

_ فطفِقَ هو يمسح مسحاً ⇐ حذف

فطفق ∅ يمسح مسحاً ⇐ حذف

فطفق ∅ مسحاً.

هـ- مظاهر التحويل بالحذف في باب "إنَّ وأخواتها"

يُعطف على أسماء الحروف الناسخة، قبل مجيء الخبر وبعده، ومن ذلك قوله تعالى:] إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِZ (المائدة: 69)، وفي توجيه "الصابئون"[2] وجوه عدة، منها: مذهب سيبويه، والخليل، ونحاة البصرة: أنه مرفوع بالابتداء، والتقدير: والصابئون كذلك، فحُذف خبر "الصابئون" لدلالة خبر إن عليه[3]. ويمكن تحليل أصل الكلام الذي افترضه النحاة بالرسم الآتي:

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون كذلك ⇐ حذف

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون + ∅

---

(1) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص302-304.

(2) قمنا بتحليل هذه الآية عند الحديث عن أصل التحويل في الدراسات النحوية العربية القديمة.

(3) انظر: الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ج3، ص541.

و- مظاهر التحويل بالحذف في باب "ظنَّ وأخواتها"

يجوز حذف المفعولين، أو أحدهما إذا دلَّ دليلٌ على ذلك، نحو أن يُسأل: "هل ظننتَ زيداً قارئاً؟" فتقول: "ظننتُ"، ومنه أن يُسأل: "هل حسبتَ أحدا حاضراً؟" فتقول: "حسبتُ زيداً"[1]. ويمكن تحليل أصل الجملة وما طرأ عليها من تحويل بالشكل الآتي:

ظننتُ زيداً قارئاً ⇐ حذف

ظننتُ ∅ قارئا ⇐ حذف

ظننت ∅

حسبتُ زيداً حاضراً ⇐ حذف

حسبت زيداً∅

ز- مظاهر التحويل في الجملة الفعلية

الجملة الفعلية المُعتبرة في هذا العمل هي التي صدرها فعل، والعبرة بأصل صدر الجملة المسند والمسند إليه، دون نظر إلى الفضلات المُتقدِّمة عليهما، فجملة: "هلاّ حضرتَ"، و"محمدا رأيتُ"، وقوله تعالى] **خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ**Z (القمر: 7) جمل فعلية[2].

ح- مظاهر التحويل بالحذف في باب "المفعول به"

يصل الفعل اللازم إلى مفعوله بحرف الجر، وإن كان المجرور "أنَّ، وأنْ" يجوز حذفه عند أمن اللبس، مثل: عجبتُ أنّك ناجح، أو عجبت أنْ نجحتَ، والتقدير: عجبت من أنك ناجح، أو من أنْ نجحت[3].

عجبت من أنك ناجح ⇐ حذف

عجبت ∅أنك ناجح.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص403، ص404.

(2) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج2، ص433، وص434.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص489، 490.

ويجوز حذف المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ (المجادلة: 21) والتقدير: الكافرين، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ (التوبة: 29) والتقدير: يعطوكم[1]. ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

_كتب اللهُ لأغلبنَّ الكافرين ⇐ حذف

كتب اللهُ لأغلبنَّ + ∅

_حتى يعطوكم الجزيةَ ⇐ حذف

حتى يعطوا + ∅ الجزية.

وقد يُحذف ناصب المفعول به إن عُلم، مثل قولك لمن تجهّز للسفر: "مكةَ"، والتقدير: تريد مكةَ، ومثل أن يقال: "من زرتَ؟" فيُقال: عمْراً، والتقدير: زرتُ عمراً[2].

_ تريدُ مكةَ ⇐ حذف

∅ مكةَ.

_ زرتُ عمرا ⇐ حذف

+ ∅ عمرا.

ط- مظاهر التحويل بالحذف في "المفعول فيه"

قد يُحذف الناصب للمفعول فيه جوازا، مثل قولك: "يومَ الخميس" جوابا لمن سأل: "متى حضرتَ؟"، والتقدير: حضرتُ يوم الخميس، ومثل قولك: "ثلاثين متراً" **جوابا** لمن سأل: "كم سرتَ؟" والتقدير: سرتُ ثلاثين متراً[3]، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، 492، 493؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج2، ص 184؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج2، ص39.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، 493؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج2، 185.

(3) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص236؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج2، ص47.

حضرتُ يومَ الخميس ⇐ حذف

+ ∅ يومَ الخميس.

سرتُ ثلاثين مترا ⇐ حذف

+ ∅ ثلاثين مترا.

ويُحذف ناصب المفعول فيه وجوبا مواضع عدة هي: إذا وقع الظرف صفة، مثل: "مررتُ برجلٍ عندك"، أو صلة، مثل: "رأيت التي عندك"، أو حالا، مثل: "رأيت القمر بين السحاب"، أو خبرا في الحال، مثل: "محمد عندي"، أو خبرا في الأصل، مثل: "ظننتُ محمدا عندك"، فناصب الظرف في المواضع السابقة محذوف وجوبا وتقديره في غير الصلة: "استقرَّ أو "مستقِرّ" وفي الصلة "استقرَّ"؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة[1]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

مررتُ برجلٍ مستقرٍ أو استقرَّ عندَك ⇐ حذف

مررتُ برجلٍ ∅ عندك.

رأيتُ التي استقرَّتْ عندَك ⇐ حذف

رأيتُ التي ∅ عندك.

والمكان المختص "الذي له نهاية وله أقطار تحصره" لا يُنصب على الظرفية، بل يجب أن يكون مبهما، مثل: "رأيتُك خلفَ الناس"، لكن سُمع خلاف ذلك نحو: "دخلتُ الدارَ" و"سكنتُ البيتَ" و"ذهبتُ الشامَ"، واختلف النحاة في نصبها على أقوال، هي: أنها منصوبة على الظرفية شذوذا، أو أنها منصوبة على إسقاط حرف الجر، والتقدير: "دخلتُ في الدار"، فحُذف حرف الجر، وانتصب "الدار"، وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به[2].

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص528؛ و ابن هشام، أبومحمد عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص236.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص531، ص532.

ي- مظاهر التحويل بالحذف في "المفعول معه"

هو كل اسم وقع بعد"واو" بمعنى "مع" بشرط أن يسبقه فعل أو شبهه، نحو: "سرتُ والنيلَ" و"محمد سائرٌ والطريقَ"[1]، وناصب المفعول معه الفعل الذي يسبقه عند جمهور النحاة البصريين، ويرى الزجاج أنه منصوب بفعل محذوف، فإذا قلتَ: استوى الماءُ والخشبةَ، فتقدير الكلام: استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ[2]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

استوى الماءُ ولابَسَ الخشبةَ ⇐ حذف

استوى الماءُ و ∅ الخشبةَ.

وسُمع عن العرب قولهم: "ما أنت وزيداً و"كيف أنت وقصعةً من ثريد" والتقدير: ما كنت أنت وزيدا؟ وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد، فهما منصوبان بفعل مضمر[3].

_ ما كنت أنت وزيدا ⇐ حذف

ما ∅ أنت وزيدا.

كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ⇐ حذف

كيف ∅ أنت وقصعةً من ثريد

ك- مظاهر التحويل بالحذف في "الحال"

قد يُحذف العامل في الحال نحو قولك للمسافر: "راشدا" وللقادم من الحج: "مأجورا"، والتقدير في الأول: تسافر راشدا، وفي الثاني: رجعتَ مأجورا، ومن ذلك أيضا قولهم: "هنيئا لك"، والتقدير: ثبت لك الخير هنيئا لك، أو أهنئك هنيئا[4]. ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص536، ص537.

(2) ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج2، ص49.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص538، ص539؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص52.

(4) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج2، ص358، 359.

_ تسافرُ أنت راشدا ⇐ حذف

∅ ر اشدا.

_ رجعتَ مأجوراً ⇐ حذف

∅ مأجورا.

_ ثبت لك الخير هنيئا لك ⇐ حذف

∅ هنيئا لك. أو

أهنّئك هنيئا ⇐ حذف

∅ هنيئا.

ل- مظاهر التحويل بالحذف في التراكيب الجزئية: (حروف الجر-الإضافة-التوابع).

أولا: حروف الجر.

تُحذف "رُبَّ" ويبقى عملها، مثل قول امرئ القيس[1]:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدولَه علـيَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتَلي

وأصل الكلام: "وربَّ ليل"[2]. ويمكن تحليل أصل الكلام وما طرأ عليه من تحويل بالشكل الآتي:

وربَّ ليلٍ ⇐ حذف

و ∅

(1) امرؤ القيس،، **ديوان امرئ القيس**، اعتنى به وشرحه: عبدالرحمن المصطاوي (بيروت، ط3، 2006م)، ص48.

(2) انظر: الأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، مرجع سابق، ج2، 22.

ثانيا: الإضافة

الإضافة: نسبة شيء إلى شيء، وهي نوعان، هما: الإضافة المعنوية، والإضافة اللفظية، وتكون الإضافة المعنوية بمعنى "اللام" وبمعنى "من"، مثل: هذا كتابُ زيدٍ، والأصل: "كتابٌ لزيد"، وتقدَّر "مِن" إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: "هذا ثوب حريرٍ"، والأصل: "ثوبٌ من حريرٍ"[1]. ويمكن تحليل الأصل الذي قدَّره النحاة بالشكل الآتي:

_ هذا كتابٌ لزيدٍ ⇐ حذف (حُذف حرف الجر)

هذا كتابٌ ∅ زيدٍ ⇐ حذف (حُذف التنوين)

هذا كتابُ ∅ زيدٍ.

_ هذا ثوبٌ من حريرٍ ⇐ حذف

هذا ثوبٌ ∅ حريرٍ ⇐ حذف

هذا ثوبُ ∅ حريرٍ.

ثالثا: التوابع[2]

التابع هو الاسم المشارك لما قبله في الإعراب مطلقا، وهو خمسة أنواع: الصفة، والتوكيد وعطف البيان وعطف النَّسق والبدل[3].

أ- التحويل بالحذف في النعت

يُحذف المنعوت بكثرة وينوب النعت منابه، إذا دلَّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ (سبأ: 11)، والأصل: دروعاً سابغات[4]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج2، ص42؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج2، ص117.

(2) للاستزادة في تحليل هذه التراكيب، انظر: **المرجع السابق**، ص 59، ص 79.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص177، ص178.

(4) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص190.

أن اعمل دروعا سابغاتٍ ⇐ حذف

أن اعمل ∅ سابغات.

ب-التحويل بالحذف في "عطف النَّسَق"

هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، مثل: "حضر زيدٌ وعمرو"، و"ما حضر زيدٌ بل عمرو"، و"لا تكلِّم زيدا لكن عمرًا"[1].

حضر زيد وحضر عمرو ⇐ حذف

حضر زيد و∅ عمرو.

ما حضر زيد بل حضر عمرو ⇐ حذف

ما حضر زيد بل∅ عمرو.

_ لاتكلِّم زيدا لكن كلِّم عمرا ⇐ حذف

لا تكلِّم زيدا لكن ∅ عمرا.

ج- التحويل بالحذف في "البدل":

البدل هو "التابع المقصود بحكمٍ بلا واسطة"[2]، ويوضح النحاة أصل جملة البدل بأنه ثانٍ يقدر في مكان الأول، مثل: مررت بأخيك عمروٍ، فـ"عمرو" ثان من حيث إنه تابعٌ للأول في إعرابه، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت: "مررت بعمرو"، والغرض من ذلك البيان، مثل أن يكون للشخص اسمان أو يشتهر ببعض الأسماء عند قوم دون آخرين، فإذا ذُكر أحد الاسمين قد لا يعُرف عند بعض المخاطبين، فيُذكر الاسم الآخر على سبيل البدل من الاسم الأول؛ للبيان وإزالة التوهُّم، فإذا قلت: "مررتُ بعبدالله زيد" يجوز أن يكون المُخاطب يعرف عبدالله، ولا يعرف أنه زيد، ويجوز العكس، فتأتي بالاسمين جميعا لمعرفة المُخاطَب، والأصل أن يكون جملتين هما: "مررت بعبدالله" و"مررتُ بزيد" وحُذف العامل الثاني

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص206-207.

(2) السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص147.

طلباً للإيجاز[1]، ويمكن أن يُفهم من ذلك أن النحاة عدُّوا للجملة بنية عميقة تختلف عما هو منطوق في السطح، ونمثل ذلك بالرسم الآتي:

مررت بعبدالله مررتُ بزيد ⇐ حذف

مررتُ بعبدالله ∅ زيدٍ.

ومن أجل ذلك أطلق بعض النحاة على البدل مصطلح "التكرير"[2].

(1) انظر: وابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج3، ص63، ص64.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص147.

المبحث الثاني

مظاهر التحويل بالزيادة

الزيادة أو Addition: نوع من القواعد التحويلية يتم فيه إضافة عنصر لغوي، ويمكن تمثيل هذ القانون بالرسم الآتي:

أ+ب ⇐ أ+ب+ج[1]. ويجب التنبيه إلى أن الزيادة أو الإضافة تعني بقاء المُكوِّن (أ) على ما هو عليه، مع زيادة مُكوِّن آخر أو أكثر عليه، كما يجب أن نحذر من الخلط بين الزيادة والتمدد. ففي التمدد، يختفي المكون (أ) تماما حيث يتحول عن طريق التمدد إلى مُكوِّنين آخرين، هما: ب +ج[2].

وقد عرض نحاة العربية لظاهرة الزيادة في الجملة، وأشاروا إلى ذلك في حديثهم عن حروف الجر الزائدة، وضمير الفصل، وزيادة كان- إن – أن-مهما[3]. فتأتي "مِن" زائدة مثل: "هل جاء من أحدٍ؟"، و"لا تظلم منْ أحدٍ"[4].

وأشار ابن فارس إلى مفهوم الزيادة بقوله: "إن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالا" وضرب لذلك بعض الأمثلة، نحو: قولهم: "مثلي لا يخضع لمثلك" والأصل: أنا لا أخضع لك. وقوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ (الرحمن: 27)[5]. فزيدت كلمة (مثل) في التركيب الأول، وكلمة (وجه) في التركيب الثاني.

ويرى عماية أن الحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الماضية الناقصة وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء وأفعال المدح والذم هي عناصر زيادة في النحو العربي، تنقل الجملة

---

(1) انظر: الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص5.

(2) انظر: البهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص99.

(3) انظر: الراجحي: عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، مرجع سابق، ص152، و153.

(4) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، 19.

(5) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة**، مرجع سابق، ص157.

التوليدية إلى جملة تحويلية لتحقق غرضا بعينه هو التوكيد أو التمنى أو الترجي أو الاستمرار أو غيرها من الأغراض البلاغية [1].

أولا: مظاهر التحويل بالزيادة:

من نواسخ الابتداء "كان وأخواتها" التي تدخل على الجملة الاسمية، ويُسمَّى المرفوع بها اسمها، والمنصوب بها خبرا لها، نحو: "ما زال محمدٌ مسروراً"[2]. فأصل الجملة: "محمدٌ مسرورٌ" ويمكن تحليل التحويل التي طرأ على الجملة بالرسم الآتي:

محمدٌ مسرورٌ ⇐ زيادة

ما زال محمدٌ (مسرورٌ)[3] ⇐ استبدال (استبدل بالمبتدأ اسم الفعل الناسخ، وبخبر المبتدأ خبر الفعل الناسخ)

ما زال محمدٌ مسروراً.

وتأتي "كان" زائدة، فتزاد بين شيئين متلازمين، مثل: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، نحو: "زيد كان قارئٌ"[4]. ويمكن تحليل التحويل الطارئ على البنية العميقة بالرسم الآتي:

زيدٌ قارئٌ ⇐ زيادة

زيدٌ كان قارئٌ.

أ- التحويل بالزيادة في "ليس" و"لات"

وتُزاد الباء كثيرا في خبر "ليس" و"ما" نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ (آل عمران: 182) [5]. ويمكن تحليل ذلك بالشكل الآتي:

---

(1) انظر: عمايرة، خليل، **في التحليل اللغوي**، مرجع سابق، ص91-ص92.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص244، ص245.

(3) هذه الجملة غير صحيحة في اللغة العربية، لكن البحث يستخدم هذه المنهجية في كل الجمل لتوضيح الجمل الأساسية والمراحل التي مرت بها بسبب القواعد التحويلية التي طرأت عليها.

(4) ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إل ألفية ابن مالك، مرجع سابق**، ج1، ص255-258.

(5) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص292، ص293.

وأن الله ليس هو ظلاماً للعبيد ⇐ حذف

وأن الله ليس ∅ ظلاماً للعبيد ⇐ زيادة

وأن الله ليس بظلاماً للعبيد ⇐ استبدال (تحولت علامة النصب إلى علامة جر)

وأن الله ليس بظلام للعبيد.

وأما "لات"[1] فيرى النحاة أن أصلها "لا" النافية وزيدتْ عليها تاءُ التأنيثِ المفتوحة، وتعمل عمل "ليس"، لكن لا يُذكر معها الاسم والخبر معا، بل يُحذف أحدُهما، نحو قوله تعالى]وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍZ (سورة ص: 3)، والتقدير: "ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ"، قُرئ (ولاتَ حينُ مناصٍ) والتقدير: "ولات حينُ مناصٍ لهم"[2]. ويمكن تحليل تقديرات النحاة بالرسم الآتي:

ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ ⇐ حذف

ولات ∅ حينَ مناصٍ.

ولاتَ حينُ مناصٍ لهم ⇐ حذف

ولاتَ حينُ مناصٍ ∅

ب- تحويل الزيادة في "التوكيد"

التوكيد له قسمان، وهما: توكيد معنوي، ويكون بألفاظ مخصوصة، وهي: "نفس، وعين وكل وجميع وكلا وكلتا وأجمع وعامّة" ويجب اتصالها بضمير المؤكد، "وتوكيد لفظي وهو: إعادة اللفظ الأول بعينه أو مرادفه، نحو قوله تعالى:]كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗاZ

---

(1) أشرنا إلى "لات" سابقا في هذا البحث عند حديثنا عن التعليل في النحو العربي، أما هنا فنتناولها من حيث التحويل بالزيادة.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص294؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج1، ص401.

(الفجر: 21)، وقوله تعالى ﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ﴾ (الطارق: 17)[1] ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

- دكت الأرضُ دكاً ⇐ زيادة

دكَّت الأرضُ دكاً دكاً.

- فمهِّل الكافرين ⇐ زيادة

فمهل الكافرين أمهلهم.

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص143-ص145.

المبحث الثالث

مظاهر التحويل بالاستبدال

الاستبدال **Replacment** : هو وضع كلمة مكان أخرى، أو مكان تركيب آخر لأداء نفس الوظيفة النحوية، مع الحفاظ على مقبولية الجملة من الناحية الدلالية[1]. ويمكن توضيح هذا القانون بالرسم الآتي: أ ⇐ ج، فاستبدلنا العنصر (أ) بالعنصر (ج)[2].

أشار النحاة العرب القدامى إلى مفهوم الاستبدال و هو مصطلح التعويض، وحدّدوا معناه بأنه: إقامة الكلمة مقام الكلمة، مثل إقامة الفعل الماضي مقام المضارع، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ (النمل: 27) بمعنى: أم أنت من الكاذبين، ومنه إقامة المصدر مقام فعل الأمر، كقولهم: سقْياً لك، والمعنى: سقاك اللهُ، (ومنه أيضا إقامة المصدر مقام الفعل المضارع، كقولهم: (لقيت زيدا وقِيْلَه كذا) أي: يقول كذا، ومنه إقامة اسم الفاعل مقام المصدر، مثل قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعة: 2) والأصل: ليس لوقعتها تكذيب[3].

ومن ذلك القول المشهور في كتب النحو عن (كان وأخواتها): (أنْ كنت برا فاقترب) إذ يمكننا بواسطة الإحلال القول: (أنْ ما أنت برا فاقترب)، فتحلّ (ما) محل (كان) المحذوفة[4].

---

(1) انظر: الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص273.

(2) انظر: الخولي، محمد، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص23.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ص179، و180.

(4) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص273.

أ- التحويل بالاستبدال في الحروف التي تعملُ عملَ "ليس"

من نواسخ الابتداء التي تعمل عمل "كان" "ما" التي تعمل على لغة أهل الحجاز؛ لأنها أشبهت "ليس" في أنها لنفي الحال، نحو قوله تعالى] **مَا هَـٰذَا بَشَرًا** Z (يوسف: 31)[1]. ويمكن تحليل أصل الكلام الذي افترضه النحاة، وبسببه حكموا بجواز عمل "ما" بالرسم الآتي:

ليس هذا بشراً ⇐ استبدال

ما هذا بشراً.

ب- تحويلا الاستبدال وإعادة الترتيب في باب المفعول به

الأصل في بنية الجملة الفعلية في اللغة العربية أن يتقدم الفعل على الفاعل الذي بدوره يتقدم على المفعول به،و يلزم الأصل وهو تأخير المفعول به وتقديم الفاعل - في المعنى - إن طرأ ما يوجب ذلك، وهو خوف اللبس، مثل: أعطيتُ محمدا عمرا، فيجب تقديم الآخذ ولا يجوز تقديم المفعول به الثاني؛ خوفا من اللبس؛ إذ كل واحد من المفعولين يصح أن يكون آخذا، ويصح أن يكون مأخوذا. وإذا تعدى الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر يجب تقديم المفعول الثاني، مثل: "أعطيتُ المالَ مالكَهُ"؛ إذ لو تأخَّر المفعول الثاني لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو غير جائز[2]. ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

أعطيتُ مالكَ المالِ المالَ ⇐ استبدال

أعطيتُ مالكَهُ المالَ ⇐ تقديم

أعطيتُ المالَ مالكَه.

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج1، ص389.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص491؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، **المرجع السابق نفسه** ج2، 183، 184.

ج- تحويل الاستبدال في "المفعول المطلق"

هو المصدر المنصوب، توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده[1]. ويُنصب المفعول المطلق بمصدر مثله، نحو: عجبت من ضرب زيدٍ عمرا ضربا، وبالمشتق، نحو: أنت مطلوبٌ طلبا[2].

وأصل التركيب الأول:

عجبت من أن يضرب زيدٌ عمرا ضربا ⇐ استبدال

عحبت من ضرب زيد عمرا ضربا.

وأصل التركيب الثاني:

أنت تُطلب طلبا ⇐ استبدال

أنت مطلوب طلبا.

وينوب مناب المفعول المطلق ما يدلّ عليه، مثل: صفته، مثل: "سرتُ أحسن السّير"، وضميره، مثل قوله تعالى: ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (المائدة: 115) أي: لا أعذب العذابَ، والإشارة إليه مثل: ضربته ذلك الضرب، ومرادفه، مثل: فرحتُ جذلا، وكل وبعض" بشرط إضافتهما إلى المصدر، كقوله تعالى ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ (النساء: 129)، والآلة مثل: ضربته سوطا، والأصل: ضربته ضرب سوط، فحذف المضاف وناب المضاف إليه منابه[3].

سرت مثلَ سيرٍ حسن ⇐ حذف

سرتُ ∅سيرٍ حسن ⇐ استبدال

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص505.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **ال**مرجع السابق نفسه، ج1، ص506؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج2، ص208؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج2، ص74

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص509، 510؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج2، 213.

سرت سيرا حسنا

فلا تميلوا ميلا ⇐ استبدال

فلا تميلوا كل الميل.

لا أعذب العذاب أحدا ⇐ استبدال

لا أعذبه أحدا.

_ ضربته ضربَ سوطٍ ⇐ حذف

ضربته سوطٍ ⇐ استبدال

ضربته سوطا.

د- تحويل الاستبدال في "المفعول فيه"

يُعرِّف النحاة الظرف بأنه: زمان أو مكان ضُمِّن معنى "في" باطِّراد، مثل: انتظر زمنا، واجلس هنا، والأصل: انتظر في زمن، واجلس في هذا الموضع[1]، الظرف: ما كان وعاءً لشيء، والزمان والمكان ظرف لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها[2].

ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على البنية العميقة التي افترضها النحاة بالشكل الآتي:

انتظر في زمن ⇐ حذف

انتظر زمنا.

اجلس في هذا الموضع ⇐ حذف

اجلس هذا الموضع ⇐ استبدال

اجلس هنا.

وينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا، نحو: "وقفتُ قُربَ أخي" والتقدير: مكانَ قُربَ أخي، فحُذف المضاف "مكان" وناب المضاف إليه "قُربَ" منابه وأُعرب إعرابه، ولا يُقاس على

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص526،

(2) انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج2، ص41.

ذلك، وتكثر نيابة المصدر عن ظرف الزمان، مثل: آتيك غروبَ الشمسِ، والأصل: وقتَ غروبِ الشمسِ، ومثل: زرتُك صلاةَ العصرِ، والأصل: زرتُك وقتَ صلاة العصر[1]. ويمكن توضيح التحويل في التراكيب السابقة بالرسم الآتي:

وقفت مكانَ قُربِ أخي ⇐ حذف

وقفت قربِ أخي ⇐ استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

وقفت قربَ أخي.

آتيك وقتَ غروبِ الشمسِ ⇐ حذف

آتيك غروبِ الشمسِ ⇐ استبدال (ناب المضاف إليه مناب المضاف)

آتيك غروبَ الشمسِ.

هـ- تحويل الاستبدال في النعت

النعت هو التابع الذي يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته أومن صفات ما تعلق به، مثل: "رأيت محمداً الكاتب"، و"مررت برجلٍ كريمٍ أبوه"[2].

يتضح التحويل في النعت الحقيقي مثل: "رأيت محمداً الكاتبَ"، ويمكن تحليل عمليات التحويل التي مرّت بها الجملة بالرسم الآتي:

ـ رأيت محمداً الذي يكتب ⇐ استبدال (استبدل "الذي" بـ"أل" الموصولة)

رأيت محمداً ال يكتب ⇐ استبدال (استبدل بالفعل المشتق)

رأيت محمداً الكاتبَ.

وقد أشار النحاة إلى أن الصفة لا تكون إلا بمشتق مأخوذ من الفعل لفظا أو تأويلا، نحو: اسم فاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، باعتبارها مُتحوَّلة من الفعل، وإذا وُصف

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص534، ص535؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص44

(2) انظر: **المرجع السابق**، ج2، ص177.

بغير المشتق يجب تأويله، مثل: هذا رجلٌ ذو مالٍ، بمعنى: صاحبُ مال، ويوصَف بالمصدر نحو" هذا رجلٌ عدْلٌ" كأنهم وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتّساعاً[1]. ويمكن توضيح الأصل الذي افترضه النحاة في النعت بغير المشتق بالشكل الآتي:

_ هذا رجلٌ صاحبُ مالٍ ⇐ استبدال

هذا رجلٌ ذو مالٍ.

_هذا رجلٌ عادلٌ ⇐ استبدال

هذا رجلٌ عدل.

و- تحويل الاستبدال في "البدل"

البدل هو "التابع المقصود بحكمٍ بلا واسطة"[2]،

ويمكن تحليل أصل الكلام في بدل "بعض من كل" نحو: "أكلتُ الرغيف رُبعه"، وبدل الاشتمال نحو: "رأيت زيداً وجهه" وما طرأ عليهما من تحويل بالرسم الآتي:

_أكلتُ الرغيف أكلتُ ربعَ الرغيف ⇐ حذف

أكلت الرغيف ⇐ ربعَ الرغيفِ ⇐ استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير)

أكلت الرغيف ربعه.

_رأيتُ زيداً رأيت وجهَ زيدٍ ⇐ حذف

رأيت زيداً ∅ وجهَ زيدٍ ⇐ استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير)

رأيت زيدا وجهه.

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص181؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج3، ص48-50.

(2) السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص147.

ط- تحويل الاستبدال في الحال

يرى جمهور النحاة أن الحال تأتي نكرة، وما جاء معرفة فله تأويل، مثل قولهم: اجتهد وحدَك، جاؤوا الجمّاء الغفير، فتقدير الأول: اجتهد مُنفرِدا، وتقدير الثاني: جاؤوا جميعا[1]. ونلحظ أن النحاة افترضوا بنية عميقة للتراكيب السابقة المخالفة للقاعدة المطرّدة، ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

اجتهد منفردا ⟸ استبدال

اجتهد وحدك.

جاؤوا جميعا ⟸ استبدال

جاؤوا الجماء الغفير

والأصل في الحال أن يكون مشتقا، وقد ورد مجيئه مصدرا نكرة على خلاف الأصل، مثل قولهم: "جاء ركضا" و"جاء بغتةً"، واختلف النحاة في تأويل ذلك؛ إذ يرى جمهور النحاة البصريين أن التقدير: جاء باغتا، ويرى الأخفش أن التقدير: جاء يَبْغَتُ بغتةً، فهو مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، والجملة الفعلية هي الحال[2]، ويمكن القول إن اختلاف النحاة هو اختلاف في تحديد البنية العميقة التي تحول عنها التركيب، ويمكن تمثل ذلك بالرسم الآتي:

_ التقدير الأول:

جاء باغتا ⟸ استبدال

جاء بغتة.

_التقدير الثاني:

جاء يبغت بغتة ⟸ حذف

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص573؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج2، ص301-303

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص574؛ ووابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج2، ص305-308.

جاء ∅بغتة.

والأصل في الحال الإفراد، وقد تقع الجملة، وشبه الجملة في موضع الحال، مثل قوله تعالى:] فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖZ (القصص: 25) أي: ماشية، وقوله تعالى:] فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦZ (القصص: 79)، وتتعلق شبه الجملة بمحذوف تقديره: استقرّ، أو مستقر[1]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

- فجاءته إحداهما ماشية على استحياء ⇐ استبدال

فجاءته إحداهما تمشي على استحياء.

- فخرج على قومه مستقرا في زينته ⇐ حذف

فخرج على قومه في زينته.

ي- تردد التحويل بين أن يكون حذفا أو استبدالاً

ومنه قوله تعالى:] فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡZ (يونس: 71)، لا يجوز أن تكون الواو عاطفة؛ لأن العطف على نيَّة تكرار العامل، ولا يصحُّ أن يُقال: "أجمعتُ شركائي"، بل يُقال: "أجمعت أمري، وجمعتُ شركائي"، فالواو للمعيَّة، والتقدير: "فأجمِعوا أمرَكم مع شركائِكم"، أو أن "شركاءَكم" منصوب بفعل محذوف، والتقدير: "فأجمِعوا أمركم، واجْمعوا شركاءَكم"[2]. ويمكن تحليل احتمالات البنية العميقة التي افترضها النحاة بالشكل الآتي:

- فأجمعوا أمركم مع شركائكم ⇐ استبدال

فأجمعوا أمرَكم وشركاءَكم.

- فأجمِعوا أمركم واجْمعوا شركاءَكم ⇐ حذف

فأجمِعوا أمركم و ∅ شركاءكم.

---

(1) انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، ج2، ص65، ص66؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص346.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص541، ص542؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، المرجع السابق نفسه، ج2، ص50.

أما قولهم "كلمته فاه إلى فيّ" فاختلف النحاة في تقدير أصل الكلام، إذ يرى أكثر البصريين أن التقدير: كلمته مشافهةً، فالعامل في الحال هو الفعل "كلمته"، والكوفيون يرون أن تقدير الكلام: كلمته جاعلا فاه إلى فيّ[1].

- كلمته مشافهة ⟸ استبدال

كلمته فاه إلى فيّ.

أو:

- كلمته جاعلا فاه إلى فيّ ⟸ حذف

كلمته ∅ فاه إلى فيّ.

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص61

المبحث الرابع

مظاهر التحويل بإعادة الترتيب

إعادة الترتيب أو Permutations يقصد به أن تُغيَّر مواقع بعض التراكيب بالتقديم والتأخير لغرض معنوي، بشرط ألا يُخلّ هذا الترتيب الجديد بتركيب الجملة ومعناها في الجملة، فيتحول إلى أنماط مختلفة على مستوى البنية السطحية[1].

مثال ذلك: أ+ب ⇐ ب+أ. حيث يتم إعادة ترتيب المكونين أ +ب، عن طريق تبادل مكانيهما، فيصبح (أ) في مكان (ب)، و(ب) في مكان (أ)[2].

أ- تحويل إعادة الترتيب في المبتدأ والخبر:

الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، كما قال ابن مالك:

والأصلُ في الأخبارِ أن تؤخَّرا وجوِّزوا التقديمَ إذ لا ضَررا

ويجوز تقديم الخبر إن لم يحصل لبسٌ، مثل قولهم: "مشْنوءٌ مَنْ يَشنَؤك، فـ"من" مبتدأ مؤخر، و"مشنوءٌ" خبر مقدَّم[3]. ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

مَنْ يَشْنَؤُك مَشْنوءٌ ⇐ تقديم

مشنوءٌ من يشنؤك.

ويجب تقديم الخبر في مواضع عِدَّة نصَّ عليها النحاة، منها أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخِّر لفظا

---

(1) انظر: علي، عاصم شحادة، **اللسانيات المعاصرة للدارسين في الجامعات الماليزية**، مرجع سابق، ص93-ص94.

(2) انظر: البهنساوي، حسام، **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**، مرجع سابق، ص99؛ والخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص291.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص212-ص214؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج1، ص92.

ورتبة، مثل: قوله تعالى: ﴿ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾ (محمد: 24)[1]، ومثل جملة: "في البيت صاحبه"، ويمكن توضيح الأصل الذي تحولت عنه الجملة بالرسم الآتي:

صاحب البيت في البيت ⇐ استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير)

صاحبه في البيت ⇐ تقديم

في البيت صاحبه.

ب- تحويل إعادة الترتيب في الأفعال الناسخة

يجب تقديم أخبار هذه الأفعال الناسخة على الاسم، في مثل قولك: "كان في البيت صاحبُه"؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[2]. ويمكن تحليل التحويل الطارئ على البنية العميقة بالرسم الآتي:

كان صاحب البيت في البيت ⇐ استبدال (استبدل بالاسم الظاهر ضميره)

كان صاحبه في البيت ⇐ تقديم وتأخير

كان في البيت صاحبه.

ويجوز تقديم الخبر على الاسم في مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ (الروم: 47)[3]. ويمكن تحليل التحويل الطارئ على البنية العميقة بالرسم الآتي:

- وكان نصرُ المؤمنين حقا علينا ⇐ تقديم وتأخير

وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص224؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص215.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص252، ص253.

(3) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص267؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص242.

الفصل الثالث

التحويل في التراكيب النحوية غير العامة

يتناول هذا الفصل نماذج من التراكيب المشكلة والخاصة، ولا يهدف إلى استقصاء كل التراكيب وجمعها، بل يستعرض نماذج من التراكيب المشكلة والخاصة ويحلِّلها؛ لتوضيح ما طرأ عليها من تحويل وفقا لمنهجية النحاة العرب القدامى.

وتحته مبحثان:

المبحث الأول: التحويل في التراكيب المشكلة

المبحث الثاني: التحويل في التراكيب الخاصة

المبحث الأول

: مظاهر التحويل في التراكيب المشكلة

التراكيب المشكلة المقصودة في هذا البحث تشمل نوعين من التراكيب، وهي:

- أولا: التراكيب غير المُطَّردة، بمعنى أنها خارجة عن القواعد الأصول.
- ثانيا: التراكيب الغامضة لأحد سببين، وهما:

أن أحد مكوناتها يحتمل أكثر من معنى، أو هي تراكيب يمكن ردّها إلى أكثر من بنية عميقة.

ومن أشهر المصطلحات التي يستخدمها اللغويون الغربيون مقابل التراكيب المُشكلة الخارجة عن ظاهر القواعد المُطَّردة مصطلح ungrammatical structures[1] للدلالة على أن التركيب غير صحيح نحويا[2].

أما مصطلح التراكيب الغامضة نحويا فالمصطلح المقابل له هو: Ambiguit Grammatical والغموض: Ambiguity: هو اللبس الذي ينشأ عن احتمال الكلمة أو الجملة أكثر من معنى واحد، وقد يكون السبب في الغموض المفردة الواحدة أو التركيب بأكمله[3].

أولا: التراكيب غير المُطَّردة

عند استعراضنا أبواب النحو العربي يمكننا القول بأن المباحث النحوية التي تمثّل التراكيب الخارجة عن القواعد الأصول تكمن في حالات عِدَّة من أبرزها ما يأتي:

1- في باب المبتدأ، ومنه التراكيب الآتية:

أ- المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر.

---

(1) يعني مصطلح ungrammatical structures التركيب المخالف لقوانين الصرف والنحو في لغة ما. انظر: الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص295.

(2) ياقوت، محمود سليمان، **التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه**، مرجع سابق، ص166، 167

(3) انظر، الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص12، و13.

ب- والاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية.

ت- والاسم المرفوع المُقسم به.

ث- الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو هي نص في المعية.

ج- والمصدر المُضاف أو المضاف إليه الواقع مبتدأ وبعده حال لا تصلح للإخبار.

ح- والمصدر المرفوع الواقع بدلا من فعله.

ثانيا: باب الفاعل، ومنه "لغة يتعاقبون فيكم".

أما تفاصيل هذه الموضوعات فيمكن تناولها كما يأتي:

أ- المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر

يتكوّن هذا التركيب من مشتق واسم مرفوع أو ضمير رفع منفصل . ويُشترط أن يكون المشتق متقدما، فلا يدخل فيه (أخوك خارج أبوهما) [1]. وقد قسّم النحاة أنواع هذه التراكيب على النحو الآتي:

- عدم تطابق المشتق مع ما بعده، نحو "أقائم الزيدان"، فيجب في هذه الحالة إعراب "قائم" مبتدأ و"الزيدان" فاعله، ولا يجوز أن يكون "الزيدان" مبتدأ مؤخرا و"قائم" خبرا مقدما لأنه لا يُخبر عن المثنى بالمفرد.
- تطابق المشتق مع ما بعده "في غير الإفراد، أي في التثنية والجمع" مثل "أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون"، فيجوز أن يكون الأول خبراً مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا، ولا يكون المشتق مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر "لأن المشتق قائم مقام فعله ولشدة شبهه به لا يثنى ولا يُجمع"[2]، ويجوز على لغة "أكلوني البراغيث" أن يكون المشتق مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر[3].
- تطابق المشتق مع ما بعده "في الإفراد": مثل "أقائم زيد" فيحتمل الابتدائية والخبرية[4].

---

(1) السيوطي، عبد الرحمن: **همع الهوامع في شرح الجوامع**، مرجع سابق، ج1، ص309.

(2) الصبان، محمد: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، مرجع سابق، ج1، ص198.

(3) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص186.

(4) **المرجع السابق**، ج1، ص185.

وإذا نظرنا إلى الحالة الأولى "أقائم الزيدان" وجدنا أن أصل هذا التركيب: "أيقوم الزيدان" ولكن جيء بالاسم بدلا من الفعل للدلالة على الثبوت[1]. قال ابن يعيش: "واعلم أن قولهم أقائم الزيدان إنما أفاد نظرا إلى المعنى، إذ المعنى أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام به، لأنه فعل وفاعل . و"قائم" هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: أقائم مبتدأ، والزيدان مرتفع به سدّ مسدّ الخبر من حيث إن الكلام تم به، ولم يكن ثمّ خبر محذوف على الحقيقة"[2].

والعمليات التحويلية التي تمت في تركيب "أقائم الزيدان" هي:

- الاستبدال، إذ استبدل بالفعل اسما.
- الزيادة، بحرف الاستفهام.

يقوم الزيدان ⇐ استبدال

قائم الزيدان ⇐ زيادة

أقائم الزيدان.

أما (أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون) فقد عدّ النحاة الأول خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا، وذلك بالنظر إلى أصل التركيب، وهو: (الزيدان قائمان، والزيدون قائمون)[3].

والعمليات التحويلية التي تمت هي:

الزيدان يقومان ⇐ استبدال

الزيدان قائمان ⇐ تقديم وتأخير

قائمان الزيدان ⇐ زيادة

أقائمان الزيدان.

استبدل بالفعل المشتق ثم تقدم الخبر وتأخر المبتدأ ثم زيدت همزة الاستفهام.

---

(1) السامرائي، فاضل: **معاني النحو**، (عمّان: دار الفكر، ط2، 2002م)، ج1، ص151.

(2) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص96.

(3) السامرائي، فاضل: **معاني النحو**، مرجع سابق، ج1، ص151.

أما تركيب الأخير: (أقائم زيد) فيُحتمل فيه حالتان:

- أن يكون خبرا مقدما، وذلك بالنظر إلى أصله (زيد قائم)، ثم حدث فيه تحويل بالتقديم والتأخير ثم بزيادة حرف الاستفهام.

زيد قائم ⇐ تقديم وتأخير

قائم زيد ⇐ زيادة

أقائم زيد.

- أو أن يكون مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر . وأصله (يقوم زيد) ثم حدث فيه تحويل بالاستبدال، إذ استبدل الفعل بالمشتق، ثم حدث تحويل بزيادة حرف الاستفهام.

يقوم زيد ⇐ استبدال

قائم زيد ⇐ زيادة

أقائم زيد.

والصورة الثانية هي الأرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، بينما يتعيّن الوجه الأول في مثله قوله تعال: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ (مريم: 46) حتى لا يُفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو "أنت"[1].

واشترط البصريون في هذه الحالة أن يُسبق المشتق بنفي أو استفهام، أما الكوفيون والأخفش فلا يشترطون ذلك. واستشهدوا بقول الشاعر:

---

(1) انظر: الصبان، محمد، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، مرجع سابق، ج1، ص201

خـبير بنـو لهـب، فـلا تـكُ ملغيـا مقالـة لهبـيّ إذا الطـير مـرّت[1]

ورُدّ رأي الكوفيين بجواز كون المشتق خبرا مقدما وما بعده مبتدأ، وجاز الإخبار عن الجمع بالمفرد لأن خبير على وزن المصدر مثل "صهيل" والمصدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما يأتي على وزنه[2].

ب- حذف الخبر إذا كان كونا عاما بعد "لولا" وجوبا

من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر على الوجوب عند النحاة أن يقع المبتدأ بعد "لولا"، مثل: "لولا الأنبياءُ لهلك الناس"، واختلف النحاة في تحليل هذا التركيب على النحو الآتي:

يرى الجمهور من البصريين أن المرفوع بعد لولا الامتناعية هو مبتدأ، والخبر واجب الحذف؛ لأنه كونٌ عامٌ ولا يأتي كونا خاصا البتَّة في هذا الموضع، وما ورد من كلام العرب بغير حذفٍ في الظاهر يجب أن يُؤوَّل، وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أن الخبر إما أن يكون كونا عامًّا أو خاصا، فإن كان مطلقا وجب حذفه بلا خلاف، مثل " لولا زيد لكان كذا" أي لولا زيد موجود، أما إن كان مقيدا فلا بُدَّ من أن يُذكر، مثل "لولا زيدٌ محسنٌ إليَّ ما أتيت". وإن دلَّ عليه دليل فالمتكلِّم بالخيار بين حذفه وذكره[3]. ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بعد لولا ليس مبتدأ بل هو فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام (لو زال محمدٌ لأكرمتك) ثم حذفوا (زال) وجعلوا مكانها (لا) فقالوا (لولا محمدٌ لأكرمتك)[4] وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل هو مرفوعٌ بها لاستغنائه بها، كما يرتفع الفاعل بالفعل، وذهب الكسائي إلى أن الاسم مرفوع بفعل تقديره: لولا وُجد عمروٌ[5].

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص181.

(2) انظر: الصبان، محمد، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، مرجع سابق، ج1، ص201 .

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص232، وابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص302

(4) انظر: ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد الثبيتي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1968م) ج 1، ص592..

(5) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج 1، ص 338

وأما قول علقمة[1]:

فـوالله لـولا فـارسُ الجـَوْن مـنهم لآبـوا خزايـا والإيـاب حبيـبُ

فالخبر هو "منهم" وقد ظهر، ولم يُحذف، لكن النحاة تأوَّلوا ذلك على أن "منهم" متعلِّق بما في "فارس" من معنى الفعل، والتقدير: فوالله لـولا هـذا العظـيم مـنهم. ومـن ثَـمَّ يـرون أن الشيء إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، فلا يُبنى عليه قاعدة[2].

ومـن الواضـح أن النحـاة أبعـدوا في تقـديراتهم لـيس لمـبرر سـوى أن توافـق هـذه النصوص قاعدة نحوية هي: "وجوب حذف الخبر إذا وقع المبتدأ بعد لولا".

ويُمكن تحليل اختلافات النحاة تحويليا بالرسم الآتي:

_عند الجمهور:

-لولا عليٌ موجود لهلك عمر ⇐ حذف

لولا علي ∅ لهلك عمر.

عند الكوفيين:

لو زال عليٌ لهلك عمر ⇐ حذف

لو ∅ عليٌ لهلك عمر ⇐ استبدال

لولا علي لهلك عمر.

وعند الكسائي:

لولا وُجد عليٌ لهلك عمر ⇐ حذف

لولا ∅ عليٌ لهلك عمر.

---

(1) البيت لعلقمة بن عبْدة الفحل في ديوانه، قدم له ووضع حواشيه، حنَّا نصْر الحتِّي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1993م) ص29.

(2) انظر: ابن أبي ربيع، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، مرجع سابق، 1ج، ص594

ج- الاسم المرفوع المقسم به

من المواضع التي يلزم حذف الخبر فيها القسم، نحو: (لعمرك لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن، ويمين الله لأفعلن، وأمانةُ الله لأفعلن) يجب حذف الخبر فيه؛ لكونه معلوما، وقد سدّ الجواب مسدّه، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾ (الحجر: 72) [1]. ويمكن تمثيل تقدير النحاة بالرسم الآتي:

لعمرك قسمي لأفعلنَّ ⇐ حذف

لعمرك ∅ لأفعلن.

يمين الله قسمي لأفعلنَّ ⇐ حذف

يمين الله ∅ لأفعلنَّ.

ومنه ما كان الخبر فيه صريحا في القسم، نحو قولهم: "في ذمَّتي لأفعلَنَّ"، فالمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: "في ذمتي عهدٌ لأفعلنَّ"[2]. ويمكن تمثيل تقدير النحاة بالرسم الآتي:

عهدٌ في ذمتي لأفعلنَّ ⇐ تقديم

في ذمتي عهد لأفعلنَّ ⇐ حذف

في ذمتي ∅ لأفعلنَّ.

الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو هي نصٌّ في المعية

من التراكيب التي أوجب فيها النحاة حذف الخبر أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصٌّ في المعيَّة، وذلك مثل: (كل رجلٍ وضيعتُه) [3]، ويرى جمهور النحاة البصريين أن الخبر محذوف من الجملة، والتقدير: "كل رجلٍ وضيعتُه مقترنان"، ويرى ابن عصفور والأخفش والكوفيون

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**،، مرجع سابق، ج1، ص234، و235، و السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج1، ص338، وابن أبي الربيع، عبيدالله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، مرجع سابق، ج1، ص596.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص238؛ وابن هشام، أبومحمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج1، ص219.

(3) أي: وحرفته، وسُمِّيت "ضيعته" لأن صاحبها يضيع بتركها، أو لأنها تضيع بتركها. انظر: الصبان، أبو العرفان محمد، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني، مرجع سابق**، ج1، ص228.

وابن خروف أنه لا حاجة لتقدير الخبر لأن المعنى: "كل رجلٍ مع ضيعته" وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[1]، فكما أنك لو جئت بـ"مع" مكان "الواو" لم تحتج إلى مزيدٍ عليها وعلى ما بعدها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاجُ إليها مع الواو ومصحوبها[2]. ويرى ابن أبي الربيع أن تقدير الكلام: "كل رجلٍ مع ضيعتِه، وضيعتُه معه" فأصل الكلام جملتان، ثم حُذف من الأولى: "مع ضيعتِه"، وحُذف من الثانية: "معه"، وذلك مثل قولهم: "أنت أعلمُ وأخوك"، والتقدير: "أنت أعلمُ بأخيك، وأخوك أعلمُ بك" فحُذف من الجملة الأولى: "بأخيك" لدلالة "وأخوك" عليه، وحُذف من الجملة الثانية: "أعلم بك" لدلالة الأول عليه[3]. ويمكن تمثيل آراء النحاة المختلفة في تقدير البنية العميقة وما طرأ عليها من تحويلات بالرسم الآتي:

ـ كل رجل وضيعته مقترنان ⇐ حذف

كل رجل وضيعته ∅

ـ كل رجلٍ مع ضيعته، وضيعته معه ⇐ حذف

كل رجل ∅، وضيعته معه ⇐ حذف

كل رجل، وضيعته ∅

د- المبتدأ الذي بعده حال سدَّ مسدَّ الخبر

من التراكيب التي قرَّر النحاة أن الخبر فيها واجب الحذف أن يكون المبتدأ مصدرا، وبعده حال تقوم مقام الخبر، فيُحذف الخبر وجوبا، مثل: "ضربي زيدا قائما" واختلف النحاة في تحليل هذا التركيب على النحو الآتي:

يرى فريق أن الجملة فعلية، و"ضربي" فاعل لفعل محذوف، والتقدير: "يقع ضربي زيدا قائما"، وقال الجمهور من البصريين: هو مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و"زيدا" مفعول به، و"قائما" حال، والخبر محذوف تقديره: ضربي زيدا إذ كان قائما، إذا أردت الماضي، و"إذا

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص235.

(2) انظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني**، مرجع سابق، ج1، ص228.

(3) انظر: ابن أبي الربيع، عبيد الله، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، مرجع سابق، ج1، ص554- 555.

كان قائماً"، إن أردت المستقبل، فحُذفت "كان" التامة وفاعلها ثم الظرف. ويرى الأخفش أن تقدير الخبر المحذوف هو: ضربي زيدا ضربُه قائما[1]. ويمكن تمثل التحويلات الطارئة على البنية العميقة بالشكل الآتي:

_ على التقدير الأول:

يقع أن أضربَ زيدا قائما ⇐ حذف

∅أن أضرب زيدا قائما ⇐ استبدال

ضربي زيدا قائما.

على التقدير الثاني:

أن اضربَ زيدا إذا كان قائما ⇐ حذف

أن اضربَ زيدا ∅ قائما ⇐ استبدال

ضربي زيدا قائما.

ج- الخبر المصدر المحذوف

وذلك بأن يكون الخبر مصدراً محذوفا، مثل قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف: 18)، والتقدير: "فصبري صبرٌ جميل"[2]. ويمكن تحليل التقديرات التي افترضها النحاة بالشكل الآتي:

_ فصبري صبرٌ جميلٌ ⇐ حذف

فـ ∅ صبرٌ جميلٌ.

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، ج1، ص339-341؛ وابن أبي الربيع، عبيدالله، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، مرجع سابق، ج1، ص598.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص238؛ وابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، مرجع سابق، ج1، ص95.

ثانيا: باب الفاعل، ومنه لغة "أكلوني البراغيث"

مذهب جماعة من العرب قيل هم: "طيِّء" أو "أزد شنوءة" أن الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو جمع، يجوز أن تلحقه علامة تدلُّ على التثنية أو الجمع، فيقولون: "حضرا الزيدان، و"حضروا الزيدون" على اعتبار هذه الحروف علامات كتاء التأنيث لا ضمائر، وهذه اللغة يُسمِّيها النحاة "لغة أكلوني البراغيث"، وبعض النحاة يعدُّون هذه الحروف ضمائر، واختلفوا فيها: فبعضهم يرون أن ما بعد الضمير "الزيدان، الزيدون" بدل، وبعضهم يرون أن ما بعد الضمير مبتدأ مؤخر والجملة السابقة "حضرا، حضروا" خبر، ووردت بعض النصوص وفقا لهذه اللغة في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي[1]، مثل: قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (الأنبياء: 3)، ومنه قول عبد الله بن قيس الرقيات:

تــولّى قتــال المــارقين بنفــسِه وقــد أســلماه مُبعــدٌ وحمــيمُ

والفاعل في البيت ظاهر وهو "مبعدٌ وحميم"، ورغم ذلك وصل الفعل بألف التثنية[2].

ويمكن تمثيل افتراضات النحاة المختلفة للجملة الأساسية وما طرأ عليها من تحويل بالرسم الآتي:

الاحتمال الأول: على اعتبار الحروف المتصلة بالفعل مجرد علامات:

وقد أسلمه مبعد وحميم ⇐ زيادة

وقد أسلماه مبعد وحميم.

_ الاحتمال الثاني: على اعتبار الاسم الظاهر بدلا، يُفترض وجود عاملان في الجملة؛ فالبدل يكون على نيَّة تكرار العامل، لذا يسمى عند بعض النحاة: التكرير[3]:

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، ج1، ص425، ص426؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج1، ص513.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص426-429.

(3) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص147.

وقد أسلماه، أسلمه مبعدٌ وحميم ⇐ حذف

وقد أسلماه ∅ مبعدٌ وحميم.

_ الاحتمال الثالث: على اعتبار الاسم مبتدأ والجملة قبله خبر:

مبعدٌ وحميمٌ قد أسلماه ⇐ إعادة الترتيب

وقد أسلماه مبعدٌ وحميم.

ويرى عمايرة أن هذه اللغة شائعة كثيرة الشواهد، وتحليلها يكون على النحو الآتي:

أكل البراغيث إياي ⇐ زيادة (للتوكيد)

أكل البراغيث البراغيث إياي ⇐ استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير)

أكلوا البراغيث إياي ⇐ تقديم (تقدّم المفعول به ليلتصق بالفعل)

أكلوني البراغيث.

فتكون "البراغيث" توكيداً للضمير "واو الجماعة"

ولا يمنع هذه التحويلات في رأيه إلا القاعدة التي نصَّ عليها النحاة وهي أن الظاهر لا يؤكَّد بالضمير"[1].

ثالثا: التراكيب المُشكِلة أو المُلبِسة" دلاليًا "

وتتمثّل في صورتين هما:

أ- التراكيب التي تتضمَّن كلمة يُفهم منها أكثر من معنى في آن واحد[2].

ب- التركيب السطحي للجملة يعكس أكثر من تركيب عميق[3].

بالنسبة إلى الصورة الأولى أي أن الكلمة الواحدة يُفهم منها أكثر من معنى في آن واحد، فتشمل ما يأتي:

---

(1) انظر: عمايرة، خليل، **في التحليل اللغوي**، مرجع سابق، ص257، 258.

(2) انظر: خليل، حلمي، **العربية والغموض**، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، ب. ت) ص 27، ص 31؛ وما ذكره تشومسكي في هذا الموضوع: ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، مرجع سابق، ص118، و119.

(3) انظر: خليل، حلمي، **المرجع السابق نفسه**، ص41، والراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، مرجع سابق، ص138.

1- احتمال إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله:

يُضاف المصدر إلى الفاعل أو المفعول، فيجرُّهما، وهناك جمل تحتمل إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله، نحو: "زيارةُ الصديقِ ممتعةٌ"، فيحتمل الكلام بنيتين عميقتين، هما:

- زيارتي الصديقَ ممتعةٌ، (من إضافة المصدر إلى فاعله)
- الصديقُ زيارتُه ممتعةٌ، (من إضافة المصدر إلى مفعوله).

ب- تعدد المعنى باختلاف تقدير حرف الجر المحذوف:

مثل التراكيب التي فيها أفعال تتعدى بحروف جر متضادة فتعطي معاني مختلفة وفقا للتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ (النساء: 127) فيحتمل التركيب بنيتين عميقتين لكل واحدة معنى مختلف، وفقا لتقدير حرف الجر المحذوف، وهما:

- وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن.
- وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن[1].

وقد تناول ابن هشام بعض هذه التراكيب في باب "المنصوبات المتشابهة"[2]، وتحدث فيه عن المنصوبات التي تحتمل أكثر من وجه إعرابي وأكثر من معنى تبعا لاختلاف التقدير من ذلك:

1- ما يحتمل النصب على المصدرية والحالية:

مثل قولنا: "جاء زيد ركضا". فكلمة (ركضا) تحتمل معنين، هما:

- جاء زيدٌ يركض ركضا، على المصدرية.

فتكون العملية التحويلية الطارئة على الجملة الأصلية هي الحذف، ويمكن توضيحها بالرسم الآتي:

---

(1) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، مرجع سابق، ج1، ص301.

(2) انظر: ابن هشام، أبومحمد عبدالله، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج 2، ص643

جاء زيدٌ يركض ركضا ⇐ حذف

جاء زيدٌ ∅ ركضا.

والاحتمال الثاني هو:

جاء زيدٌ راكضا، على الحالية. فتكون العملية التحويلية هي الاستبدال، إذ حلَّ المصدر محلّ المشتق، ويمكن توضيح العملية التحويلية بالرسم الآتي:

جاء زيدٌ راكضا ⇐ استبدال (استبدل بالمشتق المصدر)

جاء زيد ركْضا.

2- ما يحتمل النصب على المصدرية والحالية والمفعول لأجله:

مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفًا وَطَمَعًا﴾ (الرعد: 12). فيحتمل التركيب تقديرات عدة:

- يريكم البرق فتخافون خوفا وتطمعون طمعا، منصوب على المصدرية.
- يريكم البرق خائفين وطامعين، منصوب على الحالية.
- يريكم البرق لأجل الخوف والطمع، منصوب على المفعول لأجله[1].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ (البقرة: 109)، وتحتمل كلمة (حسدا) تقديرات عدة:

- أن تكون مفعولا لأجله، وفاعله (ود).
- أن تكون حالا، والتقدير: (حاسدين).
- أن تكون مصدرا، وعامله محذوف والتقدير: (حسدوكم حسدا)[2]

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص644

(2) انظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسيرالبحر المحيط، مرجع سابق، ج1، ص518.

3- ما يحتمل النصب المصدرية والظرفية والحالية:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ (ق: 31) تحتمل كلمة (غير بعيد) معاني عدة، هي:

- وأزلفت الجنة للمتقين إزلافا غير بعيد، حُذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، فيكون النصب على المصدرية.
- وأزلفت الجنة للمتقين زمنا أو مكانا غير بعيد، فيكون النصب على الظرفية.
- وأزلفت الجنة للمتقين الإزلاف غير بعيد: على الحالية، ويكون من الحال المؤكدة[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾(التوبة: 82)، فالتركيب يحتمل تقديرات مختلفة هي:

- فليضحكوا ضحكا قليلا وليبكوا بكاءً، فيكون النصب على المصدرية.
- فليضحكوا زمنا قليلا وليبكوا بكاءً، فيكون النصب على الظرفية[2].

4- احتمالات صاحب الحال:

مثل جملة: "لقيتُ زيدا قائماً"، تحتمل أن يكون صاحب الحال تاء الفاعل، أو المفعول به[3].

5- احتمال المفعول به أو المفعول فيه:

من ذلك قولنا: "صُمتُ رمضان"، فكلمة "رمضان" تحتمل معنين، هما:

- "صمت رمضان"، بمعنى صمت الشهر.

---

(1) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، أبو محمد عبدالله، مرجع سابق، ج2، ص643، 644؛ والأندلسي: أبو حيان، **المرجع السابق نفسه،،** ج8، ص126.

(2) انظر: الألوسي، محمود شهاب الدين، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، صحَّحه: علي عبدالباري عطية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001م) ج4، ص340.

(3) انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج2، ص56.

- صمت في رمضان، بمعنى أياما فقط، ليس كل الشهر.

6- احتمال الحال أو التمييز:

من ذلك قولهم: "للهِ دَرُّه فارساً"، فكلمة "فارساً" تحتمل معنيين، هما:

- عَظُم فارسا، على أنه تمييز؛ لأنه لا يُعلم المدح من أي جهة.
- حالة كونه فارساً، على أنه حال[1].

وتناول بعض المفسرين التراكيب المُشكلة التي تشتمل على كلمة تحتمل أكثر من معنى في توجيه بعض الآيات، من ذلك ما يأتي:

- قوله تعالى: ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: 138)، تحتمل كلمة (صبغة الله) عدة أوجه:
- أن تكون منصوبة بتقدير فعل محذوف، وأصل الكلام: اتّبعوا صبغةَ الله.
- أن تكون منصوبة على الإغراء، وأصل الكلام: عليكم صبغةَ الله.
- أن تكون بدلا من (ملة إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗا﴾ (البقرة: 135)[2].
- قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلٗا ۝ ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍ﴾ (الإسراء: 2-3) تحتمل (ذريةَ) أكثر من معنى:
- أن تكون منصوبة على البدل من (وكيلا).
- أن تكون منصوبة على النداء، والتقدير: يا ذريةَ من حملنا مع نوح.
- أن تكون منصوبة بتقدير فعل، وأصل الكلام: أعني ذريةّ[3].
- قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝ وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ﴾ (الإسراء: 105-106) كلمة (قرآنا) تحتمل معاني عدة، هي:

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص73.

(2) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **البيان في إعراب غريب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص119.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص70.

- أن تكون منصوبة على الاشتغال، وأصل الكلام: فرقنا قرآنا فرقناه.
- أن تكون معطوفة على مبشرا ونذيرا، وأصل الكلام: مبشرا ونـذيرا وصـاحبَ قـرآنٍ، ثم حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مكانه[1].

ب- التركيب السطحي للجملة يعكس أكثر من تركيب عميق

تناول ابن هشام هذا النوع من التراكيب المُشكلة، وهـو أن تعكـس البنيـة الـسطحية أكثر من بنية عميقة، في باب "الجهات التي يدخل الاعـتراض علـى المعـرب مـن جهتهـا" وأوّل هذه الجهات: أن يراعي المُعرب ما يقتضيه ظـاهر الـصناعة ولا يُراعـي المعنـى[2] ومـن أمثلـة ذلك ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَـٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾ (هود: 87) فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعـل) علـى (أن نـترك) وذلـك باطـل، لأنـه لم يـأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يـشاؤون، وإنمـا هـو عطـف علـى (مـا) والمعنـى أن نـترك أن نفعـل[3]. فالتركيب يُعدّ من التراكيب المُشكلة؛ لأنه يحتمل أكثر من بنية عميقة، الأولى هي:

- "أصلاتك تأمرك أن نترك الذي يعبد آباؤنا أو تأمرك أن نفعل في أموالنا ما نشاء".

وهذا التركيب المتبادر إلى الذهن يتوافق مع ظاهر الصناعة ولا يتعـارض مـع قواعـد النحو، لكنه يتعارض مع المعنى المُراد من الآية الكريمة. فهذا الوجه باطل.

البنية العميقة الثانية المُحتمَلة لهذا التركيب، هي:

- "أصلاتك تأمرك أن نترك الذي يعبـد آباؤنـا أو أن نـترك مـا نفعلـه في أموالنـا". فيكـون المصدر المؤول "أن نفعل" في محل نصب معطوف على "ما"، والعامل فيهمـا الفعـل "نـترك"، وهذا التقدير يتوافق مع ظاهر الصناعة النحوية ويتوافق أيضا مع المعنى.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص79، 80.

(2) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **مغني اللبيب، مرجع سابق**، 2ج، ص605

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص607

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي﴾ (مريم: 5) فالمتبادر إلى الذهن تعلُّق "من" بالفعل "خفتُ" وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلُّقه بالموالي، لما فيه من معنى الولاية، أي خفتُ ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو متعلق بمحذوف هو حال من الموالي أي كائنين من ورائي[1]. فالتركيب السطحي لهذه الجملة يُمكن ردُّه إلى أكثر من بنية عميقة، هي:

- (وإني خفتُ من بعدي الموالي) لكن هذا التقدير فاسد في المعنى لأن تعلُّق الجار والمجرور بالفعل "خفت" لا يدلُّ على المعنى المقصود في الآية.
- "وإني خفتُ ولايتهم من بعدي" فيتعلَّق الجار والمجرو بكلمة "الموالي" لأن فيها معنى المصدر، وهذا التقدير يتوافق مع المعنى.
- "وإني خفت الموالي كائنين من بعدي" فيتعلَّق الجار والمجرور بمحذوف هو حال من المفعول به "الموالي"، وهذا التقدير أيضا صحيح متَّفقٌ مع المعنى.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ (البقرة: 282) المتبادر إلى الذهن تعلُّق "إلى" بالفعل "تكتبوه" وهو غير صحيح؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين، والصواب أنه حال، أي مستقرا في الذِّمة إلى أجله، والتقدير: أن تكتبوه مستقرا في الذمة إلى أجله[2].

وظاهر اللفظ يدل على معنيين:

- ولا تسأموا أن تكتبوه إلى أجله صغيرا أو كبيرا.
- ولا تسأموا أن تكتبوه مستقرا في الذمة إلى أجله صغيرا أو كبيرا، وقد أشار ابن هشام إلى ترجيح هذا التقدير لاتفاقه مع المعنى.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾(البقرة: 273)

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص 608.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج2، ص608؛ والأندلسي، أبوحيان، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ج2، ص368.

التعبير مُشكل؛ لأن المتبادر تعلُّق "من" السببية بـ "أغنياء"، وهو فاسد؛ لأنهم متى ظنَّهم ظانّ أنهم أغنياء بسبب تعففهم فلا يكون جاهلا بحالهم، والصواب أن الجار والمجرور متعلِّقان بالفعل "يحسب"، أي: يحسبهم من جهل أحوالهم أغنياء، فالحامل على حسبانهم أغنياء هو تعففهم[1].

[1] انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله، **مغني اللبيب**، ج2، ص611، مرجع سابق؛ والأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ج2، ص342.

المبحث الثاني

مظاهر التحويل في التراكيب الخاصة

قرَّر النحاة أن أساس الجملة ركنان أساسيان هما: المسند والمسند إليه، فالجملة بنوعيها الاسمية والفعلية لابد أن تشتمل على هذين الركنين، وقد نصّوا على هذا المبدأ في كثير من المواضع، كقول سيبويه: إن المسند والمسند إليه لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدا، من ذلك: المبتدأ والمبني عليه، نحو قولك: عبدالله أخوك، ومثل ذلك: "يذهب عبدالله" فلا بد للفعل من الاسم كما لابد للمبتدأ من خبر[1]، وكقول الجرجاني: لا يكون كلام من جزء واحد، ولابد من مسند ومسند إليه[2]، ولكن وجدت بعض التراكيب الخاصة المشتملة على ركن واحد فحسب، ولم يرتض النحاة الخروج على القاعدة المطردة التي استقرؤوها من اللغة، فقدروا محذوفات في هذه التراكيب، على حين رأى اللغويون المحدثون أن الجملة لا يُشترط أن تشتمل على طرفي الإسناد، بل هي التي تؤدي فائدة كاملة، وإن خلت من المسند أو المسند إليه، ولا ضرورة لهذه الثنائية في تحديد الحدّ الأدنى لعناصر الجملة[3]، ولا داعي للقول بالحذف الواجب في بعض الجمل أو لتكلُّف تقدير المحذوف، بما أن التركيب المنطوق يفيد معنى يحسن السكوت عليه، فالجمل التي حُذف أحد طرفيها وجوبا لدى النحاة القدامى يعتبرها اللغويون المحدثون قسما قائما بذاته[4].

وظهرت نتيجة اشتراط النحاة القدامى توفر عنصري الإسناد، في الحكم على بعض التراكيب من حيث الاعتداد بجمليتها أو عدم الاعتداد بها، فهناك تراكيب تفيد فائدة تامة دون أن تستكمل عنصري الإسناد، مثل: تركيب النداء، والتعجب، والاختصاص، والتحذير

---

(1) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص23

(2) الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، ص7 .

(3) انظر: أبو المكارم، علي، **مقومات الجملة العربية**، (القاهرة: دار غريب، ط1، 2007م)، ص52.

(4) انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، (الكويت، جامعة الكويت، ب.ط، ب.ت) ص 31-33

والإغراء، وهناك تراكيب توفر فيها ركنا الإسناد ومع ذلك رفض بعض النحاة الاعتداد بجمليتها، مثل: المصادر والمشتقات العاملة المسندة إلى مرفوعاتها، والجملة إذا وقعت خبرا أو حالا أو صفة أو مضافا إليه[1].

ويتناول هذا المبحث بالتحليل التراكيب الخاصة (تعبيرات خاصة) التي خلت من أحد ركني الإسناد، ولجأ النحاة إلى تقدير عناصر محذوفة في الجملة لتنسجم هذه التراكيب مع القواعد العامّة المُطّردة، وتسمى عند بعض المحدثين الجمل غير الإسنادية، بمعنى أنها كانت في أول أمرها تعبيرا انفعاليا يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم، ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى المثل[2]، وأبرز الأبواب النحوية التي تمثّل هذه التراكيب ما يأتي:

- باب التعجب.
- باب المدح والذم.
- باب النداء
- باب الاختصاص
- باب التحذير والإغراء
- باب الاشتغال
- باب التنازع

وتفاصيل هذه التراكيب على النحو الآتي:

أ- التعجب

للتعجب صيغتان هما: "ما أفعله" و"أفعل به"، مثل: "ما أحسن زيدا"، و"أحسن بزيد" وتحليل الصيغة الأولى عند أكثر النحاة: أن "ما" بمعنى "شيء" مبتدأ، و"أحسنَ" فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر عائد على "ما"، و "زيدا" مفعول به، والجملة خبر للمبتدأ، والتقدير: "شيءٌ أحسن

---

(1) انظر: أبو المكارم، علي، **مقومات الجملة العربية**، ص46، 47

(2) انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص97

زيداً، أي: جعله حسنا. والصيغة الثانية "أفعل به"، يرى أكثر النحاة أن "أفْعِل" فعل ماض على صورة الأمر، ومعناه التعجب، والباء زائدة في الفاعل[1]. ويمكن تمثيل افتراض النحاة لأصل التركيب الأول بالرسم الآتي:

شيءٌ أحسن زيدا ⇐ استبدال

ما أحسن زيدا.

وأصل التركيب الثاني:

أحْسَنَ زيدٌ ⇐ استبدال (استبدلت بصيغة الماضي صيغةُ الأمر)

أحسِنْ زيدٌ ⇐ زيادة

أحسِنْ بزيدٌ ⇐ استبدال

أحسن بزيدٍ.

ومن توجيهات النحاة المتصلة بالتحويل في الصيغة الأولى مثل قولنا: "ما أكرم زيدا" ما يأتي:

يرى الأخفش أن "ما" موصولة، والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: الذي أكرم زيدا شيء عظيم[2]، ويُلحظ أن النحاة قدّروا بنية عميقة تشتمل على ركني الإسناد ثم تحوّل عنها التركيب، ويمكن تمثيل هذا الرأي تحويليا بالرسم الآتي:

الذي أكرم زيدا شيء عظيم ⇐ استبدال

ما أكرم زيدا شيء عظيم ⇐ حذف

ما أكرم زيدا ∅ عظيمٌ ⇐ حذف

ما أكرم زيدا ∅.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص139-ص140، والسامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، ج4، ص242.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **ال**مرجع السابق نفسه، ج2، ص141؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص37.

ويرى بعض النحاة أن "ما" نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: "شيء أكرم زيدا عظيمٌ"[1]، ويُلحظ أيضا أن هذا التقدير الذي افترضه النحاة يتوافق مع القواعد المُطردة من حيث اشتماله على ركني الإسناد، ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

شيء أكرم زيدا عظيمٌ ⇐ استبدال

ما أكرم زيدا عظيم ⇐ حذف

ما أكرم زيدا ∅ .

والصيغة الثانية للتعجب "أفعل به"، نحو قولنا: "أكرم بزيدٍ" يرأى الزمخشري أن أصل الكلام: أحسن يا مُخاطَب به، فصيغة "أفعل به" لفظها لفظ الأمر للمبالغة، ويكون محل الاسم المجرور النصب على المفعولية، والباء زائدة به[2].

ويمكن تمثل العمليات التحويلية التي طرأت على التركيب بالرسم الآتي:

أحسِنْ يا مُخاطب زيداً ⇐ حذف

أحسنْ ∅ زيداً ⇐ زيادة

أحسن بزيدا ⇐ استبدال

أحسن بزيد.

ب- المدح والذم

من أساليب المدح والذم في اللغة العربية استخدام "نعم" و"بئس"، نحو قولنا: "نعم الرجل زيد" و"بئس الرجل زيد"، ومن توجيهات النحاة لهذا التركيب ما يأتي:

- المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه.

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص141، 142؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص37.

(2) انظر: الزمخشري، المفصل.

- المخصوص بالمدح أو الذم خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام: نعم الرجل الممدوح زيد[1]. ويمكن توضيح ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

التقدير الأول:

زيد الرجل ⇐ تقديم

الرجل زيد ⇐ زيادة

نعم الرجل زيد.

التقدير الثاني:

نعم الرجل، الممدوح زيد ⇐ حذف

نعم الرجل ∅ زيد.

ونرجح التقدير الأول كما رجّحه بعض الباحثين؛ لأنه لا يختلف إعرابه تقدم او تأخر، فإذا قلت: (نعم الرجل زيد) أو (زيد نعم الرجل) لم يختلف إعرابه[2].

أما (نِعمّا) فيرى عمايرة أنها أداة برأسها وليست (ما) زائدة على (نعم) كما يرى بعض النحاة، نحو قولنا: "محمد نعما هو"

محمد محمد ⇐ زيادة

محمد نعما محمد ⇐ استبدال

محمد نعما هو[3].

ج- التحذير والإغراء

استوجب تركيب التحذير والإغراء تقديرا من النحاة، فيقدرون فعلا محذوفا نصب مفعولا به،، وبقي أثره بعد حذفه؛ لأنهم لا يقبلون بوجود معمول بدون عامل. فهي جملة فعلية مع أنه لا فعل فيها ولا فاعل، والتحذير: هو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ"إيَّا"

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص156؛

(2) انظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، ج4، ص261.

(3) انظر: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص112

أو ما جرى مجراه، وقرَّر النحاة أن هذا التركيب يشتمل على مفعول به منصوب بفعل محذوف واجب الحذف في ثلاث حالات، وهي:

- مع "إيا"، نحو: إياك والشر.
- مع المكرر، نحو: النارَ النارَ.
- مع المعطوف، نحو: رأسَك والحائطَ.

وما عدا هذه الصور يجوز فيه إظهار الفعل وحذفه، نحو: "الكذبَ"، والتقدير: "احذر الكذبَ". والصورة الأولى: "إياكَ والشرَّ" ذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الاسم الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، والتقدير: (إياك باعد من الشر)، و(احذر الشر)، فأصل الكلام جملتان[1].

ويمكن توضيح افتراض النحاة لأصل الكلام وما طرأ عليه من تحويل بالرسم الآتي:

إياك باعد من الشر، واحذر الشرّ ⇐ حذف (حُذف العامل والجار والمجرور)

إياك ∅ ∅، واحذر الشر ⇐ حذف (حُذف العامل من الجملة الثانية)

إياك، و ∅ الشرَّ.

والصورة الثانية: "النارَ النارَ"، أصلها: "احذر النارَ النارَ"، ويمكن توضيح العمليات التحويلية الطارئة على الكلام بالرسم الآتي:

احذر النار ⇐ زيادة (للتوكيد)

احذر النارَ النارَ ⇐ حذف

∅ النارَ النارَ.

فيكون الأول مفعولا به للفعل المحذوف، والثاني توكيدا لفظيا.

---

(1) انظر السيوطي، عبد الرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج2، ص17 وما بعدها، وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج2، ص275.

والصورة الثالثة: "رأسَك والحائطَ" والتقدير: قِ رأسك، واحذر الحائط، فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر[1]. ويمكن تمثيل العمليات التحويلية الطارئة على البنية العميقة بالشكل الآتي:

قِ رأسك، واحذر الحائطَ ⇐ حذف

∅ رأسَك، واحذر الحائط ⇐ حذف

رأسك، و ∅ الحائطَ.

ومنه قولهم: "كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ، ورُويت بنصبهما جميعا، ورُوي برفع الأول ونصب الثاني، فمن نصبهما جميعا قدَّر فعلين كأنه قال: "ائْتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ، وعلى الوجه الثاني يكون التقدير: "كلُّ شيءٍ مُحتَمَل ولا تشتُمَنَّ حُرّا"[2]. وخلافات النحاة في تقدير البنية العميقة وما طرأ عليها من عمليات تحويلية يمكن تمثيلها بالرسم الآتي:

_ التقدير الأول:

ائْتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ ⇐ حذف

∅كلَّ شيء، ولا ترتكب شتيمةَ حُرٍّ ⇐ حذف

كل شيء، ولا ∅ شتيمة حر.

_ التقدير الثاني:

كلُّ شيءٍ مُحتَمَلٌ، ولا تشتُمَنَّ حُرّا ⇐ حذف

كلُّ شيءٍ ∅، ولا تشتُمَنَّ حرا ⇐ استبدال

كل شيء ولا شتيمةَ حرٍّ.

د- الإغراء:

هو إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه، ويجب إضمار الفعل الناصب للاسم في حالتين، هما:

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المرجع السابق نفسه، نفس الصفحة.

(2) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق المرجع السابق نفسه، ص27.

- إذا عُطف المغرى به، نحو: الأهلَ والولدَ، وإذا كُرِّر، نحو: الصدقَ الصدقَ[1].

ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم:

- الزم الأهل و الزم الولد ⇐ حذف
  ∅ الأهلَ، و ∅ الولدَ.
- الزم الصدق ⇐ زيادة (للتوكيد)
- الزم الصدقَ الصدقَ ⇐ حذف
  ∅ الصدقَ الصدقَ.

فيكون الأول مفعولا به للفعل المحذوف، والثاني توكيدا لفظيا.

هـ- الاختصاص

هو منصوب مفعولاً بـه بفعـل واجـب الإضـمار يُقـدّر حـسب الـسياق. وتقـديره: "أخصُّ"، أو "أعني". ويختص بكلمات معينة هي:

- "أي" الواقعة بعد ضـمير المـتكلم، نحـو: "أنـا أفعـل ذلـك أيهـا الرجـلُ". وحكـم "أي" هنـا كحكمها في باب النداء فهي مبنية على الضم وموضعها النصب، والمراد بها المتكلم.
- الاسم الدال على مفهوم الضمير معرفـا بـأل، أو بالإضـافة، نحـو "نحـن العُـرْبَ أقـرى الناس للضيف"، وأكثر الأسماء المضافة الداخلة في هذا الباب هي: "بنو فـلان"، و"معـشر" مضافة، و"أهل البيت"، و"آل فلان"، وقلَّ كون الاختصاص علما[2]، كقول رؤبة:

بنا تميما يُكشف الضباب[3].

بنا أعني تميما يُكشف الضباب ⇐ حذف

بنا ∅ تميما يُكشف الضباب.

---

(1) انظر السيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص20، وص21

(2) انظر السيوطي، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج2، ص22-24.

(3) من الرجز، ديوانه ص، والكتاب

و- تركيب النداء

المنادى: هو منصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار، استغناءً بظهور معناه وكثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء؛ لأن إظهار الفعل يوهم الخبر[1].

واختلف النحاة في العمليات التحويلية التي طرأت على هذا التركيب:

الفارسي والمبرد يريان أن الناصب للمنادى هو حرف النداء، على سبيل النيابة، إذ ناب مناب الفعل، والجمهور يرى أن الناصب له فعل محذوف[2]. ويمكن تمثيل العمليات التحويلية لكل فريق على النحو الآتي:

رأي الجمهور:

أنادي زيدا ⇐ حذف

∅زيدا ⇐ زيادة

يا زيدا ⇐ استبدال (استبدل بالنصب البناء على الضم)

يا زيدُ.

ويمكن تمثيل رأي الفارسي والمبرد بالشكل الآتي:

أنادي زيدا ⇐ استبدال (استبدل بالفعل حرف النداء)

يا زيدا ⇐ استبدال (استبدل بالنصب البناء على الضم)

يا زيدُ.

ويجوز حذف المنادى وإبقاء حرف النداء قبل الأمر والدعاء، على رأي ابن مالك؛ لأن الأمر والدعاء داعيان إلى توكيد المأمور والمدعوّ، فاستعمل النداء قبلهما كثيرا[3]، ومنه قول الشاعر:

---

(1) انظر السيوطي، المرجع السابق نفسه، ج2، ص25.

(2) انظر المرجع السابق نفسه، ج2، ص25؛ وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصّل**، مرجع سابق، ج1، ص127

(3) انظر السيوطي، همع الهوامع، **مرجع سابق**، ج2، ص34، و35

يـــا لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كلّهِـــمُ والصالحين على سمْعـَـان مـن جـارِ

والتقدير: يا هؤلآء أستدعي لعنة الله على سمعان[1].

فأصل التركيب:

يا هؤلاء أستدعي لعنةَ الله ⇐ حذف

يا ∅ أستدعي لعنةَ الله ⇐ حذف

يا ∅ لعنة الله ⇐ استبدال (استبدل بالنصب البناء على الضم)

وقوله تعالى:]أَلَّا يَسْجُدُواZ (النمل: 25)، قُرئت (ألا يا اُسجدوا) ف (ألا) حرف تنبيه، و(يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، وتقدير الكلام: ألا يا قومِ اُسجدوا[2].

ز- حذف حرف النداء

يجوز حذف حرف النداء، مثل: قوله تعالى:]رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَZ (يونس: 88) ويجوز حذف حرف النداء على رأي ابن مالك في اسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة، على حين يمنع البصريون ذلك، مثل: قولهم: "اشتدي أزمةُ تنفرجي"[3].

وأصل التركيب

اشتدي يا أزمة حتى تنفرجي ⇐ حذف

اشتدي ∅ أزمةُ حتى تنفرجي ⇐ حذف

اشتدي أزمة ∅ تنفرجي.

---

(1) بلا نسبة، انظر: الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج1، ص118؛ والزمخشري، أبو القاسم محمود، **المفصّل في علم العربية**، (بيروت: دار الجيل، ط2، ب.ت) ص48.

(2) انظر: العكبري، أبوالبقاء عبدالله، **التبيان في إعراب القرآن**، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)ج2، ص223.

(3) انظر السيوطي، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج2، ص33

وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة: 85)

أنتم يا هؤلاء ⇐ زيادة

ثم أنتم يا هؤلاء ⇐ حذف

ثم أنتم ∅ هؤلاء.

ع- الاشتغال

هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، ومثال الأول: "زيدا أكرمتُه"، ومثال الثاني: "زيدا أكرمتُ أباه"، ويرى جمهور البصريين أن تقدير الكلام: أكرمت زيدا أكرمته؛ لأنه لا يجوز أن يعمل عامل واحد في اسم ظاهر وضميره[1]. وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الإنسان: 31)، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ (النحل: 5) والذي دفع النحاة إلى هذا التقدير وجود معمول بدون عامل، أي افتقار التركيب إلى المسند، ويمكن تمثيل رأي النحاة بالرسم الآتي:

أكرمت زيدا ⇐ تقديم

زيدا أكرمت ⇐ زيادة

زيدا أكرمته

ط- التنازع

يعرف النحاة التنازع بأنه: توجّه عاملين إلى معمول واحد، مثل: "قابلتُ وأكرمتُ زيداً" فكلا العاملين يطلبان "زيداً" بالمفعولية، ويخرج النحاة بالتقدير من مخالفة القاعدة التي تمنع

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص469، 470؛ والسيوطي، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص102 وما بعدها؛ وابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، مرجع سابق، ج2، ص30.

أن يكون لعامل واحد معمولان؛ ومن ثَـمَّ يَـرَوْن أنـه يجـب أن يعمـل عامـلٌ واحـد فقـط في الاسم الظاهر والآخر يعمل في ضميره المُقدّر، واختلف البـصريون والكوفيـون أي العـاملين يعمل في الاسم الظاهر فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى بالعمل لقربه، وذهـب الكوفيـون إلى أن الأول أولى بالعمل لتقدُّمه[1].

"يحسن ويسيء ابناك": إن أعملت الفعل الأول يجب إضمار الفاعل مع الفعل الثـاني، فتقول: "يحسن ويسيئان ابناك"، وإن أعملت الثاني وجـب أن تـضمر في الأول فاعلـه، فتقـول: "يحسنان ويسيء ابناك". ولا يجوز ترك تقدير الفاعل عند جمهور النحـاة لأنـه يـؤدي إلى حـذف الفاعل، والفاعل واجب الذكر، والكسائي يجوز عنده عدم تقـدير فاعـل مـضمر، فيجـوز أن تقول: "يحسن ويسيء ابناك" علـى إعمـال الثـاني، وحـذف الفاعـل مـن الفعـل الأول[2]؛ لأن الكسائي يجوز عنده حذف الفاعل، وحسن في هذا الموضع؛ فرارا مـن مخالفـة قاعـدة أصـولية وهي أنه " لا يجوز الإضـمار قبـل الـذكر"[3]، والفـراء يجـوز عنـده توجـه عـاملين إلى معمـول واحد[4].

يحسن ابناك ويسيء ابناك ⇐ استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الـضمير، وفيـه إضمار قبل الذكر لكنه مُغتفر لأن المضمر هنا عمدة وهو الفاعل)

يحسنان ويسيء ابناك أو

يحسن ويسيئان ابناك.

أما إذا كان الضمير فضلة، نحو: قابلت وأكرمت زيدا، فعن إعمال الفعـل الثـاني، لا يُضمر في الفعل الأول، لكونه فضلة فلا يصح مخالفة القاعـدة الأصـولية: "لا يجـوز الإضـمار قبل الذكر"[5]، ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

_قابلت زيدا وأكرمت زيدا ⇐ استبدال

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، 494-497.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص497، 498.

(3) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، ج3، ص96.

(4) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع ستبق، جذ، ص498.

(5) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، ج3، ص96، 97.

قابلته وأكرمت زيدا ⇐ حذف (إثبات الضمير يؤدي لمخلفة قاعدة أصولية وهي أن الإضمار قبل الذكر غير جائز، لذا يجب حذفه؛ لأنه فضلة)

قابلت وأكرمت زيدا.

أما إذا أُعمل الفعل الأول فيجب الإضمار في الفعل الثاني، لأن حذف الضمير يؤدي إلى تهيئة الفعل للعمل ثم قطعه عنه من غير سبب، وذلك غير جائز، وبعض النحاة يرون جواز حذف الضمير؛ لأنه فضلة لا يجب ذكرها[1] ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

- قابلت زيدا وأكرمت زيدا ⇐ حذف

قابلت وأكرمت زيدا ⇐ زيادة

قابلت وأكرمته زيدا.

(1) انظر: عبد الحميد، محمد محي الدين، **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص502

الفصل الرابع

التحويل ومناهج النحو العربي ونظرياته[1]

وتحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: التأويل في النحو

المبحث الثاني: استصحاب الحال

المبحث الثالث: القياس

المبحث الرابع: التعليل

[1] يرى بعض الباحثين أن التقدير والحذف والحمل على المعنى والتضمين مما سيتم مناقشته في هذا الفصل، من الأولى أن يُطلق عليها مصطلح: نظريات لغوية فرعية؛ لأنها جاءت متكاملة مع نظرية العمل. انظر: عبدالدايم، محمد، النظرية اللغوية في التراث العربي، (القاهرة: دار السلام، ط1، 2006م) ص238-ص239.

المبحث الأول

التأويل في النحو

اهتم النحاة العرب بفكرة العامل، وأقاموا أبواب النحو على فكرة أنه لا بد من عامل ومعمول في كل تركيب، والعامل في اصطلاح النحاة هو: "ما أوجب أن يكون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا"[1]، وقسّموا العوامل إلى صنفين؛ أولا: عوامل معنوية مثل: الابتداء، و ثانيا: عوامل لفظية مثل: الأفعال.

وتدور فكرة العامل في كثير من أبحاث النحو العربي، ولهذه الفكرة فلسفتها وقوانينها؛ من ذلك اعتبار النحاة بعض العوامل أصلا كالأفعال، وبعضها فرعا كالأسماء والحروف، وبعض العوامل أقوى من غيرها، وغير ذلك من آراء النحاة التي يُمكن الاطلاع عليها بشكل واسع في كتب النحو، ولم نذكرها في هذا الموضع لأنها ليست بذي صلة وثيقة بالتحويل.

ونجد أن مبدأ العامل الذي يُترجم باللغة الإنجليزية إلى: Government من أهم المبادئ التي قام عليها النحو التوليدي في نماذجه المتأخرة مثل نموذج الربط والعمل Governement and Binding (1982 وما بعد) فهو محور رئيس لتفسير ما يطرأ على التركيب، وغاية العامل في نظرية النحو التوليدي التحويلي تحديد طبيعة الروابط التي تحكم العلاقة بين التراكيب ومكوناتها المختلفة في البنية العميقة الذهنية؛ لتفسير ما يطرأ على البنية السطحية المُتكلَّمة[2]. ويرتبط هذا المصطلح بتأثير بعض العناصر اللغوية في عناصر أخرى في الجملة[3].

---

(1) الجرجاني، عبدالقاهر، **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، تحقيق: البدراوي زهران، (القاهرة: دار المعارف، ط2، د.ت) ص73.

(2) انظر: الغامدي، محمد، اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد3، المجلد34، 2006م، ص77.

(3) انظر: باقر، مرتضى، **مقدمة في القواعد التوليدية**، مرجع سابق، ص148.

وفكرة العامل في النحو العربي مسؤولة بشكل كبير عن التأويل والتقدير، وتعدد الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة إلى قوانين العامل، إذ لابد من إيجاد عامل لكل أثر إعرابي داخل النص، من هنا ظهر مفهوم تقدير المحذوف، وهو أحد مظاهر التخريج في النحو، مثل: تقدير المبتدأ و الفعل وحرف الجر وغيرها من العوامل المحذوفة التي يقدرّها النحوي لسيطرة فكرة العامل.

فمثلا: الأداة (حتى) يرى النحاة أنها تعمل في الأسماءِ الجرَّ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال؛ لأنَّ العامل لا يعمل إلا مختصا، ومن ثَمَّ لجؤوا إلى تقدير بنية عميقة في التراكيب التي جاءت فيها (حتى) متلوة بفعل مضارع منصوب، مثل قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ (طه: 91) فهذا التركيب عند النحاة مُحوَّل من تركيب آخر، والفعل هنا ليس منصوبا بـ(حتى) لأنها حرف جر مختص بالدخول على الأسماء، بل هو منصوب بأن المضمرة التي تؤل مع الفعل بالمصدر[1]، ويكون أصل التركيب:

حتى أنْ يرجِعَ إلينا موسى ⇐ حذف

حتى ∅يرجِعَ إلينا موسى.

ومن ذلك (إنْ) و(إذا) الشرطيَّتان فهما تختصان بالدخول على الأفعال، لكن ورد في فصيح الكلام دخولهما على الأسماء، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ (التوبة: 6) وقوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ (الانشقاق: 1) فقدَّر جمهور البصريين بنية عميقة تحولت عنها هذه التراكيب؛ حفاظا على القاعدة[2]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

وإن استجارك أحدٌ استجارَك ⇐ حذف

وإن ∅أحدٌ استجارك.

---

(1) انظر: حسام الدين، كريم، **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط3، 2001) ص237، وانظر ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج2، ص320.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص340.

إذا انشقت السماءُ انشَقت ⇐ حذف

إذا ∅ السماءُ انشَقت.

ومن القوانين المرتبطة بفلسفة العامل مايأتي:

- (كل معمول لابد له من عامل)، وإذا لم يكن العامل موجودا في الكلام فلا بد من تقديره.
- (كل عامل لا بد له من معمول) .

وعلى القاعدتين السابقتين بُني باب الاشتغال.

- (العامل لا بد أن يستوفي معموله الخاص به).
- (لا يجتمع عاملان على معمول واحد) .

وعلى هاتين القاعدتين قام باب التنازع[1].

ويُلحظ أن البصريين كانوا أحرص على تطبيق فكرة العامل من الكوفيين، فقد لجؤوا إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوي، ولا بدَّ في رأيهم من البحث عن العامل في كل تركيب ولو أدَّى ذلك إلى تعديل المسموع من كلام العرب عن طريق التقدير، فمثلا: الفاعل في جملة: "محمد قرأ" ضمير مستتر؛ والغرض من تقديره الحفاظ على القاعدة التي تنصُّ على وجوب أن يكون الفاعل بعد الفعل، رغم عدم وجود ما يمنع من تقدم الفاعل على عامله على رأي بعض الكوفيين[2]. وقد علَّل النحاة بقاء المفعول به على إعرابه إذا تقدَّم على فعله، بخلاف الفاعل الذي إذا تقدَّم على فعله خرج عن كونه فاعلا وارتفع بالابتداء، بأن المفعول إذا تقدَّم فليس هناك عامل آخر يوجب نصبه، أما الفاعل إذا تقدَّم على الفعل فيُمكن أن يُقدَّر له عامل آخر، وهو الابتداء وعمله

---

(1) انظر: عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، (القاهرة: عالم الكتب، ط4، 1989م) ص205، و206.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص132، وانظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، صص422، ص423.

الرفع كعمل الفعل في الفاعل، فرتبة المفعول باقية مع التقديم، ورتبة الفاعل ذاهبة مع التقديم من أجل الابتداء[1]. ويمكن تمثيل رأي البصريين في تقدُّم الفاعل بالشكل الآتي:

قرأ محمدٌ ⇐ تقديم

محمدٌ قرأ ⇐ زيادة (حتى لا يكون فعل بدون فاعل)

محمدٌ قرأ محمد ⇐ استبدال (استبدل بالاسم الظاهر الضمير).

محمد قرأ هو.

وأرى أن فكرة العمل تتصل بالتحويل من جهة أن العامل من أهم الأسباب التي دفعت النحاة إلى القول بالتأويل والتقدير ،وإذا كان المنهج الوصفي في الدرس اللغوي الحديث قد أبدى معارضته الشديدة لفكرة العامل ؛ لأن العامل يستوجب تقديرات وتأويلات تُضاف إلى التركيب أو تعدل به إلى شكلٍ آخر، فإن النظرية التحويلية تعتمد البنية العميقة الْمقدَّرة أساسا من أسسها[2]. مثل تقدير النحاة لعامل محذوف في تركيب التحذير والإغراء، والاختصاص، وغيرها من التراكيب، مما سيتناوله البحث في فصل مستقل.

---

(1) انظر: الوراق، أبو الحسن محمد، **علل النحو**، تحقيق: محمود نصار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2002م)، ص379.

(2) عبدالرحمن، ممدوح، **من أصول التحويل في نحو العربية**، مرجع سابق، ص11.

أولا: التأويل في النحو

التأويل في اللغة هو: "تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوَّلته تأويلا وتأوَّلتُه بمعنى"[1] أما بالمعنى الاصطلاحي فلم يرد مفهوم التأويل النحوي لدى النحاة القدامى بشكل صريح، بل نقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي ما يفيد وظيفته بقوله: "التأويل إنما يُسوَّغ إذا كانت الجادَّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادَّة فيُتأوَّل"[2]، والجادة المقصودة هنا هي القواعد النحوية، فما جاء مخالفا للقواعد يجب أن يؤول.

والتأويل في النحو البصري يختلف عما هو عليه في النحو الكوفي، فإذا تعارضت الشواهد والأمثلة مع القواعد والأصول في النحو البصري، فزع النحاة إلى التأويل، حتى يخضع الكلام المسموع للقواعد، وإلاَّ وُصف بالشذوذ أو بالندرة أو بالتخطئة أحيانا. أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يُغيِّروا الأصول والقواعد لتتوافق مع الشواهد والأمثلة المستعملة المسموعة[3]. مثال ذلك: منع البصريون أن يجيء الاسم المرفوع بعد "إن" و"إذا" الشرطيتين. وقال الكوفيون: يجوز ذلك ولا طعن في صحته ولا فصاحته، محتجين بقول الله تعالى:] وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَZ (التوبة: 6)، فكلمة "أحد" في الآية الكريمة على مذهب الكوفيين فاعل للفعل المذكور، إذ لا يمنع مذهبهم تقدَّم الفاعل على فعله، واستدلُّوا بهذا الشاهد على جواز أن يلي "إن" و"إذا" الشرطيتين الاسم المرفوع، على حين لجأ البصريون إلى التأويل لتتوافق النصوص مع القواعد، فقدّروا في الآية الكريمة فعلا محذوفا، وتقدير الكلام: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وقدَّروا في البيت الشعري أيضا فعلا محذوفا والتقدير: إن هلَكَ مُنْفِسٌ"[4].

---

(1) الجوهري، أبو نصر إسماعيل، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: إميل يعقوب ومحمد طريفي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1999م) ج4، ص416.

(2) السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في أصول النحو**، مرجع سابق، ص47.

(3) انظر: المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، (أبوظبي: المجمع الثقافي، ب. ط، 2002م) ص462.

(4) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص472، ص473.

والتأويل في المصطلح النحوي عند المعاصرين يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متّفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير المخالفة لها"[1]. وهو بذلك يتناول التراكيب المُشكِلة الخارجة عن ظاهر القواعد النحوية المطّردة. أو كما يراه الغامدي هو: "تقدير أصل غير منطوق به تخرج على مقتضاه العبارة المنطوقة"[2].

ثانيا: أغراض التأويل

التأويل إما أن يكون لغرض لغوي، والمقصود به فهم النصوص والبعد عن إشكال المعنى[3]، أو أن يكون لإثبات توافق الشواهد والنصوص مع القواعد[4].

التأويل بغرض فهم النصوص

والمقصود بالفهم في هذا البحث فهم القارئ لا النحوي، لأن النحوي يفهم المراد، ثم يعمل بالتأويل على إيصال هذا الفهم إلى المتلقي. ويقتضي التأويل النحوي إرجاع الجملة إلى الأصل الذي عُدل بها عنه، وقانونه التمسك بالأصل اللغوي العرفي في فهم المعنى العميق للجملة أو النص[5]. فهناك تراكيب تستدعي التقدير[6]، ليتم فهم المقصود من النص، وهذه التراكيب واردة في القرآن الكريم في بعض المواضع، إذ يصعب فهم المراد من الآية بدون تقدير أو تأويل. من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ

---

(1) الخثران، عبدالله، **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي** (الرياض: النادي الأدبي، ط، 1988 م) ص9.

(2) الغامدي، محمد، **اللغة والكلام في التراث النحوي العربي**، مقال سابق، ص81 .

(3) انظر: صبرة، محمد حسنين، **تعدد التوجيه النحوي**، (القاهرة: دار غريب، ط1، 2006م) ص 314

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص 317.

(5) انظر: عبدالسلام، أحمد شيخ: تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي. **مقال سابق**، ص319.

(6) في التقدير ينعدم المقدر نهائيا، من ناحية ظهوره، وفي حالات كثيرة لا يُحدّد بصيغة معينة، وإنما يترك لما يتماشى مع السياق، فهو افتراضي. انظر: راشد، الصادق، **دور الحرف في أداء معنى الجملة**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، د.ط، 1996م)، ص99.

فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا (الكهف: 19)، فمرجع الضمير في (أيها) غير واضح، لذا قدّر النحاة تركيبا عميقا لهذا التركيب السطحي هو: (أي أهلها)[1].

وقوله تعالى:] قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا (الأنعام: 151)، اجتماع الأوامر مع النواهي في الآية، وتقدم فعل التحريم قبلها، استلزم تقديرا حتى يتضح المعنى، وهو: (قل تعالوا أتل ما نهاكم ربكم عنه، وما أمركم به)، فحُذف (وما أمركم به) لدلالة (ما حرم عليكم) لأن معنى (ما حرّم ربكم عليكم) ما نهاكم ربكم عنه، وبهذا التقدير يصح أن تكون (أن) تفسيرية لفعل النهي الدال عليه التحريم، وفعل الأمر المحذوف، فإنه يجوز أن تقول: أمرتك أن لا تكرم جاهلا وأكرم عالما؛ إذ يجوز عطف الأمر على النهي، والنهي على الأمر[2]. فالتركيب العميق للآية: (أتل ما نهاكم ربكم عنه، وما أمركم به). ثم حذفت عبارة (ما أمركم به). وأوّل النحاة (ما حرم عليكم) بـ(ما نهاكم عنه)، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

(أتلُ ما نهاكم ربكم عنه وما أمركم به) ⇐ حذف

أتل ما نهاكم ربكم عنه ∅ ⇐ استبدال

أتل ما حرم ربكم عليكم.

ويستلزم التأويل النحوي التقدير؛ إذ لا يتم المعنى ولا يتَّضح إلا بذكر المحذوف وردّ التركيب وإعادته إلى أصل وضعه[3]. والتقدير أسلوب من أساليب الوصول إلى معنى الكلام يقوم به النحوي لتصحيح اللفظ والمعنى، أو لتوضيح المعنى. ويرى النحاة أن تقدير التركيب الأصلي المعدول عنه يكون باعتبار المعنى[4].

---

(1) ابن النحاس، محمد إسماعيل، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001م) 2ج، ص291.

(2) انظر: الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ج 4، ص250.

(3) انظر: عبدالسلام، أحمد شيخ، تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي، **مقال سابق**، ص319.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص318.

فالتقدير توفيق للفظ مع المعنى؛ فهو يرتّق النص بحيث يضع مالم يذكره النص مما هو مفهوم ضمنيا وواجب تركيبيا.

وقد تشترك العبارة بين الإفادة وعدمها بحسب التقدير، نحو قولنا: (الحضور عندك) و(الخوف منك)، فإن قدَّرت الظرف أو المجرور خبرا كان المعنى تاما، وإن قدرته متعلقا بالمصدر لم يتم المعنى واحتاج إلى خبر، كأن تقول: (الحضور عندك نافع) و(الخوف منك لا داعي له)[1]. فالعبارة الواحدة تحتمل أن تكون مفهومة أو غير مفهومة بحسب تقدير البنية العميقة.

ومن ذلك أيضا التراكيب التي فيها أفعال تتعدى بحروف جر متضادة فتعطي معاني مختلفة وفقا للتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ (النساء: 127) فيحتمل التركيب بنيتين عميقتين لكل واحدة معنى مختلف، وفقا لتقدير حرف الجر المحذوف، وهما:

- وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن.
- وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن[2].

- التأويل بغرض توافق النصوص والشواهد مع القواعد النحوية

حدّد النحاة الكلام المُحتجّ به ببيئة مكانية يتوفّر فيها البعد عن الأعاجم، وهي قبائل محصورة في عدد معين، كما حددوا المدة الزمنية بثلاثة قرون، تبدأ بقرن ونصف قبل الإسلام وتنتهي بمنتصف القرن الثاني للهجرة[3]، لكنهم اصطدموا - بعد وضع القواعد النحوية - بنصوص وشواهد أخرى وردت في القرآن الكريم، أو عن عرب فصحاء وتدخل في عصور الاحتجاج، لكنها لا تتفق مع القواعد المطردة التي وضعوها، فكان لا بد من اللجوء إلى التقدير أو التأويل لتنسجم النصوص مع القواعد ولا تشذ عنها، ويرى الغامدي أن وصف هذه التراكيب بالشذوذ لا يعني الحكم عليها بالرداءة على الإطلاق، بل المعنى الذي أراده

---

(1) انظر: السامرائي، فاضل، **الجملة العربية والمعنى** (عمان: دار الفكر، ط1، 2007م) ص77

(2) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، (بيروت: دار المعرفة)د.ط، د.ت، ج1، ص301.

(3) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، مرجع سابق، ص33.

النحاة هو خروج هذه التراكيب عن النظام السائد في اللغة، وأسباب الشذوذ عن معهود اللغة غالبا ما تتعلَّق بالمستوى الشعري أو مستوى النظم القرآني المُخالف بالضرورة نسق الكلام المعهود، ويرى أن قضية التأويل ليست بالسذاجة التي يصورها بعض المحدثين الداعين إلى تعديل القواعد بناء على ما ورد في الشواهد، أو المناداة إلى التوسّع في السماع؛ للخروج من إشكال التأويل كما يُنسب إلى الكوفيين، لأن مثل هذه الدعوات تحيل القواعد إلى الفوضى[1].

ومن التراكيب الشاذة بعض التراكيب المسموعة عن العرب المخالفة قواعد النحو المطردة، مثل: قولهم: "كلمته فاهُ إلى فيَّ" بنصب فاه على الحال، وهذا مخالفٌ للقواعد المطردة التي تنص على أن الحال يكون مشتقا لا جامدا، والتقدير الذي افترضه النحاة: كلمته مُشافهةً ومعناه مشافها، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والمعنى كلمته في هذه الحال[2].

والعمليات التحويلية التي تمَّت هي: الاستبدال، إذ استبدل باسم الفاعل (مشافها) المصدر (مشافهةً)، ثم استبدل بالمصدر عبارة (فاه إلى فيّ) ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

كلمته مُشافِها ⟸ استبدال

كلمته مشافهةً ⟸ استبدال

كلمته فاه إلى فيّ.

قولهم: "بايعته يدا بيد" فكلمة (يدًا) نُصبت على الحال كأنه قيل: بايعته نقدا، أي ناقدا[3]، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

بايعته نقدا ⟸ استبدال

بايعته ناقدا ⟸ استبدال

بايعته يدا بيد.

---

(1) انظر: الغامدي، محمد، **اللغة والكلام في التراث النحوي العربي**، مقال سابق، ص83-85.

(2) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص391، وياقوت، محمود سليمان، **التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه**، مرجع سابق،، ص347.

(3) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص391

قولهم: "ما شأنُك وزيدا؟" والتقدير ما شأنُك وتناوُلك زيدا[1].

وطرأ على التركيب تحويل بالحذف.

ومن ذلك أن الحال يُشترط أن يكون مشتقا؛ لذا تأوّل النحاة التراكيب التي ورد فيها الحال جامدا، مثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ (النساء: 20)، بمعنى: (باهتين وآثمين)[2] فالتحويل الذي طرأ على التركيب هو الاستبدال، إذ أُستبدل (بصيغة المشتق) صيغة (المصدر). ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

- أتأخذونه باهتين وآثمين ⇐ استبدال
- أتأخذونه بهتانا وإثما.
- وقوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ (الفرقان: 63)، بمعنى (هيّنين) أو تكون صفة للمشي، والتقدير: مشيا هيِّنا[3]. أي أنها حال، أو صفة للمفعول المطلق تبيّن نوع الفعل، ويمكن تمثيل التحويل بالشكل الآتي:
- يمشون على الأرض مشيا هيّنا ⇐ حذف
- يمشون على الأرض هيِّنا ⇐ استبدال (استبدل بصيغة (هيِّنا) صيغة (هَوْنا).
- يمشون على الأرض هوْنا.

ومن ذلك بعض التراكيب المُختلف فيها بين النحاة، مثل:

أ- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

كقوله تعالى ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ (النساء: 1) على قراءة حمزة بخفض (الأرحام)، إذ يرى البصريون أن التركيب يُخالف قاعدة نحوية هي أنه "لايجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار"؛ لذا تأوّلوا الآية على أن الواو ليست

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص307

(2) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، مرجع سابق، ج1، ص258.

(3) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج3، ص103.

عاطفة بل هي واو القسم. فيكون التقدير: أقسم والأرحام، على حين جوّز الكوفيون ذلك[1] فتكون البنية العميقة للتركيب عند البصريين:

أقسم والأرحامِ ⇐ حذف (حُذف فعل القسم)

∅ والأرحامِ.

نيابة غير المفعول به عن الفاعل في وجود المفعول به: اختلف النحاة في جواز إقامة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول، فالبصريون يمنعون هذه التراكيب ويبحثون لها عن تأويل، كقراءة أبي جعفر قوله تعالى: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية: 14) ببناء الفعل (يجزي) للمجهول، وإقامة الجار والمجرور (بما) مقام الفاعل، ونصب المفعول به (قوما)، ويمنع البصريون ذلك فلا يجوز عندهم: "ضُرب بسوطٍ زيداً"، وتأوَّلوا الآية على الوجه الآتي: "ليُجزى الجزاءُ قوما"[2]. فنائب الفاعل ليس الجار والمجرور بل هو محذوف؛ وهذا التأويل للفرار من القول بأن نائب الفاعل الجار والمجرور لوجود المفعول به في الجملة. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

ليجزي الله الجزاءَ قومًا ⇐ حذف

ليجزي ∅الجزاءَ قوما ⇐ استبدال (استبدل بموقع المفعول المطلق موقع نائب الفاعل) واستبدلت بصيغة المبني للمعلوم صيغة المبني للمجهول.

ليُجزى الجزاءُ قوما ⇐ حذف

ليُجزى ∅قوما.

ثالثا: المظاهر التحويلية في التأويل

يرى تمام حسان أن التأويل هو ردّ التركيب إلى أصل القاعدة، وقد يكون بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين..، وإذا تعدَّدت

---

(1) انظر: الأندلسي، أبوحيان، **تفسيرالبحر المحيط**، مرجع سابق، ج3، ص165- 167؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج3، ص189.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص521.

الأصول الصالحة أن يُرد إليها التركيب بالتأويل اختلف النحاة في الاختيار عند إجراء التوجيه فيختار هذا النحوي وجها ويختار الآخر غيره؛ وهذا سبب تشعُّب مسائل النحو العربي[1].

ويمكن إيجاز المظاهر التحويلية في التأويل في النحو العربي في أمور عدة هي: الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات، والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والزيادة والتضمين.

أ- الحذف:

ومنه حذف الاسم والفعل والحرف. وقد تحدّث عن ذلك ابن جني تحت (باب في شجاعة العربية)[2] ومنه مثلا ، قولنا: (من عندك؟) مبتدأ + خبر. فيكون الجواب: زيد. مبتدأ+ خبر ∅ . والتقدير العميق للجملة: زيد عندي، والتركيب يستدعي التقدير في نظر النحاة، لأنه قائم على مسند إليه فحسب، فلا بد من تقدير المسند[3]، فهي جملة اسمية تحويلية بالحذف، حيث حذف منها الخبر.

وجملة: "هل ظننتَ أحدا قارئا؟" ، الجواب: ظننتُ زيدا.

والتركيب السابق حُذف منه المفعول به الثاني، والتقدير العميق للجملة: ظننت زيدا قارئا[4]، فهي جملة اسمية (بالنظر إلى أصل المفعولين) تحويلية بالحذف، حُذف منها المفعول به الثاني.

أما حذف العامل فيُمكن التمثيل له بجملة: (متى جئتَ؟) الجواب: يومَ الجمعة. وأصل التركيب:

"جئتُ يوم الجمعة".

فهي جملة فعلية تحويلية بالحذف حُذف منها الفعل.

---

(1) انظر: حسان، تمام، **الأصول**، مرجع سابق، ص145، وص147.

(2) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج2، ص360 وما بعدها.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص227.**

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص404.

ومن أمثلة حذف الجملة، تركيب القسم، نحو: "والله ما فعلت" أصل التركيب: "أقسم والله ما فعلت" فحُذف الفعل والفاعل. وقوله تعالى] فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِZ (محمد: 4) وتقدير الجملة عند النحاة (فاضربوا الرقاب ضربا) = فعل+ فاعل+مفعول به+ مصدر "مفعول مطلق". وطرأ على التركيب عمليات تحويلية عدة، يمكن تمثيلها على النحو الآتي:

فاضربوا الرقابَ ضرباً ⇐ تقديم

ضرباً فاضربوا الرقابَ ⇐ حذف

ضرباً الرقابَ ⇐ حذف التنوين

ضربَ الرقابَ ⇐ استبدال (حلَّت علامة الجر محل النصب، لأن المصدر أُضيف لمفعوله)

ضربَ الرقابِ.

"وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري"[1].

ب- الإضمار:

مثل: استتار الضمير[2]، وإضمار (أن) في نصب الفعل المضارع[3]. ومن مواضع إضمار "أن" الناصبة للفعل المضارع أن تقدر بعد حتى، مثل قوله تعالى:

-] حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰZ (طه: 91)

فهذا التركيب عند النحاة مُحوَّل من تركيب آخر، والفعل هنا ليس منصوبا بـ(حتى) لأنها حرف جر مختص بالدخول على الأسماء، بل هو منصوب بأن المضمرة التي تؤول مع الفعل بالمصدر، ويكون أصل التركيب:

---

(1) ابن الأثير، ضياء الدين نصرالله، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: المكتبة العصرية، ب. ط، 1995م) ج2، ص90؛ والجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، مرجع سابق، باب التقديم والتأخير ص106 وباب الحذف ص146.

(2) انظر: السيوطي، **همع الهوامع وشرح الجوامع**، ج1، ص207، و208.

(3) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص319 وما بعدها.

حتى أنْ يرجِعَ إلينا موسى ⇐ حذف

حتى ∅ يرجِعَ إلينا موسى.

ج- صوغ المصدر من الحرف

وما دخل عليه مثل (أن، أنّ، كي، لو، ما) [1]، وعلامة الموصول الحرفي: أن يؤوّل مع صلته بمصدر، والموصولات الحرفية هي: "أنْ" المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: 184)، و"أنّ" وتوصل باسمها وخبرها، نحو: ألا يكفي أني صادق، و"كي"، نحو: جئت لكي أزوك، و"ما" وتكون مصدرية ظرفية، نحو: لا أصحبك ما دمت مسرعا، وتكون غير ظرفية، نحو: عجبتُ مما قلتَ، و"لو"، نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ (البقرة: 96) [2]. فالنحاة يقدرون مصدرا صريحا في موقع المصدر المؤول، ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

- صيامكم خيرٌ لكم ⇐ استبدال
- وأن تصوموا خير لكم.
- ألا يكفي صدقي ⇐ استبدال
- ألا يكفي أني صادق.
- جئت لزيارتك ⇐ استبدال
- جئت لكي أزورك.
- لا أصحبك مدة دوامك مسرعا ⇐ استبدال
- لا أصحبك ما دمت مسرعا.
- عجبت من قولك ⇐ استبدال

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص132 وما بعدها.

(2) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج132-134؛ والسيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج1، ص264، 265؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج1، ص137؛ والأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، (بيروت: دار الفكر، ب.ت) ج1، ص130.

- عجبت مما قلت.
- يود أحدُهم التعمير ⇐ استبدال
- يود أحدهم لو يعمر.

د- الجمل التي لها محل من الإعراب

يقدر مكان الجملة التي لها محل من الإعراب كلمة مفردة، والجمل التي لها محل من الإعراب هي: الجملة الواقعة خبرا والواقعة حالا والواقعة مفعولا والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم، والواقعة تابعا. وقد تحدّث عنها ابن هشام في باب الجمل التي لها محل من الإعراب[1]. فالجملة الواقعة حالا يُقدَّر مكانها كلمة مفردة؛ لأن الأصل في الحال الإفراد، مثل قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ (القصص: 25) أي: ماشية، وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ (القصص: 79)، وتتعلق شبه الجملة بمحذوف تقديره: استقرّ، أو مستقر[2]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

- فجاءته إحداهما ماشية على استحياء ⇐ استبدال
- فجاءته إحداهما تمشي على استحياء.
- فخرج على قومه مستقرا في زينته ⇐ حذف
- فخرج على قومه ∅ في زينته.

هـ- التقديم والتأخير

ومنه تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به على الفاعل، وغيرها من مواضع التقديم والتأخير الواردة في كتب النحو ، ومن صور التقديم، تقديم المفعول به على الفعل، كقوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ (الزمر: 66). وأصل التركيب: (بل اعبد الله) = فعل+

---

(1) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص472.

(2) انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، ج2، ص65، 66؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج2، ص346

فاعل+ مفعول به. وطرأ على التركيب تحويل بالزيادة ثم بالتقديم، فتقدم المفعول به على الفعل. ويمكن تمثيل التحويل على النحو الآتي:

- اعبد الله ⇐ زيادة
- بل اعبد الله ⇐ تقديم
- بل اللهَ اعبد ⇐ زيادة
- بل الله فاعبد.

ولو قال: (بل اعبد الله) لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول، لكن التقديم أوجب اختصاص العبادة به دون غيره[1].

و- الزيادة

أشار بعض علماء العربية القدامى إلى مفهوم الزيادة، مثل قول ابن فارس: "إن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالاً وضرب لذلك بعض الأمثلة، نحو: قولهم: "مثلي لا يخضع لمثلك" والأصل: أنا لا أخضع لك. وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ (الرحمن: 27)[2]. فزيدت كلمة (مثل) في التركيب الأول، وكلمة (وجه) في التركيب الثاني.

ز- الحمل على المعنى:

وهي وسيلة تحويلية تعتمد على المعنى[3]، وهو أن يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه؛ والغرض منه علاج المخالفة بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، أو بعبارة أخرى: أن توافق العبارة المنطوقة القواعد[4].من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ (النمل: 87) فقال "أتوه" بالجمع حملا على المعنى، فإن "كل" مفرد في اللفظ، جمع

---

(1) ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله، **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص36.

(2) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة**، مرجع سابق، ص157

(3) عبداللطيف، محمد حماسة، **النحو والدلالة**، مرجع سابق، ص153

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص157

في معناه؛ لذا رُدَّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، فيجوز "كل القوم ضربته وكل القوم ضربتهم"[1] فالبنية العميقة التي يفترضها النحاة لتتوافق مع قواعد الجمع والإفراد هي:

- (وكلٌ أتاه داخرين) ⇐ استبدال
- وكلٌ أتوه داخرين.

يعود ضمير المفرد على كلمة (كل) ثم طرأ عليها تحويل بالاستبدال، فاستبدل ضمير المفرد بضمير الجمع.

وقد تحدث ابن جني عن الحمل على المعنى، وأورد له بعض الصور مثل: تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد[2]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى﴾ (الأنعام: 78) والأصل: هذه، وتأويل الكلام: "هذا المرئي"[3]، افترض النحاة بنية عميقة للتركيب ليتوافق استخدام اسم الإشارة (هذا) للمذكر مع ما يعود عليه وهو لفظ الشمس (مؤنث). ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

- قال هذا المرئي ربي ⇐ حذف
- قال ∅ هذا ربي.

وقوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ (البقرة: 275) على تأويل الموعظة بالوعظ[4]، افترض النحاة بنية عميقة للتركيب ليتوافق الفعل المجرد من علامة التأنيث مع الفاعل المؤنث (موعظة)، ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

- (فمن جاء وعظٌ من ربه) ⇐ استبدال
- فمن جاءه موعظة من ربه.

---

(1) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج 2، ص448.

(2)

(3) **المرجع السابق نفسه**، نفس الجزء والصفحة.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**،

وقوله تعالى] إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَZ (الأعراف: 56)، والمقصود بالرحمة هنا المطر[1]. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

- إن مطر الله قريب من المحسنين ⇐ استبدال
- إن رحمة الله قريب من المحسنين.

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لَغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فاستنكر أبو عمرو أن يلحق بالفعل "جاءته" علامة تأنيث و الفاعل مذكر، فقال أتقول جاءته كتابي؟ فرد الرجل قائلا: نعم أليس بصحيفة[2].

فعبارة "جاءته كتابي فاحتقرها" لا تتفق مع القواعد؛ لذا لزم حمل الكلام على معناه لا على لفظه لمعالجة المخالفة بين اللفظ المنطوق (البنية السطحية) وقواعد التذكير والتأنيث (البنية العميقة).

- جاءته صحيفتي فاحتقرها ⇐ استبدال
- جاءته كتابي فاحتقرها.

ويقولون: ويقولون ثلاثة شخوص؛ لأنهم يحملون ذلك على النساء[3]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالشكل الآتي:

- ثلاثة نساء ⇐ استبدال
- ثلاثة شخوص.

ونظام الحمل على المعنى يستلزم أن يكون للتركيب أصل (بنية عميقة) يفترضها النحاة ليتناسب طرفا التركيب من مذكر ومؤنث، أو مفرد وجمع، أو غير ذلك.

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**..

(2) انظر: ابن جني، **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص416.

(3) انظر: ابن فارس، أبوالحسين أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة**، مرجع سابق، 195.

ح- التضمين:

ويعرّفه النحاة بأنه إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الأسماء والأفعال والحروف ، وهو من إحدى الوسائل التحويلية أيضا التي يعالج بها النحاة المخالفة بين ظاهر النص، وقواعد اللغة؛ إذ توجد تراكيب يتعدَّى فيها الفعل بحرف جر آخر ليس مما يتعدّى به، فيحتاج النحوي لتقدير فعل آخر متناسب مع الفعل الأصلي في المعنى، ويصح أن يتعدّى بحرف الجر الوارد في النص.

أما في الأسماء فهو أن يتضمَّن اسم معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعا، كقوله تعالى:] حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّZ(الأعراف: 105)؛ إذ تضمّن "حقيق" معنى "حريص" ليفيد أنه محقوق بقول الحق، وحريص عليه. وأما في الأفعال فهو أن تُضمِّن فعلا معنى فعل آخر يكون فيه معنى الفعلين جميعا، ويكون الفعل متعديا بحرف فيأتي متعديا بحرف آخر ليس مما يُتعدَّى به، فيجب تأويل الفعل، كقوله تعالى:] يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِZ (الإنسان: 6)، ضمَّن "يشرب" معنى "يروي" لأن الفعل الأول لا يتعدى بالباء بل يتعدى بنفسه مباشرة، ولكن أريد باللفظ هنا معنى الفعلين "الشرب" و"الرَّي". وعلى رأي الكوفيين التجوُّز في الحرف، وهو "الباء" لأنها هنا بمعنى "من"[1].

ويقول عنه ابن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء بالحرف مع ما هو في معناه"[2] ويقول عنه ابن هشام: قد يُشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضمينا. وفائدته أن تؤدي كلمة معنى كلمتين، مثل قوله تعالى:] وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُZ (آل عمران: 115) أي فلن تُحرموه، والمعنى: فلن تُحرموا ثوابه؛ لذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، وكقوله تعالى:] لَّا

---

(1) انظر: الزركشي، محمد، **البرهان في علوم القرآن**، مرجع سابق، ج2، ص388، و389.

(2) ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ج2، ص308.

يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰZ (الصافات: 8) عُدِّي "يسَّمع" بـإلى وإنما أصله أن يتعدَّى بنفسه مباشرة[1].

ويتّفق كل من تعرض لموضوع التضمين أن الغرض منه هو: إعطاء كلمة واحدة بُعدا أكبر في الدلالة؛ لتدل على معنين، عن طريق: صيغة الكلمة الأولى، وبما دل عليه الحرف المستلزم للصيغة الأخرى، وما تحمله من معنى[2].

ويرجع سبب وجود هذه الظاهرة في النحو العربي إلى محاولة تأويل بعض التراكيب اللغوية المتعارضة مع ظاهر القواعد النحوية؛ إذ يتعدى الفعل بحرف جر غير ما يتعدى به، أو يتحول من التعدي إلى اللزوم، فيحاول النحاة رد التراكيب إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل أو الحرف[3]. من ذلك الفعل (خالف) المتعدي لمفعوله مباشرة، مثل (خالفت الأمر) لكنه ورد في القرآن الكريم لازما] فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌZ (النور: 63).

فالتضمين نوع من الاستبدال الذهني الذي لا يظهر إلا أثره في التركيب، إذ يُستبدل فعل بفعلٍ آخر متناسب مع حرف الجر الوارد في النص، ومتوافق مع معنى الفعل المحذوف، ويمكن توضيح التحويل في الآيات السابقة بالرسم الآتي:

- وما تفعلوا من خير فلن تُحرموا ثوابَه ⇐ استبدال
- وما تفعلوا من خير فلن تحرموه ⇐ استبدال
- وما تفعلوا من خير فلن تُكفروه.
- ولا تنووا عقدة النكاح ⇐ استبدال
- ولا تعزموا عقدة النكاح.
- لايُصغون إلى الملأ الأعلى ⇐ استبدال

---

(1) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج 2، ص791.

(2) انظر: راشد، الصادق، **دور الحرف في أداء معنى الجملة**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، د.ط، 1996م) ص253.

(3) انظر **المرجع السابق نفسه**، ص261، ص262.

- لا يسَّمعون إلى الملأ الأعلى.

وهكذا لجأ البصريون إلى القول بالتضمين للتوفيق بين القواعد والنصوص التي شذّت عنها، وأوّلوا الفعل حتى يتوافق مع الحرف وطريقة استعماله، وعدوا هذه النصوص سماعية لا يُقاس عليها، على حين رأى الكوفيون أنها قياسية، فهم يرون أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

رابعا: إضعاف التأويل لحجية النص واحتياجه إلى دليل

يرى النحاة أن النص إذا دخله التأويل ضَعفت قوته وحجيّته، ومن ثمّ لا يؤوّلون نصا من النصوص إلا بعد اعتمادهم على دليل، لأن الأولى الحمل على الظاهر، وفيما يلي أهم القواعد الأصولية التي اعتمدها النحاة في مسألة التأويل:

1- من أصولهم المقررة أن"ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[1] ومن ذلك اختيار أبي حيان للوجه الذي لا تأويل فيه في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ﴾ (البقرة: 17)، إذ يرى بعض النحاة أن "أضاءت" متعد وقيل لازم، فإذا كان متعديا كانت الهمزة فيه للتعدية إذ يُقال "ضاء المكان"، والفاعل ضمير النار، و"ما" مفعوله، و"حوله" صلة معمولة لفعل محذوف، والتقدير على هذا الوجه: فلما أضاءت النارُ المكانَ الذي حوله. وإن كان الفعل لازما كان الفاعل "ما" الموصولة، وأُنّث على المعنى، والتقدير: فلما أضاءت الجهة التي حوله. والأولى أن تكون "أضاءت" متعدية فلا تحتاج إلى حملٍ على المعنى[2].

2- الأولى عدم التأويل والحمل على ظاهر النص ما أمكن ذلك[3].فالنص إذا احتمل تأويلا غير ما استدل عليه فقد قيمته الاستدلالية؛ لذا لا يقيس النحاة على ما في

---

(1) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج1، ص249.

(2) انظر: الأندلسي، أبوحيان، **تفسير البحر المحيط**، مرجع سابق، ج1، ص212.

(3) انظر: فلفل، محمد عبدو، **الشاذ عند أعلام النحاة: تعليله وتأويله والاستدلال به ورده**، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 2005م) ص77.

النص المؤوَّل ما أمكنهم الحمل على ظاهر النص[1]. ومن ذلك اشتراطهم عدم الخروج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ، ومثّل ابن هشام لهذه القاعدة الأصولية بقوله تعالى: ﴿ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ﴾ (البقرة: 264) قول بعضهم إن "الكاف" صفة لمصدر محذوف، أي إبطالا كالذي، ويلزمه أن يقدِّر إبطالا كإبطال إنفاق الذي يُنفق، وردّ ابن هشام هذا التقدير لما فيه من تقدير محذوفات لغير حاجة، ورأى أن "كالذي" متعلق بمحذوف حال من "الواو" في "تُبطلوا"، أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي يُنفق، فهذا الوجه لا حذف فيه[2].

ومن ذلك ترجيح الأنباري لرأي جمهور البصريين في العامل في المفعول معه، لأن رأيهم لا يحتاج إلى تقدير، إذ يرى البصريون أن العامل في المفعول معه، في نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ" الفعل الذي قبله وإن كان غير متعد لكنه قوي بالواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير "استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ" لأن الفعل في رأيه لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. ولم يُرجِّح الأنباري هذا الرأي لأنه يحتاج إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يحتاج إلى تقدير[3].

3- تقدير المحذوفات يجب أن يراعي أمرين، وهما: المعنى والصناعة النحوية، أي القواعد المُتَّفق عليها، والأصول النحوية العامة؛ لذا يمنع النحاة بعض التقديرات وإن كان المعنى يجيزها لأنها تتعارض مع القواعد، كما يُقدِّرون محذوفات وإن كان المعنى لا يحتاج إليها بغرض توافق التركيب مع القواعد، والتقدير الأمثل هو الذي يراعي الأمرين معا[4]. وقد تحدَّث ابن جني عن ذلك في فصلٍ بعنوان "الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" ومثَّل لذلك بقولهم "أهلكَ والليلَ" فربما يقدِّر من لا يعرف

---

(1) **انظر: المرجع السابق نفسه**، ص79.

(2) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج 2، ص688.

(3) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج1، ص249.

(4) انظر: عبدالرحمن، ممدوح، **من أصول التحويل في نحو العربية**، مرجع سابق، ص159.

الصَّنعة والقواعد النحوية: "الحق أهلك قبل الليلِ"، بينما التقدير المتوافق مع المعنى والصنعة "الحق أهلك وسابق الليلَ"[1].

فعبارة (أهلك والليلَ) تحتمل أكثر من بنية عميقة، الأولى هي:

اِلْحَقْ أهلَك قبلَ الليلِ. لكنها تخالف العبارة المسموعة إذ وردت فيها كلمة (الليل) بالنصب.

والبنية العميقة الثانية هي: اِلْحَقْ أهلكَ وسابقْ الليلَ، وطرأ عليها تحويل بالحذف.

∅ + + ∅مفعول به+حرف عطف+ ∅ + ∅ + مفعول به.

وهذه البنية العميقة المُحتملة هي الأرجح؛ لأنها متوافقة مع المعنى ومع العلامات الإعرابية الواردة في العبارة المسموعة.

4- يجب تقليل مقدار المُقدَّر ما أمكن[2]، وعلَّل النحاة ذلك بقولهم "لتقلَّ مخالفة الأصل"[3].

ومن ذلك تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ (البقرة: 93)، بكلمة واحدة هي "حب" أولى من تقدير: حب عبادة العجل، على حذف المضافين[4]. ومن ذلك ترجيح الأنباري تخريج البصريين في قوله تعالى: ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾(البقرة: 135)، إذ يُقدِّرون البنية العميقة: بل نتَّبعُ ملَّةَ إبراهيم، وحُذف الفعل والفاعل، على حين أن الكوفيين يرون أصل التركيب: بل نكونُ أهلَ ملةِ إبراهيم، ثم طرأ على الجملة تحويل بالحذف، حُذف الفعل، ثم حُذف المُضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، ويرى الأنباري أن التقدير الأخير من التقديرات البعيدة[5]، ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتي:

على تأويل البصريين تكون البنية العميقة للكلام:

---

(1) انظر: ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ج1، ص279.

(2) عبدالرحمن، ممدوح، **من أصول التحويل في نحو العربية، مرجع سابق**، ص160.

(3) ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، 2ج، ص705.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص706.

(5) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **البيان في غريب إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص118.

- بل نتَّبعُ ملةَ إبراهيم ⇐ حذف
- بل ∅ ملةَ إبراهيم.

وعلى تأويل الكوفيين يكون أصل الكلام:

- بل نكونُ أهلَ ملةِ إبراهيم ⇐ حذف
- بل ∅ أهل ملةِ إبراهيم ⇐ حذف
- بل ∅ ملةِ إبراهيم ⇐ استبدال (أُقيم المضاف إليه مقام المضاف)
- بل ملةَ إبراهيم.

5- إذا استدعى الكلام تقدير أكثر من محذوف فيُقرَّر أن ذلك حُذف على التدريج ولم يقع مرَّة واحدة، مثل قوله تعالى ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾(البقرة: 48) والتقدير: لا تجزي فيه، ثم حُذف "في" فأصبح التقدير "لا تجزيه" ثم حُذف الضمير بعد أن صار مفعولا به منصوبا. وكقوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِي يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ (الأحزاب: 19) أي: كدوران عين الذي يُغشى عليه[1]. ويمكن توضيح ذلم بالرسم الآتي:

- كدورانِ عينِ الذي يُغشَى عليه ⇐ حذف
- كـ ∅عينِ الذي يُغشى عليه ⇐ حذف
- كـ ∅الذي يُغشى عليه.

6- ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن، مثل تقدير الفعل "اضرب" في قولنا "عمْرًا اضربه" أولى من تقدير الفعل "أُهِن"[2].

7- ينبغي أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير مكانه، فيجب أن يُقدر المفسِّر في مثل "زيدا رأيتُه" مقدَّما عليه.

---

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، **مرجع سابق**، ج2، ص 707.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص708.

استصحاب الحال

وهو أن يبقى حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل[1]. وأشار إليه ابن جني في باب (إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، مالم يدعُ داعٍ إلى الترك والتحوّل)[2]، وضرب لذلك مثلا: خروج (هل) عن بابها إلى معنى (قد)، مثل قوله تعالى:] **هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ Z** (الإنسان: 1) معناه: قد أتى عليه، والتقرير نوع من الخبر، وذلك ضد الاستفهام[3].

فالبنية العميقة للتركيب:

- قد أتى على الإنسان حين من الدهر ⇐ استبدال
- هل أتى على الإنسان حين من الدهر.

واستصحاب الحال دفع النحاة إلى تجريد الأصول بمعنى أنهم رأوا الجملة لا تبدو على نمط تركيبي واحد دائما، فجعلوا لها أصلا نمطيا (أصل الوضع) تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستبدال، كما رأوا أن القواعد التي استخرجوها من المسموع تحتمل بعض الاستثناءات، فنصُّوا على ذلك بقولهم: "القاعدة كذا وقد يجوز كذا" وبذلك فرَّقوا بين القاعدة الأولى وما استثني منها، وسمُّوا الأولى (أصل القاعدة) وسمُّوا الاستثناء (القاعدة الفرعية)[4]، وأصل وضع الجملة الاسمية أن تشتمل على ركني الإسناد المبتدأ والخبر وأصل وضع الجملة الفعلية أن تشتمل على فعل وفاعل، ويُضاف إلى ذلك ما يأتي:

- الأصل الذكر، وقد يعُدل عنه إلى الحذف، ويجب عندئذٍ تقدير المحذوف من ركني الجملة.
- الأصل الوصل، وقد يُعدل عنه إلى الفصل.
- الأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يُعدل عنها إلى التقديم والتأخير[5].

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، مرجع سابق، ص101.

(2) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج2، ص457.

(3) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص462.

(4) انظر: حسان، تمام، **الأصول**، مرجع سابق، ص108.

(5) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص121.

وقد نَّبه ابن مالك في ألفيته إلى قضية الأصل والفرع، مثل قوله:

والأصـــل في الأخبـــار أن تـــؤخرا وجـــوزوا التقـــديم إذ لا ضـــررا[1]

والأصـــل في الفاعـــل أن يتـــصـلا والأصـــل في المفعـــول أن ينفـــصلا[2]

مظاهر من التحويل في الاستصحاب

أصل وضع الجملة هو الجملة النواة التي يتحدث عنها التحويليون، أما ما يطرأ على هذا الأصل من حذف، أو تقديم وتأخير، أو زيادة فهو العمليات التحويلية. ومصطلح الردُّ إلى أصل الجملة يُقصد به: استبعاد الزائد أو الفاصل أو تصحيح الرتبة، وهو ما يمكن أن نسميه في الاصطلاح الحديث رد البنية السطحية إلى البناء العميق الأولي الذي كانت عليه قبل دخول عناصر التحويل.

ويضرب تمام حسان لذلك بعض الأمثلة: في جملة: "ما زيد بقارئ" نقول: الباء زائدة، والأصل "ما زيد قارئ"، وفي جملة: "محمدٌ- أيَّدك الله- كريم" الجملة المعترضة فصلت بين المبتدأ والخبر، والأصل "محمدٌ كريم"، ونقول في جملة "في الجنة المؤمن" إن الخبر متقدم على المبتدأ، ونقدِّر كلَّ ذلك تقديرا يعيد إلينا أصل النمط أو أصل الوضع[3]. وإذا عدل المتكلم عن الأصل فإن عمل النحوي أن يردَّ ما عدل به المتكلم إلى الأصل ليئول به إلى الاستصحاب[4].

ويمكن تمثيل التحويل في الجمل السابقة بالرسم الآتي:

- زيدٌ قارئ ⇐ زيادة
- ما زيد بقارئ.
- محمدٌ كريم ⇐ زيادة
- محمدٌ أيَّدك الله كريم.

---

(1) ابن عقيل، بهاد الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص212.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص439.

(3) انظر: حسان، تمام، **الأصول**، مرجع سابق، ص144.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص 127 .

- المؤمن في الجنة ⇐ تقديم
- في الجنة المؤمن.

ونلحظ أن النحاة استعانوا باستصحاب حال الأصل في بعض المسائل النحوية، من ذلك: رد البصريين استشهاد الكوفيين على اسمية "نعم وبئس" بقول العرب: (يا نِعْمَ المولى ونعم النصير)، وحجة البصريين في ذلك هي تقدير تركيب آخر هو "يا الله نعم المولى، ونعم النصير أنت"؛ وحُذف المقصود بالنداء للعلم به[1]. فالنحاة عدّوا الجملة الأصل "يا الله نعم المولى"، ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف منها لفظ الجلالة للعلم به، ويظهر ذلك بالرسم الآتي:

يا اللهُ نعم المولى ⇐ حذف

يا ∅ نعم المولى.

وهم بذلك يردُّون هذا التركيب المسموع الذي استشهد به الكوفيون إلى أصله الذي افترضوه؛ ليعيدو التركيب إلى أصل الوضع أو أصل النمط، وهو دخول حروف النداء على الأسماء.

ومن ذلك توجيه النحاة لقوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ (البقرة: 259)، إذ يرون أن أصل كلمة (يتسنَّه) يرجع إلى وجهين:

- أن يكون الأصل (يتسنَّنْ) من قوله تعالى: ﴿ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾ (الحجر: 26)، بمعنى لم يتغيّر، وطرأ على الكلمة تحويلات عدة؛ قُلبت النون الثالثة ياءً؛ كراهة توالي ثلاث نونات، ثم قُلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للجزم، فصار الفعل (يتسنَّ) وأُدخلت عليه هاء السكت؛ لبيان حركة النون في الوقف[2]. ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على الكلمة بالرسم الآتي:

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **أسرار العربية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1997م) ص71.

(2) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **البيان في غريب إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج1، ص155.

- يتسنَّنْ ⇐ استبدال
- يتسنَّيْ ⇐ استبدال
- يتسنَّى ⇐ زيادة
- يتسنّه.
- أو أن يكون أصل الكلمة (تسنَّه) على وزن (يتفعَّل) من السَّنَةِ، فيكون المعنى: لم يتغيَّر بمرِّ السنين، وأصل (سنةٍ) (سَنَهةٌ)؛ بدليل تصغيرها (سُنيهة) وقولهم: (سانتهتْ النخلة) إذا حملتْ سنة ولم تحمل سنة، فتكون الهاء لام الفعل وليست زائدة، وسكنتْ في هذا الموضع للجزم، ولا يجوز حذفها وصلا ولا وقفا؛ لأنها أصلية[1]. ويمكن تمثيل العمليات التحويلية التي طرأت على الكلمة في هذا الوجه بالرسم الآتي:
- تسنَّهَ ⇐ زيادة
- لم يتسنَّهَ ⇐ استبدال (استبدل بالفتح السكون للجزم)
- لم يتسنَّهْ.

ومن ذلك أيضا توجيه النحاة لقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ (إبراهيم: 33)، فـ(دائبين) حال من الشمس والقمر وذكّر تغليبا للقمر على الشمس؛ لأن الشمس مؤنث والقمر مذكر، وإذا اجتمع المؤنث والمذكر غُلِّب جانب المذكر على المؤنث؛ لأن التذكير عند النحاة هو الأصل[2].

القياس

يمكن النظر إلى القياس في النحو العربي من زاويتين، الأولى: تتعلق بقياس الكلام على ما قالته العرب وهو هو عملية عقلية فطرية يقوم بها أبناء اللغة صغيرهم وكبيرهم، بل إن اكتساب اللغة يقوم على أساس القياس. وهو عملية إبداعية؛ لأنه يضيف إلى اللغة صيغا وتراكيب لم تعرفها من قبل، وهو كذلك هو عملية مُحافظة؛ لأن هذه الصيغ والتراكيب في

---

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، نفس الجزء والصفحة.

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص48.

الغالب على مثال معروف، فهو وسيلة تمكِّن الفرد من النطق بآلافٍ من الكلمات والجمل دون أن يسمعها من قبل[1]. والزاوية الثانية: هي قياس الأحكام، بمعنى أن القياس يُفسِّر الأحكام النحوية التي قعَّدها النحاة، مثل: قياس "ما" النافية على "ليس" في العمل[2]. وهو عند نحاتنا القدامى: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[3]، وله أربعة أركان:

أصل: وهو المقيس عليه، مثل: الفاعل.

وفرع: وهو المقيس، مثل: نائب الفاعل.

وحكم: مثل: الرفع.

وعلة جامعة، مثل: الإسناد[4].

فنائب الفاعل رُفع بسبب حمله على الفاعل لعلّة الإسناد فيهما، فالأصل هو التركيب العميق، والفرع هو التركيب السطحي الذي طرأ عليه التحويل، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

قَرَأَ محمدٌ الكتابَ ⇐ حذف

قرأ Ø الكتابُ ⇐ استبدال (استبدلت بصيغة المبني للمعلوم صيغة المبني للمجهول)

- قُرِأ الكتابُ.

وللقياس ثلاثة أقسام:

- قياس الأولى: هو الذي تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، من ذلك حمل الأصل على الفرع مثل: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحة الفعل، مثل: قمت قياما، وقاومت قِواما[5].

---

(1) انظر: عبدالعزيز، محمد، **القياس في اللغة العربية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1995م) ص23، ص24.

(2) انظر: الجاسم، محمود، **القاعدة النحوية، تحليل ونقد**، (دمشق: دار الفكر، 2007م) ص167

(3) السيوطي: عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، مرجع سابق، ص59.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص60.

(5) انظر: ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ج1، ص113؛ و السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، مرجع سابق، ص63.

- قياس المساوي: ويسمَّى حمل نظيرٍ على نظير، مثل: حمل نائب الفاعل على الفاعل[1]، وحذف فاعل "أفعل به" في التعجب حملا على فعل الأمر؛ لاشتراكهما في اللفظ .
- قياس الأدنى: أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، أي حمل الفرع على الأصل. وذكره ابن جني بقوله: "واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن"، وضرب لذلك مثلا حملهم النصب على الجرِّ مع المؤنث السالم، فقالوا: (ضربتُ الهنداتِ) كما قالوا: (مررت بالهنداتِ)[2].

ومما سبق يتضح أن فكرة القياس في النحو العربي تقوم على أصل وفرع، فالأصل هو البنية العميقة، والفرع هي البنية السطحية التي طرأت عليها التحويلات.

التعليل

مفهوم القواعد التفسيرية في النحو التحويلي Explanatory grammar[3] يسعي إلى تجاوز الوصف المحض للظاهرة اللغوية ومحاولة تفسيرها تفسيرا علميا، وهذا فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة[4]، وتفسير اللغة عند التحويليين سعي للبحث عن السر الذي يجعل القاعدة النحوية صحيحة، ومنتجة لعدد لا نهائي من الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية التطبيقات، فاللغة في صورتها السطحية تتضمن فراغات لا يمكن للعقل أن يتجاوزها عند تحديد معنى الجملة، ففي جملة: (جُهِّز الطعام) يحكم العقل بداهة بوجود فاعل حقيقي محذوف لأسباب معينة، فالبنية السطحية للجملة قد يكون لها بنية عميقة تحتوي على عناصر أساسية غير متحققة في التركيب السطحي فيصبح تجاوز الوصف بالتقدير مطلبا علميا له ما يسوغه، وذلك لتفسير مقدرة المتكلم على تجسيد

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، مرجع سابق، ص63.

(2) انظر: ابن جني، **الخصائص**، مرجع سابق، ج1، ص111.

(3) وهي: "قواعد تدرس الظواهر النحوية وتفسِّر أسبابها". الخولي، محمد علي، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص91.

(4) انظر: الملخ، حسن خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، مرجع سابق، ص32.

المعاني في البنية السطحية للجملة. والتقدير في النحو العربي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعليل، فما من تقدير إلا وله سبب وعلة، كما في تقدير المبتدأ أو الخبر إن حذف أحدهما، لأنهما ركنا الجملة الاسمية[1].

والنحو العربي قام على الوصف والتعليل، فالوصف تمثَّل في تجريد القواعد التي تم التوصُّل إليها عن طريق استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، أما التعليل فهو اجتهاد من النحوي يهدف إلى تعليل القاعدة المُستخلصة من الوصف وتفسيرها[2]. مثل تعليل النحاة عمل "إنَّ" وأخواتها بأنها أشبهت الفعل، فمعنى "إنّ وأنّ": حقَّقتُ، ومعنى "لكنَّ": استدركتُ، ومعنى "ليت": تمنيتُ، ومعنى "لعلَّ": ترجَّيتُ[3]. فعبارة: إن زيدا مجتهد، أصلها: أؤكّد اجتهادَ زيدٍ، وعبارة: ليت الشباب عائد، أصلها: أتمنى عودةَ الشبابِ .

ويهدف التعليل أحيانا إلى تعليل ما هو خارج عن القاعدة، مثل تعليل النحاة الجمع بين حرف النداء "يا" و"الألف واللام في قولهم: "يا اللهُ" بأنه جاز في هذا الاسم خاصة؛ إذ كثُر في استعمالهم، فخفَّ على ألسنتهم، فجوَّزوا فيه ما لا يجوز في غيره[4].

وبما أن التعليل يُبيِّن علة الإعراب أو البناء، فهو شامل للنحو العربي بأكمله؛ إذ لاتخرج الكلمة عن الإعراب أو البناء. وللتعليل في تعليل المعرب أو المبني مرحلتان، الأولى: تُبيِّن علة الإعراب أو البناء مطلقا، والثانية: تُبيِّن علة اختصاص المعرب أو المبني بما اُختصّ به من علامة إعراب أو بناء[5].

ومن أهم الأسس التي بنى عليها النحاة الكثير من تعليلاتهم الاستناد إلى المعنى، فابن هشام يرى أن "أوَّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا"[6].

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص237، ص238.

(2) انظر: بومعزة، رابح، **التحويل في النحو العربي**، مرجع سابق، ص59.

(3) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **من أسرار العربية**، مرجع سابق، ص.93

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص130 .

(5) انظر: الملخ، حسن خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، مرجع سابق، ص 29، ص30.

(6) الأنصاري، ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، ج2، ص605.

كما بنى النحاة الكثير من تعليلاتهم على الرجوع إلى الأصول المقدرة في التراكيب، فقد أدركوا أن وراء التركيب الظاهر تركيبا عميقا يتحدد عبره المعنى، مع وعيهم للصلة بين التركيبين، فالإعراب المقدَّر مثلا يتَّصل بالتركيب الظاهر، وتفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدّر باطني يختلف النحاة في تصوّره. فمنهج التعليل عند نحاة العربية القدامى جمع التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب مع الاستعمال الذي يكاد أن يكون المقياس لتعليل أغلب الظواهر اللغوية؛ لأنه يرتبط بواقع اللغة مثل: تعليلهم ظاهرة الترخيم والحذف وغيرها[1].

وتحدّث السيوطي عن أنواع العلل في النحو العربي[2]، ومن هذه العلل ما هو مرتبط بالتحويل مثل:

- علة استغناء: مثل استغنائهم بـِ (ترك) عن (ودع). وأرى أنه يمكن إدراج هذا النوع تحت مظهر من مظاهر التحويل وهو الاستبدال.
- علة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه. ويُمكن إدراج هذه العلة تحت مظهر من مظاهر التحويل وهو: الزيادة، مثلا:
- اِذهب ⇐ زيادة
- اِذهبَنْ .
- أو اِذهب ⇐ زيادة
- اِذهبَنَّ .
- علة تعويض: مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء. ويُمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:
- يا الله ⇐ حذف
- الله ⇐ استبدال

---

(1) انظر: شنوقة، السعيد، في العلة وأصول اللغة والنحو، **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد1، المجلد36، 2007م، ص99، ص100.

(2) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص71، ص72؛ وعيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، مرجع سابق، ص120، ص121.

- اللهم .
- علة دلالة حال: كقول المستهل (الهلال) أي (هذا الهلال) فحُذف لدلالة الحال عليه.
- هذا الهلال ⟸ حذف
- الهلال.

مظاهر التحويل في التعليل

ترى الباحثة أنَّه يُمكن أن تُجرى تحويلات من أجل تفسير القواعد، كما فعل النحاة القدامى في مناقشتهم فكرة التعليل، فقد علّلوا للأحكام الإعرابية بعلل ظاهرة، وانعدام العلة الظاهرة في بعض الحالات هو الذي ألجأهم إلى تعليلها عن طريق التقدير.

وأرى أن الخلاف بين النحاة في تعليل حكم نحوي يمكن أن يُعدّ اختلافا في تقديرهم البنية العميقة للتراكيب، فمثلا: "ما" النافية عاملة في لغة أهل الحجاز، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعلّل النحاة ذلك بتقدير بنية عميقة للجملة الاسمية الداخلة عليها "ما" مثل: (ما عبدالله أخاك)، بقولهم: (ليس عبدالله أخاك)، على حين عللوا عدم عملها في لغة بني تميم بأن التركيب الأصل الذي قيست عليه هو: (هل عبدالله أخوك) [1]. والخلاف بين النحاة في جواز تقديم معمول اسم الفعل نحو: "عليك، ودونك، وعندك"، وفي الإغراء نحو: "زيدا عليك، وعمرا عندك، وبكرا دونك". فالكوفيون يحتجون بقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ (النساء: 24)، ويرون أن "كتاب" منصوب على الإغراء، والعامل فيه "عليكم"، والبصريون يرون أنه منصوب على المصدرية بفعل مُقدَّر، وإنما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدَّم عليه من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ﴾ (النساء: 23) [2]. فتقدير البنية العميقة للجملة عند الكوفيين: "الزموا كتاب الله" وطرأ عليها تحويل بالاستبدال، إذ استبدل

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج1، ص389.

(2) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **من أسرار العربية**، ص100، ص101، وكتابه: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج1، ص230.

الفعل بالجار والمجرور"عليكم". ثم طرأ عليها تحويل بالتقديم والتأخير. ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

- الزموا كتابَ اللهِ ⇐ استبدال
- عليكم كتابَ اللهِ ⇐ تقديم وتأخير.
- كتابَ الله عليكم.

على حين تقدير البنية العميقة عند البصريين: "كَتَبَ اللهُ كتابا عليكم" تقدم المفعول المطلق على الفاعل، ثم حُذف الفعل، وتم استبدال العلامة الإعرابية إذ أُضيف المصدر إلى فاعله، ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

- كتب اللهُ كتابا عليكم ⇐ تقديم
- كتب كتابا اللهُ عليكم ⇐ حذف
- ∅ كتابا الله عليكم ⇐ استبدال
- كتابَ اللهِ عليكم.

والخلاف بين النحاة في الظرف والجار والمجرور، إذ يرى سيبويه وجماعة من النحويين أنهما من الجمل، لأنهما يُقدَّر معهما فعل، بينما يرى بعض النحويين أنهما من المفردات؛ لأنهما يُقدَّر معهما اسم[1]. فتقدير "زيد عندك، وعمرو في الدار" عند سيبويه: "زيد استقرَّ عندك، وعمرو استقرَّ في الدار"، وطرأ على الجملتين تحويل بالحذف؛ إذ حُذف الفعل، ومن ثمّ يرى أنهما من الجمل بالنظر إلى التركيب الأصل قبل أن يطرأ عليه التحويل، على حين يقدر الفريق الثاني أن أصل التركيب هو: "زيد مستقر عندك، وعمرو مستقر في الدار" واسم الفاعل مع الضمير لا يُكوِّن جملة، فهذا الخلاف يشير إلى أن كل فريق يُعلِّل رأيه استنادا إلى التقدير العميق الذي يراه مناسبا للتركيب السطحي.

والخلاف بين النحاة في نصب المصدر الذي حُذف عامله أو رفعه، مثل: "غفرانك" فقد عدّه ابن مالك من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل؛ لأن المصدر هنا بدل من فعله، أي: اغفر غفرانك. على حين ذهب بعضهم إلى أنه منصوب على المفعول به، أي: نطلبُ

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **من أسرار العربية**، مرجع سابق، ص59.

غفرانك، أو نسألُ غفرانك. وجوَّز بعض النحاة فيه الرفع على الابتداء وإضمار الخبر، أي: غفرانُك مطلُوبُنا[1].

فابن مالك يقدر البنية العميقة للتركيب بأنها: اغفر غفرانك، ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، فحُذف الفعل، كما في الرسم الآتي:

-اغفِر غفرانك ⇐ حذف.

ثم تحويل بالاستبدال؛ إذ حلَّ المصدر محل الفعل، كما يتضح في الرسم الآتي:

-Ø غفرانك ⇐ استبدال.

وبعض النحاة يرون أن البنية العميقة هي: "نسألُ غفرانك"، وطرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف الفعل، كما في الرسم الآتي:

-نسألُ غفرانك ⇐ حذف.

-Ø غفرانك.

على حين يرى جماعة من النحاة أن البنية العميقة هي جملة اسمية وطرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف الخبر وبقي المبتدأ.كما في الرسم الآتي:

-مطلُوبُنا غفرانُك ⇐ حذف.

-Ø غفرانُك.

وخلاف النحاة في عمل (لات)، فقد ذهب الجمهور من النحاة إلى أنها تعمل عمل "ليس"، وذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل شيئا، والاسم الذي بعدها إن كان مرفوعا فهو مبتدأ، وإن كان منصوبا فعلى إضمار فعل[2]. فالخلاف بين النحاة في تعليل عمل "لات" أو عدم عملها هو اختلافهم في تقدير البنية العميقة للتركيب، فالجمهور يرى أن البنية العميقة في مثل قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص: 3)، هي: "ليس الحينُ حينَ مناص" وطرأ عليها تحويل بالاستبدال، إذ حلَّت"لات" محل "ليس" لاتفاقهما في المعنى، كما في الرسم الآتي:

ليس الحينُ حينَ مناصٍ ⇐ استبدال.

---

(1) انظر: السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج2، ص89، ص90 .

(2) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص402.

ثم تحويل بالحذف، فحُذف اسمها وبقي خبرها، كما في الرسم الآتي.

-لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ ⇐ حُذف اسمها.

-لات Ø حينَ مناصٍ.

ويرى الأخفش أن أصل التركيب في حالة الرفع: "ولات حينُ مناصٍ الحينُ" وطرأ عليه تحويل بالحذف، فحُذف الخبر.

وأصل التركيب في حالة النصب: "ولات أرى حينَ مناص" وطرأ عليه تحويل بالحذف، فحُذف الفعل.

والتعليل قد يكون أحيانا نتيجة للقاعدة النحوية المبنية على استقراء جزئي، فالنحو العربي سار في خطين، خط الثبات ويمثله الوصف، وخط التغيير ويمثله التعليل[1]. من ذلك تعليل النحاة لمجيء الحال معرفة في بعض العبارات المسموعة عن العرب، مثل "أرسلها العِراكَ" و"طلبته جهدَك وطاقتَك"؛ إذ الأصل أن يكون الحال نكرة، فعلَّلُوا هذه العبارات بأن أصلها: "أرسلها تعترك" و"طلبته تجتهد"، والجملة من الفعل والفاعل في موضع الحال، كأنك قلت: "أرسلها معتركةً، وطلبته مجتهدًا"[2].

وقد جاء التعليل في النحو العربي ممتزجا بأحكام النحو، حتى يمكن القول بأن الحكم النحوي وُلد معللا، فحديث النحاة عن الأسماء المبنية مثلا لا يخلو من توضيح علة البناء، وإن خلا من ذلك فإنه لا يخلو من الإشارة إلى أنها تعرب إعرابا محليا؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب والتأثر بالعوامل، كما تربط العلل في النحو العربي بين أحكام النحو ونظرياته[3]، فعلة الخفة ربطت بين أحكام نحوية ونظرية عدم الاستثقال، وعلة أمن اللبس ربطت بين أحكام نحوية ونظرية الإفادة. ونسوق بعض الأمثلة لتوضيح ذلك:

---

(1) انظر: الملخ، خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، مرجع سابق، ص99.

(2) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **من أسرار العربية**، مرجع سابق، ص113.

(3) انظر: الملخ، خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، مرجع سابق، ص239.

التعليل بطلب التخفيف:

وهي علة تتصل بطبع العرب في كلامهم، إذ يميلون إلى اختيار الأخفّ إذا لم يكن مُخلاً بكلامهم، من ذلك قول النحاة في حذف (من) في قولهم (ثوبُ خَزٍ، وخاتم حديدٍ) أنها حُذفت تخفيفا، وأصل الكلام "ثوبٌ من خزٍ، وخاتمٌ من حديدٍ، فلما حُذف حرف الجر ناب الاسم منابه"[1]. ويمكن تمثيل ذلك تحويليا بالرسم الآتي:

ثوبٌ من خَزٍ ⇐ حذف

ثوب **Ø** خزٍ.

كما علَّل النحاة جعل "حبَّذا" بمنزلة الكلمة الواحدة بالتخفيف؛ فالأصل فيها "حَبُب ذا" اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، فاستثقلوا اجتماعهما متحركين، فحذفوا حركة الحرف الأول، وأدغموه في الثاني، فصار "حَبَّ"، وركَّبوه مع "ذا" فصار بمنزلة الكلمة الواحدة، طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم[2].

ويرى الكوفيون أن الميم المشددة في "اللهمَّ" ليست عوضا من حرف النداء المحذوف، وأصل التركيب" يا اللهُ أُمَّنا بخير" لكن لمَّا كثُر في كلامهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة، وبقيت هذه الميم المشددة من التركيب المحذوف، والحذف في كلام العرب طلبا للخفة كثير، مثل قولهم "أيشٍ" والأصل "أي شيء" و قولهم "عِم صباحا"، والأصل "إنعم صباحا"[3].

التعليل بكثرة الاستعمال:

يسعى المتكلم إلى التخفُّف في كلامه ما أمكنه، وأكثر ما يكون هذا التَّخفُّف في المادة اللغوية التي يكثر دورانها على الألسنة؛ لأن كثرة استعمالها توضح معناها لدى السامع وتستدعي تخفيفها لدى المتحدِّث[4]، وقد أشار النحاة إلى ذلك: مثل تعليل النحاة لمباشرة

---

(1) انظر: الوراق، أبوالحسن عبدالله، **علل النحو**، مرجع سابق، ص288، ص289.

(2) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **أسرار العربية**، مرجع سابق، ص75، ص74.

(3) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج 1، ص341.

(4) انظر: فلفل، محمد عبدو، **الشاذ عند أعلام النحاة، تعليله وتأويله والاستدلال به ورده**، مرجع سابق، ص18.

حرف النداء المعرَّف بأل في قولهم: "يا اللهُ" بأن هذه الكلمة كثُر استعمالها في كلامهم[1]. وأشار سيبويه إلى علة حذف الياء في قولهم: "يا ابن أمٍّ ويا ابن عمٍّ" بقوله: "لكثرة هذا في كلامهم"[2]. ويرى بعض النحاة أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو" سأفعل" أصلها "سوف" ثم حذفت وبقيت السين، وذلك لكثرة استعمالها في كلامهم، وجريها على ألسنتهم، وهم غالبا ما يحذفون بعض أجزاء الكلمة لكثرة الاستعمال، نحو قولهم "لا أدرِ، ولم يكُ" والأصل " لا أدري، ولم يكن"[3]. كما علّل النحاة حذف اللام من "لعل" بكثرة الاستعمال، ولهذا تلعَّبت العرب بهذه الكلمة[4]. ومن ذلك أيضا حذف حرف الجر من بعض الأفعال التي تتعدّى بواسطة حروف الجر، مثل: كنَّيتك أبا عبد الله، وكِلْتُك ونصحتُ زيدا، حذفوا حرف الجر من هذه الأفعال؛ لكثرتها في كلامهم فاستخفُّوها[5]. فالنحاة يردُّون هذه التراكيب المُحوَّلة؛ طلبا للتخفيف إلى التراكيب الأصلية، ويمكن تمثيل ما طرأ على التراكيب الأخيرة بالرسم الآتي:

- كنيتك بأبي عبدالله ⇐ حذف
- كنيتك Ø أبي عبدالله ⇐ استبدال (استبدلت بعلامة الجر الياء علامة النصب)
- كنيتك أباعبدالله.
- كلتُ لك ⇐ حذف
- كلتُـ Ø ك .

---

(1) انظر: الأنباري، عبد الرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج1، ص340.

(2) سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج 2، ص214.

(3) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، 2ج، ص646.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، 1ج، ص224، ص225.

(5) انظر: الورَّاق، أبو الحسن محمد، **علل النحو**، ص445.

التعليل بأمن اللبس:

من العلل المهمة في النحو العربي التعليل بأمن اللبس، فالغرض الأول من الكلام هو الإفهام؛ لذا استخدم النحاة هذا التعليل في مواضع مختلفة، وأكبر القواعد الأصلية على الإطلاق قاعدة الإفادة، أي قاعدة أمن اللبس"[1] فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة[2]. مثل: تعليل النحاة رفع المفعول به ونصب الفاعل في بعض المواضع المسموعة عن العرب بفهم المعنى وعدم الإلباس كقولهم: "خرقَ الثوبُ المسمارَ" وكسرَ الزجاجُ الحجرَ"، وقول الشاعر:

مثلُ القنافذِ هدَّاجُونَ قد بلغتْ ... نجرانَ أو بلغتْ سوآتِهمْ هجَرُ[3]

فإن "السوءات" هي البالغة. ولكن استبدلت بعلامة الرفع النصب.

كما سُمع عن العرب نصب الفاعل والمفعول، كقول الشاعر:

قد سالمَ الحيَّاتِ منه القدما ... الأفْعُوانَ والشجاعَ الشَّجْعما[4]

والأصل أن يقول: قد سالم الحياتُ. ولا يُقاس على شيء مما ورد[5].

فالذي جوَّز تغيير إعراب الفاعل والمفعول في المواضع السابقة وضوح المعنى وعدم اللبس، ومن الممكن إدراج هذا التغيير تحت التحويل بالاستبدال فالحركات الإعرابية تتبادل بين الفاعل والمفعول به. ومن ذلك أيضا تعليل الأنباري بناء (قبل وبعد) على الضم وليس على الفتح أو الكسر؛ بأن النصب والجر يدخلهما في حال الإعراب ولا يدخلُهما الرفع، فلو بُنيا على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبُنيا على الضم حتى لا

---

(1) حسان، تمام، **الأصول**، ص123.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص121.

(3) عبدالحميد،محمد محي الدين، **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص420.

(4) المرجع السابق نفسه.

(5) انظر" السيوطي، عبدالرحمن، **همع الهوامع**،مرجع سابق، ج2، ص6.

تلتبس حركة الإعراب بالبناء[1]. ومن ذلك عدم البناء للمجهول في بعض الأفعال مع حذف فاعلها، مثل: "مات زيد"، و"سقط الحائط"، و"رخص السعر"، إذ يرى النحاة أن الفاعل قد عُلم؛ لأن الموت والرخص ما يصح أن يفعلهما غير الله تعالى، كما أن الحائط ليس له فعل في الحقيقة، وإنما الفعل في ذلك لله تعالى، فلمَّا أُمن اللبس في هذه الأفعال لمْ تحَتجْ إلى فاعل، أما قولنا "ضرب زيد عمرا"، لو حُذف الفاعل وأقمتَ عمرا مكانه ولم تُغيِّر الفعل لم يُعلَمْ أعَمْرٌ فاعل أم مفعول؛ فلهذا وجب تغيير الفعل لعدم أمن اللبس[2].

فأصل الكلام:

-أمات اللهُ فلانا ⇐ حذف

-أمات Ø فلانا ⇐ استبدال (استبدلت صيغة الفعل)

-مات فلانا ⇐ استبدال (ناب المفعول به مناب الفاعل)

-مات فلانٌ.

ومن ذلك أيضا علة دخول التنوين على الأسماء المعربة المصروفة، فلو لم يدخل عليها التنوين لالتبس الاسم المتصرِّف بغير المتصرف الذي يشبه الفعل، فلم يكن بُدٌّ من علامة تفصل بينهما[3]. ويمكن إدراج هذا التعليل تحت مظهر التحويل بالزيادة، فجميع الأسماء المصروفة يدخلها التنوين.

وقد أشار ابن عقيل إلى قضية أمن اللبس في ألفيته في عدد من المواضع نحو قوله :

ولا يجوزُ الابتدا بالنكرة ... مالم تُفِدْ: كعند زيدٍ نمرة[4]

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا ... عن جثةٍ، وإن يُفِدْ فأخبرا[5]

وأخِّر المفعول إن لبسٌ حُذر[6]

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **البيان في غريب إعراب القرآن**، مرجع سابق، ج2، ص207.

(2) انظر: الوراق، أبوالحسن محمد، **علل النحو**، مرجع سابق، ص383، و384.

(3) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص221، ص222.

(4) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج1، ص202.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص200.

(6) **المرجع السابق نفسه**،، ج1، ص441.

فيجب تقديم الفاعل على المفعول به إن خيف التباس أحدهما بالآخر، ولم توجد قرينة توضّح الفاعل من المفعول، مثل قولهم: (ضرب موسى عيسى)، أما إذا وُجدت قرينة جاز تقديم المفعول على الفاعل؛ إذ لا لبس في المعنى، نحو قولهم: (أكل الكمثرى يحيى)[1].

فأصل التركيب:

- أكل يحيى الكمثرى ⟸ تقديم
- أكل الكمثرى يحيى.

فالنحاة اعتمدوا في بعض الأحيان على أمن اللبس، ووضوح المعنى في تعليل مالم يطَّرد، وهذا من أسس التعليل التي تعبر عن أصالة إدراكهم وظيفة اللغة الأساسية، وهي الإفادة[2].

(1) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص441، ص442.

(2) انظر: فلفل، محمد عبدو، **الشاذ عند أعلام النحاة: تعليله وتأويله والاستدلال به ورده**، مرجع سابق، ص38.

الفصل الخامس

الأصول النظرية للتحويل في النحو العربي

الفصل الخامس

الأصول النظرية للتحويل في النحو العربي

عبر دراسة ظاهرة التحويل في الفصول السابقة وجدنا أن النحاة القدامى تناولوا هذه الظاهرة في أبواب متفرقة من النحو، ويستنبط هذا العمل الأصول النظرية للتحويل المؤسس على مناهج النحو العربي ونظرياته، ويهدف إلى الوقوف على القوانين الكُلِّيَّة التي احتكم إليها النحاة في تطبيقاتهم المبنية على التحويل، وما يقوم به هذا الفصل هو استخلاص الأنظمة والقوانين وتصنيفها وتنظيمها، فينتقل بمعالجات القدامى من صورة المفاهيم المتفرِّقة إلى صورة تجمع تلك المفاهيم في إطار واحد أكثر تنظيما ووضوحا، وتصنيفها وتقديمها في إطار منظومة شاملة لضوابط التحويل، ولاشكَّ أن النحاة كانوا يصدرون في تطبيقاتهم عن أسس و أفكار معيَّنة يمكن أن تشكِّل جوانب نظرية متكاملة وإن لم تُجمع وتُبرز في إطار نظري واحد.

أولا: ضوابط التحويل بالحذف

حصر النحاة القدامى أنماط الجملة العربية في نوعين، هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ثم حاولوا إدراج كل التراكيب المنطوقة في إحدى النمطين السابقين، ووظَّفوا مبدأ التحويل في تحقيق ذلك، فمن الجمل التي حُذف أحد طرفيها وجوبا عند النحاة الجملة الاسمية التي حُذف منها المبتدأ أو الخبر، والجملة الفعلية التي خلت من المسند، نحو: تراكيب التحذير والإغراء، والنداء والاختصاص، هي في رأيهم مُحوّلة عن بنية عميقة يتوفّر فيها ركنا الإسناد، وقد استخدموا مبدأ التحويل بالحذف في معالجتهم هذه التراكيب ليثبتوا صحّتها النحوية باشتمالها على ركني الإسناد؛ لأن العنصر الواحد لا يكون مفيدا في رأيهم.

والبنية العميقة عند النحاة القدامى قد تكون افتراضية بحتة، فلا يصح أن تظهر العناصر المحذوفة على السطح، لكنها قد تظهر في بعض الضرورات الشعرية، مثل البنية العميقة للجملة الاسمية التي خبرها ظرف أو جار ومجرور، فالأصل أن يتعلق الظرف والجار

والمجرور بكون عام محذوف يُعرب خبرا، نحو: "زيدٌ عندك" و"زيد في المنزل"، وقد ظهر هذا المُتعلَّق في بعض الضرورات الشعرية، مثل قول الشاعر:

لك العزُّ إن مولاك عزَّ وإن يهُنْ فأنت لدى بحبوبة الهوُنِ كائنُ

ويرى جمهور النحاة أن ظهور الخبر (وهو كون عام) في البيت شاذ ومخالف للأصل، أما إذا كان المُتعلَّق كونا خاصا وجب ذكره إلا إذا وجدت قرينة تدل على المحذوف[1].

وقد تكون البنية العميقة غير مستعملة، ويلجأ النحاة إلى تقديرها لتوضيح المعنى، مثل قولهم: "سبحانَ الله" فيفترضون أن نصب المصدر بمعنى: "براءةَ الله من السوء"، ونصب المصادر: "لبيك وسعديك"، بمعنى "قُربا منك"[2]، ومثل تقديرهم لفعل محذوف في المنصوب على الاختصاص، كقولنا: نحن العربَ نكرم الضيف، والتقدير: أعني العرب، لكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل[3]. فالبنية العميقة في التراكيب السابقة مجرد تمثيل لتقريب المعنى وإن كانت غير مستعملة.

وقد اعتنى البلاغيون في مباحث علم المعاني بمناقشة أغراض الحذف، بمعنى أهداف المتكلم من الحذف، وهي وثيقة الصلة بالمعنى، أما النحاة فقد ناقشوا ضوابط الحذف، وأهمها:

أ- **أمن اللبس**: فيجب ألا يؤدي الحذف في الجملة إلى لبسٍ في المعنى، وفي المقابل يجوز حذف ركن من أركان الجملة بشرط إفادة المعنى وعدم غموضه، من ذلك حذف الفاعل من بعض الجمل لأمن اللبس، ووضوح المعنى، نحو: "مات زيد" و"سقط الحائط"، ويرى النحاة أن الفاعل قد عُلم في مثل هذه الجملة؛ لذا يصح أن يطرأ عليها تحويل بالحذف[4].

---

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص198-ص199.

(2) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص353.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص327.

(4) انظر: الوراق، أبو الحسن محمد، علل النحو، مرجع سابق، ص383-ص384.

ب- **وجود دليل على المحذوف** وهو أنواع: دليل مقالي أو لفظي يدل على المحذوف.و دليل مقامي أو حالي، أي يدل عليه المقام[1].

الدليل المقالي أو اللفظي: والمقصود به وجود دليل لفظي يدل على المحذوف، فيكون في سياق الكلام ما يدل على العناصر المحذوفة، مثل قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاZ (النحل: 30)، وأصل الكلام: أنزل خيرا، وقولنا: محمد، جوابا لمن سأل: من حضر؟ وأصل الكلام: حضر محمد، و"غداً" جوابا لمن سأل: متى تأتي، وأصل الجملة: آتي غداً[2]. فلم يصح التحويل بالحذف في الجمل السابقة إلا لوجود الدليل اللفظي. وعُرف الدليل المقالي عند المُحدثين بالسياق اللغوي، بمعنى العلاقات التي تنعقد بين العناصر اللغوية سواء أكانت كلمات أم جملا، فهو يهتم بالعلاقات داخل اللغة نفسها[3].

أما الدليل الحالي أو المقامي: القرينة الحالية هي الظروف الملابسة للنص اللغوي، وتشمل الكلام المنطوق وشخصية المتكلم والسامع، مثل أن تقول لمن كان يتكلم وسكت: كلامَك، أي: تابعْ كلامك، ومثل أن يكون المحذوف معلوما عند المخاطب أو متعارف عليه بين الناس، نحو: السيارة بعشرين، أي بعشرين ألف درهم[4].

وقد أشار سيبويه إلى أهمية الدليل الحالي في تحليل اللغة، ووضّحه بقوله: من ذلك أن ترى رجلا يُسدِّد سهما جِهة القرطاس، فتقول: "القرطاسَ واللهِ"، أي: "يصيب القرطاسَ"، وإذا سمعتَ وقْع السهمِ في القرطاس قلتَ: القرطاسَ والله، والمعنى: "أصابَ القرطاسَ"، فالفعل "أصاب" في حكم الملفوظ به، إن لم يوجد في الكلام؛ لأن دلالة الحال نابت مناب اللفظ. ولو رأيت ناسا ينظرون الهلالَ وأنت بعيدٌ منهم فكبَّروا، لقلتَ: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي: أبصروا الهلالَ. وإذا رأيت رجلا متوجها وِجهة الحاجِّ، فقلتَ: مكةَ وربِّ الكعبة،

---

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ج2، ص692-695

(2) انظر: حمودة، طاهر، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999م) ص116-117؛ وابن هشام، المرجع السابق نفسه، ج2، ص692.

(3) انظر: خضير، محمد، التركيب والدلالة والسياق، دراسات تطبيقية، (القاهرة: مكتبة الآنجلو المصرية، 2005) ص145

(4) انظر: السامرائي، فاضل، **الجملة العربية، تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص77؛ و حمودة، طاهر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص130

فعلمتَ أنه يريد مكةَ، كأنك قلتَ: يريدُ مكةَ واللهِ[1]. فالتحويل بالحذف في الجمل السابقة، سوَّغه وجود دليل حالي يدل على المحذوف، فيُفهَم من سياق الموقف.

ثانيا: قواعد وقوانين تقدير المحذوفات عند النحاة

1- مراعاة المعنى والصناعة النحوية: ويُراد بالصناعة النحوية القواعد المُتَّفق عليها، والأصول النحوية العامة؛ لذلك نجد أن النحاة يمنعون بعض التقديرات وإن كان المعنى يجيزها لأنها تتعارض مع القواعد، كما يُقدِّرون محذوفات وإن كان المعنى لا يحتاج إليها بغرض توافق التركيب مع القواعد، والتقدير الأمثل هو الذي يراعي الأمرين معا[2]. وقد تحدَّث ابن جني عن ذلك في فصلٍ بعنوان: "الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"، ومثَّل لذلك بقولهم "أهلكَ والليلَ"، فربما يقدِّر من لا يعرف الصَّنعة والقواعد النحوية: "الحق أهلك قبل الليلِ"، على حين أن التقدير المتوافق مع المعنى والصنعة: "الحق أهلك وسابق الليلَ"[3]، فلا بد من التناسق بين تقدير المحذوف المرتبط بالصناعة النحوية وبين المعنى.

2- وأوجب النحاة بعض التقديرات لتتفق التراكيب مع القواعد النحوية المطردة، وإن كان المعنى لا يحتاج إليها، مثل تقديرهم لفعل محذوف في باب الاشتغال، نحو: محمدا أكرمته، ونلحظ أن المعنى لا يستدعي تقدير المحذوف، لكنهم اضطروا إلى التقدير لتقريرهم أن العامل لايعمل في ضمير اسم ومظهره. ومثل تقديرات النحاة في كثير من الأبواب، نحو: باب الاختصاص، والتحذير والإغراء، والنداء، مما سبق شرحه في هذا البحث بشكلٍ مُفصَّل، فالتراكيب السابقة تشتمل على معمولات بدون عوامل؛ لذا لجأ النحاة إلى افتراض العوامل المحذوفة لتتَّسق الجمل مع فكرة العمل التي تستوجب وجود عامل لكل معمول، وعالجوا لغة "أكلوني البراغيث" معتمدين على

---

(1) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص257.

(2)

(3) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج1، ص279.

مبدأ التحويل؛ لئلا تخرج عن القاعدة التي تمنع وجود معمولين لمعمول واحد، وكذلك الحال في باب التنازع، مثل: "يحسن ويسيء ابنُك" الذي اضطروا فيه إلى القول بوجود معمول محذوف، فيكون التقدير: "يحسنُ ابنك ويسيء ابنُك"، ليصبح لكل عامل في البنية السطحية معمول، أحدهما ظاهر، والآخر مُقَّدر في العمق.

3- تجنُّب التقدير إلا لضرورة: مثل ترجيح الأنباري لرأي جمهور البصريين في العامل في المفعول معه، نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، فهم يرون أن ناصب المفعول معه هو الفعل "استوى"، وإن كان غير متعد لكنه قَوي بالواو، على حين يرى الزجاج أن ناصب المفعول معه فعلٌ محذوف، وتقدير الكلام: "استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ"؛ لأن الفعل في رأيه لايعمل في المفعول وبينهما الواو، ولم يُرجِّح الأنباري رأي الزجاج لأنه يحتاج إلى تقدير، وما يراه الجمهور لا يحتاج إلى تقدير[1].

4- الاكتفاء بأقل تقدير يصلح التركيب[2]، وعلَّل النحاة ذلك بقولهم: "لتقلَّ مخالفة الأصل"[3]. ومن ذلك تقدير المحذوف في قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ (البقرة: 93)، بكلمة واحدة هي "حب" أولى من تقدير: حب عبادة العجل، على حذف المضافين[4].

5- إمكان تتابع الحذف: بأن يستتبع حذف حذفا آخر، مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ (البقرة: 48)، والتقدير: لا تجزي فيه، ثم حُذف "في" فأصبح التقدير: "لا تجزيه"، ثم حُذف الضمير بعد أن صار مفعولا به منصوبا، وكقوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ (الأحزاب: 19) أي: كدوران عين الذي يُغشى عليه[5].

---

(1) انظر: الأنباري، عبدالرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج1، ص249.

(2) انظر: عبدالرحمن، ممدوح، **من أصول التحويل في نحو العربية، مرجع سابق**، ص160.

(3) انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مرجع سابق، 2ج، ص705.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص706.

(5) انظر **المرجع السابق نفسه**، ج2، ص 707.

ثالثا: ضوابط التحويل بالزيادة

الأصل في الجملة العربية الاسمية والفعلية هو الإخبار المُجرَّد، فإن دخلت عليها النواسخ، أو أدوات الاستفهام والنفي والتوكيد، انتقلت من جملة أساسية (نواة) إلى جملة تحويلية، لتحقق غرضا بلاغيا، كالتوكيد أو التمني أو الترجي أو الاستفهام، وغيرها من الأغراض البلاغية التي تُبحث في موضوع الإنشاء الطلبي. فالتحويل بالزيادة قد يكون عن طريق دخول "كان وأخواتها" و"كاد وأخواتها" أو إن وأخواتها"، وهي فروع عن أصل واحد هو الجملة الاسمية، ومن عناصر الزيادة أدوات النفي التي تحول معنى الجملة من الإثبات إلى النفي، وأدوات الاستفهام التي يُسأل بها عن الحكم، وحروف الجر الزائدة التي تفيد توكيد المعنى، وغيرها، ويمكن إجمال ضوابط التحويل بالزيادة فيما يأتي:

- **الزيادة لتحقيق غرض لغوي**: مثل زيادة أدوات الاستفهام، والنهي والنداء، وزيادة علامة التأنيث على المفرد المذكر، وعلامة التثنية والجمع على المفرد المجرد.
- **الزيادة لتقوية المعنى الأساسي**، بمعنى أنها يمكن الاستغناء عنها من غير أن يتأثر المعنى المُراد، مثل: زيادة حروف الجر، وضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، وزيادة كان وإن وأن ومهما.
- والزيادة لتحقيق معنى فرعي أو لتقوية المعنى الأساسي يجمعهما قول النحاة بأن كل زيادة في المبنى تفيد زيادة في المعنى[1].
- **الزيادة لتوضيح معنى بعد الإبهام**: مثل استخدام البدل والنعت، فقولنا: "رأيت الرجل" يشترك في كلمة الرجل جنس الرجال، ويُرفع الإبهام الناتج عن الاشتراك في عموم الجنس عن طريق النعت، بقولنا مثلا: "رأيت الرجل الكريم".
- **الزيادة لنقل أصل المعنى من المألوف إلى مستوى فني**: فأصل التعجب مثلا: قولنا: أحسنَ زيدٌ، لكن تحول إلى أحسِنْ بزيدٍ، وكل الجمل المنفية والمؤكدة والاستفهامية أو التي تشمل زيادة على المسند والمسند إليه هي تراكيب مُحوَّلة طرأ عليها التحويل لأغراض معنوية فنية.

---

(1) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج3، ص268.

رابعا: ضوابط التحويل بإعادة الترتيب

يرى النحاة أن الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، والأصل في الجملة الفعلية أن يلي الفاعل الفعل، وبهذا جعلوا لمواقع الكلام رتبا بعضها أسبق من بعض، فقالوا: مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول، ومرتبة العمدة أسبق من مرتبة الفضلة، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني، فإذا جاء كل ذي مرتبة في موضعه فهو الأصل، وإن جرى على الجملة تقديم وتأخير فهو لغرض من الأغراض المعنوية. فالفضلة في الأصل متأخرة بكل أنواعها، نحو: "زيد قادمٌ من العراق" فالجار والمجرور فضلة، والأصل أن يأتي بعد المسند والمسند إليه، وإن جرى على الجملة تحويل بالتقديم، نحو: "زيد من العراق قادم" أو "من العراق زيد قادم" أو "من العراق قادمٌ زيدٌ" كان لغرض من الأغراض المعنوية. والأصل في الجملة الفعلية تقدم العمدة وتأخر الفضلة، نحو: "زار محمدٌ زيدا"، وقد يطرأ على الجملة تحويل بالتقديم لغرض معنوي، نحو: "زيدا زار محمد" و "زار زيدا محمدٌ"[1].

وإن طرأ على الجملة تقديم وتأخير أحد عناصرها، مع بقاء كل عنصر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كانت رُتبة مكونات الجملة غير محفوظة، مثل أن يحل المبتدأ محل الخبر، أو المفعول به محل الفاعل، وهو ما سمَّاه الجرجاني: تقديم على نيَّة التأخير، أما أن تنقل الشيء عن حكمٍ إلى حكمٍ آخر وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه، فهو تقديم لا على نيَّة التأخير، مثل جملة: "كلمتُ محمداً فتقدِّم "محمداً" لا على أنه مفعول به، بل على أنه مبتدأ مرفوع، وتشغل الفعل بضميره، فتقول: "محمدٌ كلمتُه"[2].

وضوابط التحويل بإعادة الترتيب هي:

- **أمن اللبس:** مثل أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، وما من قرينة تميّز أحدهما عن الآخر، مثل قولنا: زيد أخوك، فتخبر عن زيد بأنه "أخوك" ولا يجوز تقديم

---

(1) انظر: السامرائي، فاضل، **الجملة العربية، تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص35--37

(2) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، **دلائل الإعجاز**، ص106-107؛ والبطاطي، هدى، **الدلائل النحوية والاعتماد عليها**، بحث ماجستير غير منشور، (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، 2005) ص48.

"أخوك" على جعله خبرا مقدما، أما إن أُمن اللبس جاز نحو: "كلام النبيين الهداة كلامنا" فمن الواضح تشبيه كلامهم بكلام النبيين، لا العكس، فيكون "كلام النبيين" خبر مقدم[1]. ويجب تقديم الفاعل على المفعول به إن خيف التباس أحدهما بالآخر، مثل: "ضرب موسى عيسى"[2].

- **ومراعاة المعنى**، مثل قولنا: "عظمت عالما" فالمنصوب يحتمل التمييز والحال، فإن كان المعنى المراد: "عَظُمْتَ حالة كونك عالما" كان الأول التقديم، فتقول: "عالما عظمت"[3].
- **مراعاة الصناعة النحوية**، مثل: امتناع تقدم معمول اسم الفعل عليه، نحو قولنا: "دونكَ القلمَ"، فلا يجوز تقديم المعمول على رأي الجمهور، فلا يُقال: "القلمَ دونك"، ومثل أن يتصل الضمير بما مرتبته التقديم وهو يعود على ما مرتبته التأخير، فلا يجوز أن يتقدم؛ لأنه يكون متقدما لفظا ورتبة، نحو: في الدار صاحبها "ولا يجوز" صاحبها في الدار"؛ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[4].
- **تحقيق أغراض إبداعية**، فالأصل تقديم العامل على المعمول؛ لكن الانحراف عن هذا الأصل قد يكون لأهداف فنية إبداعية، مثل قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة: 5) فقد أدى تقديم المعمول إلى حصر العبادة والاستعانة في (الله)، وهو ما درسه البلاغيون في مباحث علم المعاني تحت مبحث أغراض التقديم والتأخير.

---

(1) انظر: السامرائي، فاضل، **الجملة العربية، تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص56، وابن عقيل، عبدالله بهاء الدين، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص217.

(2) انظر: ابن عقيل، عبدالله بهاء الدين، **المرجع السابق نفسه**، ج1، ص441-442.

(3) انظر: السامرائي، فاضل، . **الجملة العربية، تأليفها وأقسامها**، مرجع سابق، ص56.

(4) انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص36-37

خامسا: ضوابط التحويل بالاستبدال

الاستبدال هو إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام أخرى، وأهم ما يمثل هذا التحويل:

- المصدر المؤول المؤدي وظائف المبتدأ أو الخبر والفاعل ونائب الفاعل وغيرها هو وحدة إسنادية مُستبدَلة، وأصلها المصدر الصريح؛ فهو يُعامل معاملة الاسم؛ لأنه يؤدي نفس الوظيفة النحوية التي يؤديها الاسم المفرد.
- الاسم الموصول وصلته المُحوّل عن المشتق: هذه الوحدة الإسنادية تتكون من جزئين، هما: اسم موصول مبهم، وصلته التي تزيل الإبهام، والبنية العميقة التي طرأ عليها التحويل الاستبدال هي المشتق، نحو: جاء الذي أكرمته، وأصل الكلام: جاء المُكرَم[1].
- ويتضح التحويل بالاستبدال أيضا في التضمين، وهو من إحدى الوسائل التحويلية التي يعالج بها النحاة المخالفة بين ظاهر النص، وقواعد اللغة؛ إذ توجد تراكيب يتعدَّى فيها الفعل بحرف جر آخر ليس مما يتعدّى به، فيحتاج النحوي لتقدير فعل آخر متناسب مع الفعل الأصلي في المعنى، ويصح أن يتعدّى بحرف الجر الوارد في النص. ويُرجِع بعض الباحثين سبب وجود هذه الظاهرة في النحو العربي إلى محاولة تأويل بعض التراكيب اللغوية المتعارضة مع ظاهر القواعد النحوية؛ إذ يتعدى الفعل بحرف جر غير ما يتعدى به، أو يتحول من التعدي إلى اللزوم، فيحاول النحاة رد التراكيب إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل أو الحرف[2].
- ونظام الحمل على المعنى أيضا يتضح فيه التحويل بالاستبدال؛ إذ يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه؛ والغرض منه علاج المخالفة بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، أو بعبارة أخرى: أن توافق العبارة المنطوقة القواعد[3].

---

(1) انظر: بومعزة، رابح، **التحويل في النحو العربي**، مرجع سابق، ص60-ص64

(2) انظر: راشد، الصادق، **دور الحرف في أداء معنى الجملة، مرجع سابق**، ص261، ص262.

(3) انظر: عبداللطيف، محمد حماسة، **النحو والدلالة، مرجع سابق**،، ص157

فيستلزم أن يكون للتركيب أصل (بنية عميقة) يفترضها النحاة ليتناسب طرفا التركيب من مذكر ومؤنث، أو مفرد وجمع، أو غير ذلك.

ويُلحظ أن **ضوابط التحويل بالاستبدال** هي:

- **اتفاق المُستبدل والمُستبدل منه في الوظيفة النحوية**؛ فالمصدر المؤول الذي يحل محل المفرد يُؤدِّي الوظيفة النحوية نفسها، فيقع فاعلا ونائب فاعل ومفعولا به ونعتا وحالا، ومبتدأ وخبرا وغيرها من الوظائف النحوية.
- **موافقة المستبدل به للقواعد النحوية المُطَّردة**، مثل لجوء النحاة إلى القول بالاستبدال لِتوافق بعض العبارات المسموعة عن العرب القواعد النحوية المطَّردة، نحو قولهم: "بايعتُه يدا بيدٍ" فنُصبتْ "يدا" على الحالية، والأصل في الحال أن يكون مشتقا؛ لذا قدّر النحاة أن أصل الكلام: "بايعتُه ناقِدا" ثم طرأ على البنية العميقة تحويل بالاستبدال[1]. وفي التضمين والحمل على المعنى نجد الغرض من القول بالتحويل هو التناسب بين البنية السطحية المُخالفة القواعد المُطردة والبنية العميقة التي يفترضها النحاة وتكون متفقة مع القواعد.
- **أمن اللبس**: فالإفادة والإفهام من أهم أغراض الكلام، وفي التحويل بالاستبدال بين الحركات الإعرابية، مثل رفع المفعول به ونصب الفاعل، نحو قولهم:: خرق الثوبُ المسمارَ، يُلحظ أن الذي سمح باستبدال الحركات في الجملة السابقة هو أمن اللبس، ووضوح المعنى.
- **توضيح المعنى**: قد يلجأ النحاة إلى القول بالاستبدال لغرض توضيح المعنى، مثل: تقديرهم أن أصل عبارة "سبحانَ الله" "براءةَ الله من السوء"[2]، وطرأ عليها تحويل بالاستبدال، فأصل الكلام هو عبارة افترضها النحاة لمجرد تمثيل المعنى وتوضيحه وإن كانت لا تستعمل.

---

(1) انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج1، ص391.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1، ص324.

الخاتمة

توجد في اللغة العربية تراكيب تخالف القواعد النحوية الأساسية نتيجة للاستقراء المحصور بقبائل معينة وبمدة زمنية محددة، ووردت كثير من هذه التراكيب في مختلف أبواب النحو العربي، وهناك بعض التراكيب التي تحتمل أكثر من معنى أو تأويل، كما وُجدت تراكيب خاصة تخرج عن الأساس الذي ارتضاه النحاة في بناء الجملة، وتخلو من أحد ركني الإسناد، وقد وضع النحاة مناهج ارتضوها للدرس النحوي: مثل التقدير والتأويل والقياس واستصحاب الحال، درسوا بها التراكيب المُشكلة أو الخاصة من أجل إثبات صحة هذه التراكيب وتوافقها مع القواعد الأساسية، أو لتفسير التراكيب التي تحتمل أكثر من معنى، ويلحظ أن هذه المناهج النحوية تفترض تراكيب عميقة ليتوافق التركيب الظاهر السطحي مع القواعد الأساسية المطردة، ولوحظ أن كثيرا من المظاهر التركيبية والمناهج النحوية تلتقي في خيط واحد هو مبدأ التحويل، وهو المبدأ الذي قرره العالم الأمريكي تشومسكي في نظرية النحو التوليدي التحويلي، ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث الذي سعى عبر فصوله المختلفة للوصول إلى منهج النحاة العرب في معالجتهم بعض الظواهر اللغوية بالاعتماد على مبدأ التحويل ، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المنهج العربي. وقام البحث على فرضية مفادها أن النحاة العرب القدامى كانوا إذا أرادوا تصحيح بعض التراكيب النحوية المخالفة للقواعد الأساسية، أو تفسير بعض التراكيب المحتملة أكثر من تأويل، أو إثبات الصحة النحوية للتراكيب الخاصة المفتقرة لأحد ركني الإسناد، استخدموا مناهج نحوية تتصل بمبدأ التحويل، واختبر البحث هذه الفرضية عبر المنهج التحليلي الاستنباطي بالوقوف على مظاهر من التحويل في أبواب النحو العربي المختلفة، وفي التطبيقات النحوية المبنية على مناهج النحو العربي ونظرياته.

وقد خلص البحث إلى نتائج من أهمها ما يأتي:

- تعامل النحاة العرب القدامى بمفهوم التحويل في تفسير كثير من التراكيب عبر عدد من القوانين، مثل قانون الزيادة والحذف وإعادة الترتيب والاستبدال.

من ذلك حذف المفعول به؛ لأنه معلومٌ لدى السامع.

- اهتمَّ النحاة بضبط العلاقة بين سطح الكلام والقواعدة المطردة؛ لذا لجؤوا إلى التعامل بمفهوم التحويل.
- تفترض مناهج النحو العربي ونظرياته الفرعية، مثل: التأويل والتقدير والحمل على المعنى والتضمين واستصحاب الحال والقياس تراكيب عميقة ليتوافق التركيب الظاهر السطحي مع القواعد الأساسية المطردة، أو ليُفهم المعنى، فهناك تراكيب تستدعي التقدير، ليتم فهم المقصود من النص، وهذه التراكيب واردة في القرآن الكريم في بعض المواضع، إذ يصعب فهم المراد من الآية بدون تقدير أو تأويل. والحمل على المعنى: وهو أن يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه؛ الغرض منه علاج المخالفة بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، أو بعبارة أخرى: أن توافق العبارة المنطوقة القواعد.
- لجأ النحاة إلى التضمين في محاولة تأويل بعض التراكيب اللغوية المتعارضة مع ظاهر القواعد النحوية؛ إذ يتعدى الفعل بحرف جر غير ما يتعدى به، أو يتحول من التعدي إلى اللزوم، فيحاول النحاة رد التراكيب إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل أو الحرف.
- فكرة القياس في النحو العربي تقوم على أصل وفرع، فالأصل هو البنية العميقة، والفرع هي البنية السطحية التي طرأت عليها التحويلات. فنائب الفاعل رُفع بسبب حمله على الفاعل لعلّة الإسناد فيهما، فالأصل هو التركيب العميق، والفرع هو التركيب السطحي الذي طرأ عليه التحويل.
- أظهرت الدراسة مظاهر التحويل في التراكيب العامة. فالأصل في الجملة الاسمية والفعلية هو المسند والمسند إليه، وما طرأ على هذا الأصل من زيادة أو حذف أو استبدال هو تحويل بالاصطلاح الحديث، فأصل وضع الجملة هو الجملة النواة ، أما ما يطرأ على هذا الأصل من حذف، أو تقديم وتأخير، أو زيادة فهو عمليات التحويلية.

- أظهرت الدراسة مظاهر التحويل في التراكيب المشكلة؛ وهي التراكيب الخارجة عن القواعد الأصلية، والتراكيب التي يدلُّ أحد مكوناتها على أكثر من معنى.
- أظهرت الدراسة مظاهر التحويل في التراكيب الخاصة؛ وهي التي خلت من أحد ركني الإسناد؛ فقد وُجدت بعض التراكيب الخاصة المشتملة على ركن واحد فحسب، ولم يرتض النحاة الخروج على القاعدة المطردة التي استقرؤها من اللغة، فقدَّروا محذوفات في هذه التراكيب، واستخدموا مفهوم التحويل لتنسجم هذه التراكيب مع القواعد الأصلية العامةّ، من ذلك: التنازع والاشتغال.
- أبرز البحث ضوابط التحويل في التراث النحوي العربي، فمن ضوابط تحويل الحذف: أمن اللبس وفهم المعنى ووجود دليل على المحذوف، ومن ضوابط تحويل الزيادة: توضيح معنى بعد إبهام، ونقل أصل المعنى من المألوف إلى مستوى فني، ومن ضوابط تحويل إعادة الترتيب: أمن اللبس، ومراعاة المعنى، ومراعاة القواعد النحوية، ومن ضوابط تحويل الاستبدال: موافقة القواعد النحوية المطردة، وأمن اللبس، وتوضيح المعنى.

مصطلحات البحث

فيما يلي توضيح لمفاهيم بعض المصطلحات وفقا لاستخدامها في هذا البحث:

- الاستبدال: أن يحل عنصر محل عنصر آخر في التركيب متضمنا معناه، مع إضافة دلالية جديدة[1]. أو هو وضع كلمة مكان أخرى أو مكان تركيب آخر؛ لأداء نفس الوظيفة النحوية مع المحافظة على مقبولية معنى الجملة[2].
- بنية عميقة: "التركيب الذي يحدد معنى الجملة والذي يتحول فيما بعد إلى تركيب ظاهري بوساطة قوانين تحويلية"[3].
- بنية سطحية: "التركيب الذي تظهر به الجملة بعد تطبيق بعض القوانين التحويلية على تركيبها الباطني"[4].
- التأويل: "حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[5]. والتأويل في المصطلح النحوي يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام والقواعد التي استنبطها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متَّفقة مع هذه القواعد غير المخالفة لها[6].
- التحويل: هو "عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية"[7].
- تركيب مُحوَّل: "تركيب لغوي مشتق من آخر بوساطة قانون تحويلي واحد أو أكثر"[8].

---

(1) انظر: عمايرة، حليمة: **الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة**، مرجع سابق، ص238.

(2) انظر: الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص 273

(3) الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص66

(4) الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص275.

(5) عبد الغفار، السيد: **التأويل الصحيح للنص الديني** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ط، 2005م) ص64.

(6) انظر: الخثران، عبدالله، **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي** (الرياض: النادي الأدبي، ط1، 1988م) ص9.

(7) الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص290.

(8) **المرجع السابق نفسه**، ص290.

- التراكيب العامَّة: التراكيب النحوية الموافقة القواعد النحوية المطَّردة، وقد تُسمَّى الجمل الأصولية[1].
- التراكيب المُشكِلة: التراكيب النحوية التي تحتمل أكثر من معنى، وتحتمل أن تعود إلى بنيتين عميقتين متغايرتين[2]، أو هي الجمل الغامضة[3]. وهي تخالف ظاهر القواعد النحوية المطّردة،
- الجملة الأصلية (النواة): هي الجملة البسيطة والتامة والخبرية والمثبتة، التي يكون فعلها مبنيا للمعلوم إن كانت فعلية[4].
- الجملة المُحوَّلة: التي تكون مركَّبة أو ناقصة أو إنشائية أو منفية، أويكون فعلها مبنيا للمجهول[5]. أو "جملة نتجت عن تطبيق قانون تحويلي"[6].
- الفرع: المعدول به عن الأصل المجرّد، سواءٌ أكان العدول عن أصل وضع الحرف، أم الكلمة أم الجملة[7].
- القوانين التحويلية: القواعد التي يتم بموجبها تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية، مثل قانون التحويل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول[8].
- مظاهر التحويل: هي تجلِّيات التحويل في تركيب نحوي، ومنها في النحو العربي: (الحذف والزيادة والاستبدال وإعادة الترتيب) .

---

(1) انظر: زكريا، ميشال، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية**، مرجع سابق، ص108.

(2) انظر عمايرة، حليمة، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة**، مرجع سابق، ص214.

(3) انظر: خليل، حلمي: **العربية والغموض** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1، 1988م)، ص23.

(4) انظر: عمايرة، حليمة، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة**، مرجع سابق، ص213.

(5) انظر: **المرجع السابق نفسه.**

(6) الخولي، محمد، **معجم علم اللغة النظري**، مرجع سابق، ص290.

(7) انظر: صالح، محمد سالم، **أصول النحو**، مرجع سابق، ص 436.

(8) انظر: الخولي، محمد، **قواعد تحويلية للغة العربية**، مرجع سابق، ص7.

المصادروالمراجع

- ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد. (1968م). **البسيط في شرح جمل الزجاجي**. تحقيق: عياد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصرالله. (1995م). **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ب. ط.
- ابن النحاس، محمد إسماعيل.(2001م). **إعراب القرآن**. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- ابن جني، عثمان. (د.ت). **الخصائص** . تحقيق: محمد النجار، بيروت: دار الكتاب العربي.
- ابن جني، عثمان. (1998م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. تحقيق: محمد عطا بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- ابن خلدون، عبدالرحمن. (1961م). **المقدمة**. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله. (1995م). **شرح ابن عقيل**. بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد.(1997م). **الصاحبي في فقه اللغة العربية**. تعليق: أحمد حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- ابن هشام، أبومحمد عبدالله. (ب.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الفكر.
- _____(1991م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش، (د. ت). **شرح المفصل**. بيروت: عالم الكتب.
- أبو العدوس، يوسف. (2007م). **الأسلوبية: الرؤية والتطبيق**. عمّان: دار المسيرة، ط1.

- أبو المكارم، علي. (2007م). **مقومات الجملة العربية**. القاهرة: دار غريب، ط1.
- الأزهري، خالد. (ب.ت). **شرح التصريح على التوضيح**. بيروت: دار الفكر.
- استيتية، سمير. (2005م). **اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج**. الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1.
- الأسدي، حسن. (2007م). **مفهوم الجملة عند سيبويه**. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- الإشبيلي، علي ابن عصفور.(1982م). **ضرائر الشعر**. تحقيق: السيد إبرهيم محمد، بيروت: دار الأندلس، ط2.
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد. (د.ت). **شرح الأشموني على الألفية**. رتّبه وصحّحه: مصطفى حسين، بيروت، دار الفكر.
- الألوسي، محمود شهاب الدين. (2001م). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، صحَّحه: علي عبدالباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- امرؤ القيس، حندج بن حجر. (2006م). ديوان المرئ القيس، اعتنى به وشرحه، عبدالرحمن المصطاوي، بيروت: دار بيروت، ط3.
- الأنباري، عبدالرحمن. (1997م) **أسرار العربية**. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- _____ (1987م)**الإنصاف في مسائل الخلاف**. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ب.ط.
- _____ (د.ت) **البيان في غريب إعراب القرآن**، علّق عليه: بركات يوسف هبود، بيروت: دارالأرقم بن أبي الأرقم.
- الأندلسي، أبوحيان.(2001م). **تفسير البحر المحيط**. تحقيق: عادل عبدالجواد وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- ايلوار، رونالد.(1980م). **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، دمشق: مطبعة جامعة دمشق.
- باقر، مرتضى.(2002م). **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**. عمان: دار الشروق.

- بحيري، سعيد. (2005م). **دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة**. القاهرة: مكتبة الآداب، ط1.
- البهنساوي، حسام. (د.ت). **القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي**. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- _____(1994م). **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث**. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- بومعزة، رابح. (2008م). **التحويل في النحو العربي**. إربد: عالم الكتب الحديث، ط1.
- بن أبي ربيعة، عمر. (1992م). ديوان عمر بن أبي ربيعة. قدّم له ووضع حواشيه: فايز محمد، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1.
- تشومسكي، نعوم.(1993م). **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها**. القاهرة: دار الفكر العربي، ط1.
- التميمي، جابر.(2003م). **جذور النظرية التوليدية في كتاب سيبويه**. بحث ماجستير غير منشور، العراق: جامعة بغداد.
- الجاسم، محمود.(2007م). **القاعدة النحوية، تحليل ونقد**. دمشق: دار الفكر.
- الجرجاني، عبدالقاهر. (د.ت). **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**. تحقيق: البدراوي زهران، القاهرة: دار المعارف، ط2.
- _____ (1992م). **دلائل الإعجاز**. تحقيق: محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ط3.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل.(1999م). **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: إيميل يعقوب ومحمد طريفي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- حسام الدين، كريم. (2001).**أصول تراثية في اللسانيات الحديثة**. مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط3.

- حسان، تمام.(2000م). **الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**. القاهرة: عالم الكتب.
- حمودة، طاهر. (1999م). **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الحموز، عبدالفتاح.(1984م). **التأويل النحوي في القرآن الكريم**. الرياض: مكتبة الرشد، ط1.
- حميدة، مصطفى.(1997م). **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**. القاهرة: الشركة المصرية للنشر.
- الخثران، عبدالله.(1988م). **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي**. الرياض: النادي الأدبي، ط1.
- خرما، نايف، وعلي حجاج.(1988م). **اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها**. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- خضير، محمد.(2005م). **التركيب والدلالة والسياق**، دراسات تطبيقية. القاهرة: مكتبة الآنجلو المصرية.
- خليل، حلمي. (1988م). **العربية والغموض**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1.
- الخولي، محمد علي. (1982م). **دراسات لغوية**. الرياض: دار العلوم، ب. ط.
- _____(1991م).**معجم علم اللغة النظري**. بيروت: مكتبة لبنان، ط2.
- _____ (1999م). **قواعد تحويلية للغة العربية**. عمّان: دار الفلاح.
- دارج، أحمد عبدالعزيز.(2003م). **الاتجاهات المعاصرة في تطور العلوم اللغوية**. الرياض: مكتبة الرشد.
- الراجحي، شرف الدين علي.(2001م). **في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- الراجحي، عبده.(1988م). **النحو العربي والدرس الحديث**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- راشد، الصادق.(1996م). **دور الحرف في أداء معنى الجملة**. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- راضي، عبدالحكيم. (د.ت). **نظرية اللغة في النقد العربي**. مصر: مكتبة الخانجي.
- الزركشي، محمد. (1988م). **البرهان في علوم القرآن**. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزمخشري، أبوالقاسم محمود. (ب.ت). **المفصَّل في علم العربية**. بيروت: دار الجيل، ط2.
- _____(د.ت).**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. بيروت: دار المعرفة.
- السامرائي،إبراهيم. (1995م). **النحو العربي في مواجهة العصر**، بيروت: دار الجيل.
- السامرائي، فاضل. (2002م). **معانى النحو**. عمّان: دار الفكر، ط2.
- _____(2007م). **الجملة العربية والمعنى**. (عمان: دار الفكر، ط1.
- سيبويه، عمرو بن قنبر. (1983م). **الكتاب**. تحقيق: عبدالسلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
- السيد، صبري إبراهيم. (1989م). **تشومسكي: فكره اللغوي وآراء النقاد فيه**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السيوطي، عبدالرحمن.(1998م). **الاقتراح في علم أصول النحو**. تحقيق: محمد الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- _____(1998م). **همع الهوامع**. تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- شعبان، خالد سعد.(2006م). **أصول النحو عند ابن مالك**. القاهرة: مكتبة الآداب، ط1.
- صالح، محمد سالم.(2006م). **أصول النحو**. القاهرة: دار السلام، ط1.

- الصبان، محمد. (د.ت). **حاشية الصبان على شرح الأشموني**. رتبه وصححه: مصطفى حسين. بيروت: دار الفكر.
- صبرة، محمد حسنين.(2006م). **تعدد التوجيه النحوي**. القاهرة: دار غريب، ط1.
- عباس، محمد.(1999م). **الأبعاد الإبداعية في منهج عبدالقاهر الجرجاني**. دمشق: دار الفكر، ط1.
- عبْدة الفحل، علقمة. (1993م). **ديوان علقمة بن عبدة الفحل**، قدم له ووضع حواشيه: حنَّا نصْر الحتِّي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1.
- عبد الغفار، السيد2005م). **التأويل الصحيح للنص الديني**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ط.
- عبد اللطيف، محمد حماسة.(2000م). **النحو والدلالة**. القاهرة: دار الشروق، ط1.
- _____.(2005 م). **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**. القاهرة: دار غريب.
- _____.(ب.ت).العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. الكويت، جامعة الكويت.
- عبدالحميد، محمد محيي الدين.(1995م). **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، بيروت: المكتبة العصرية.
- عبدالدايم، محمد.(2006م). النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة: دار السلام، ط1.
- عبدالرحمن ممدوح. (1999م). **من أصول التحويل في نحو العربية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبدالصاحب، معصومة. (2008م). **الجمل الفرعية في اللغة العربية، بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية**. القاهرة: دار غريب.
- عبدالعزيز، محمد. (1995م). **القياس في اللغة العربية**. القاهرة: دار الفكر العربي، ط1.
- عبدالمطلب، محمد. (1994م). **البلاغة والأسلوبية**. بيروت: مكتبة لبنان، ط1.

- العكبري، أبوالبقاء عبدالله. (1998م) **التبيان في إعراب القرآن**، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- _____(1996م). **إعراب القراءات الشواذ**. تحقيق محمد السيد عزوز، بيروت: عالم الكتب، ط1.
- علي، عاصم شحادة. (2009م). **اللسانيات المعاصرة للدارسين في الجامعات الماليزية**. كوالالمبور: منشورات الجامعة الإسلامية العالمية.
- علي، نبيل.(1988م). **اللغة العربية والحاسوب**، دار تعريب.
- عمايرة، حليمة. (2006م). **الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة**. عمّان: دار وائل، ط1.
- عمايرة، خليل. (2004م). **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي**، عمان: دار وائل، ط1.
- _____. (1985 م). **العامل النحوي**. جدة: دار ثروت.
- _____.(د.ت). **في التحليل اللغوي**. منهج وصفي تحليلي، الزرقاء: مكتبة المنار.
- _____.(1984م). **في نحو اللغو وتراكيبها**. جدة: عالم المعرفة للتوزيع.
- عيد، محمد. (1989م). **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**. القاهرة: عالم الكتب، ط4.
- فاخوري، عادل. (1980م). **اللسانيات التوليدية والتحويلية**. بيروت: دار الطليعة، ط1.
- فاولر، روجر. (2009م). **اللسانيات والرواية**، ترجمة: أحمد صبرة، الإسكندرية: مؤسسة حورس للنشر.
- فلفل، محمد عبدو.(2005م) **الشاذ عند أعلام النحاة: تعليله وتأويله والاستدلال به وردُّه**. الرياض: مكتبة الرشد، ط1.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي. (2000م). اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية. المغرب:دار توبقال للنشر، ط4.

- ليونز، جون. (1985م). **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- المخزومي، مهدي. (2002م). **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، أبوظبي: المجمع الثقافي.
- المسدي، عبد السلام. (م1986). **اللسانيات من خلال النصوص**. تونس: الدار التونسية للنشر، ط2.
- الملخ، حسن خميس.(2000م). **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**. عمان: دار الشروق.
- الموسى، نهاد. (2000م). العربية: **نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- مونان، جورج. (د.ت). **علم اللغة في القرن العشرين**. ترجمة: نجيب غزاوي، سوريا: وزارة التعليم العالي.
- نهر، هادي. (2010م). **اللسانيات الاجتماعية عند العرب**. إربد: دار الأمل.
- الوراق، أبوالحسن محمد. (2002م). **علل النحو**، تحقيق: محمود نصار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- الوعر، مازن. (1988م). **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**. دمشق: دار طلاس، ط1.
- ياقوت، محمود سليمان.(د.ت). **التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- _____(2003م). **منهج البحث اللغوي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- يوسف، جمعة أحمد. (1990م). **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.

الرسائل الجامعية:

- البطاطي،هدى. (2005م). **الدلائل النحوية والاعتماد عليها**. بحث ماجستير في جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.
- شئت ثاني، عبد الرحيم. (1998م). **التحويل في الجملة الفعلية العربية**. بحث ماجستير في الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
- علي، عاصم شحادة. (1989م). **تعميق دراسة العربية على ضوء النحو التوليدي التحويلي**. بحث ماجستير في معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم.
- مجدي، أحمد.(2004م). **ظاهرة الحذف بين تراثنا النحوي والنحو التوليدي التحويلي**. بحث ماجستير في الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

الدوريات:

- حمر العين، خيرة.(2003م). جمالية العدول في التراث البلاغي. جدة: **مجلة جذور**، العدد14.
- شنوقة، السعيد. (2007م). في العلة وأصول اللغة والنحو. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، **مجلة عالم الفكر**، العدد1، المجلد36.
- عبد السلام، أحمد شيخ. (2001م). تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي، دبي: **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، العدد 20.
- عمايرة،خليل. (1988م). حلقة الوصل بين الألسنية الحديثة والنحو العربي. **محاضرات النادي الأدبي الثقافي**، جدة.
- ـــــ (1986م). النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في التراث العربي. جدة: **محاضرات النادي الأدبي الثقافي**، المجموعة الثالثة، ط1.
- ـــــ. (1985م). النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي. الخرطوم: **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، العدد الأول.

- الغامدي، محمد. (2006م).اللغة والكلام في التراث النحوي العربي. **مجلة عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد3، المجلد34.

المراجع الأجنبية:

- Bach, Emmon.1964**.** *An Introduction to Transformational grammars*, New York .Holt Rinehart and Winston, Inc.
- Baker,C.L. 1978**.** *Introduction to Generative Transformational Syntax***.** Prentice-Hall. Inc Englewood Cliffs.
- Bornstein, Diane D. 1984, *An Introduction to Transformational Grammar*, Lanham, New York. London.
- Chomsky, Noam, 1965, *Acpects of the theory of syntax*, M.I.T Press, Cambridge, Massachusetts, USA.
- Chomsky, Noam, 1975. *Syntactic stractures*, Mouton, USA.
- Chomsky, Noam. 1968. *Language and Mind*, New York, Harcourt.
- Hanna , sami, ZAki Karim,Naguib, Greis, 1997. *Dictionary of Modern Linguistics* . Librairie du Liban publishers.
- Harris, Zelling .1954. Transformer Grammar. *In International Jornal of American Linguistics*. Vol.20.
- Jacobs, Roderick. A and Rosenbaum, Peter s.1968. *English Transformational Grammar*,Toronto , Xerox College Pulishing. Waltham, Massachusetts..
- Liles, Bruc. 1971. *An Introductory Transformational Grammar*,U.S.A.
- Rodney, Huddleston, 1976. *An Introduction to English: Transformation syntax*, Longman Group

www.alukah.net

قامت الباحثة في هذا الكتاب بتحليل لغوي يناسب أنواع التراكيب المعروفة في كل أبواب النحو العربي، مُستخرجة بكل وضوح ودقة وضبط ما يطالها من تحويلات، ولدعم وجهات نظرها دعّمت الباحثة تحليلاتها الشاملة بعشرات الأمثلة المُستمدّة من معطيات لغوية ملموسة مستمدة من المصادر اللغوية المعروفة في النحو العربي، وهي: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي وكلام العرب، ولي يقين بأن طلبة أقسام اللغة العربية سيجدون في هذا العمل سندا لهم من أجل تخطي صعوبات دراسة النحو العربي، كقضايا وأصول ومناهج ومفاهيم ومصطلحات كشف البحث عن قسط وافر منها بوضوح ودقة متناهية، وذلّل كثيرا من صعابها وهو يتتبّع مختلف تراكيب العربية انطلاقا من بنياتها النواة إلى البنيات المفرّعة بواسطة عمليات تحويلية مضبوطة.

والله المستعان ومنه التوفيق.

أستاذ دكتور/ مصطفى غلفان.
الدار البيضاء/ المملكة المغربية.

هاتف: 0096227272272 - فاكس: 0096227269909
almaktob@yahoo.com - almaktob@hotmail.com
ص.ب: (3469)/ الرمز البريدي: (21110)
فرع ثاني: جدارا للكتاب العالمي- هاتف: 0785459343
خلوي: 0795264363

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

9 789923 143988

www.alukah.net

قامت الباحثة في هذا الكتاب بتحليل لغوي يناسب أنواع التراكيب المعروفة في كل أبواب النحو العربي، مُستخرجة بكل وضوح ودقة وضبط ما يطالها من تحويلات، ولدعم وجهات نظرها دعّمت الباحثة تحليلاتها الشاملة بعشرات الأمثلة المُستمدّة من معطيات لغوية ملموسة مستمدة من المصادر اللغوية المعروفة في النحو العربي، وهي: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي وكلام العرب، ولي يقين بأن طلبة أقسام اللغة العربية سيجدون في هذا العمل سندا لهم من أجل تخطي صعوبات دراسة النحو العربي، كقضايا وأصول ومناهج ومفاهيم ومصطلحات كشف البحث عن قسط وافر منها بوضوح ودقة متناهية، وذلّل كثيرا من صعابها وهو يتتبّع مختلف تراكيب العربية انطلاقا من بنياتها النواة إلى البنيات المفرّعة بواسطة عمليات تحويلية مضبوطة.

والله المستعان ومنه التوفيق.

أستاذ دكتور/ مصطفى غلفان.
الدار البيضاء/ المملكة المغربية.

هاتف: 0096227272272 - فاكس: 0096227269909
almaktob@yahoo.com - almaktob@hotmail.com
ص.ب: (3469)/ الرمز البريدي: (21110)
فرع ثاني: جدارا للكتاب العالمي- هاتف: 0785459343
خلوي: 0795264363

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

9 789923 143988